وزارة الزراعة واستصلاح الزراعى
مركز البحوث الزراعية
معهد بحوث الاقتصاد الزراعى
قسم بحوث التحليل الاقتصادى للسلع الزراعية

تقييم التجارة الزراعية البينية للدول العربية فى ضوء المتغيرات الدولية

أ.د/ هناء شداد محمد
(رئيس القسم)

أ.د/ شوقى أمين
(رئيس فريق العمل)
وكيل المعهد للشؤن الإرشاد والتدريب

د/ رشا محمد أحمد فرج
(باحث أول بالقسم)

2023/2022

المحتـويات

الموضـــوع	الصفحة
المقدمة	7
مشكلة الدراسة.....	7
أهداف الدراسة.....	8
الطريقة البحثية.....	8
الفصل الأول :الأطار النظرى	9
مفهوم التكتل الاقتصادى.....	9
مقومات التكتل الاقتصادى.....	10
اتفاقيات التجارة الإقليمية.....	10
أشكال اتفاقيات التجارة الإقليمية.....	10
أهداف اتفاقيات التجارة الإقليمية.....	10
مراحل اتفاقيات التجارة الإقليمية.....	11
صور التكتلات والأتفاقيات والتعاون الاقتصادى العربى.....	12
الإطار المؤسسى لعلاقات التعاون الاقتصادى العربى.....	12
اتفاقيات الدول العربية.....	13
الاتفاقيات الجماعية العربية.....	13
اولا: اتفاقية تسهيل التبادل التجارى بين الدول العربية وتنظيم تجارة الترانزيت.....	13
ثانيا: اتفاقية تسديد المدفوعات و المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الاموال بين دول الجامعة العربية عام 1953.....	13
ثالثا : اتفاقية اتخاذ جدول موحد للتعريفة الجمركية عام 1956	14
رابعا: اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية سنة1957.....	14
خامسا: السوق العربية المشتركة عام 1964.....	15
سادسا: اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية عام 1981 والبرنامج التنفيذى لها عام 1987.....	15
سابعا: اعلان منطقة التجارة الحره العربية الكبرى عام 1997.....	16
الأتفاقيات التجارية الثنائية العربية.....	17
اولا: اتفاقية التبادل الحر بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الجمهورية اللبنانية.....	18
ثانيا : اتفاقية التبادل الحر بين جمهورية مصر العربية وحكومة المملكة الأردنية الهامشية.....	18
ثالثا : اتفاقية التبادل الحر بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الجمهورية التونسية.....	19
رابعا: اتفاقية التبادل الحر بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة المملكة المغربية.....	19
التجمعات الإقليمية العربية.....	19
مجلس التعاون لدول الخليج العربى.....	19
مجلس التعاون العربى.....	21

الموضـــوع	الصفحة
اتحاد دول المغرب العربى.....	21
منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.....	21
الفصل الثانى: التجارة الخارجية الكلية للدول العربية.....	26
– تطور الصادرات العربية الكلية	26
– حصص أهم الأسواق من التجارة العربية الخارجية.....	26
– الهيكل السلعى للتجارة الخارجية للدول العربية.....	31
– هيكل التجارة الخارجية للدول العربية لأهم المحاصيل الزراعية ...	32
– تطور قيمة الصادرات والواردات البينية الكلية للدول العربية.....	34
الفصل الثالث : التجارة البينية الزراعية للدول العربية..	49
– تطور قيمة الصادرات والواردات البينية الزراعية للدول العربية	49
– الملامح الرئيسية للتجارة العربية الكلية والزراعية والتجارة الزراعية البينية	58
– الأهمية النسبية للتجارة العربية الزراعية البينية	61
– نسبة تغطية الصادرات للواردات بالدول العربية	63
– هيكل التجارة الزراعية العربية البينية	65
الفصل الرابع: تقييم التجارة الزراعية االبينية العربية باستخدام نموذج الجاذبية	71
– توصيف النموذج المستخدم	71
أولا: تحليل أثر بعض المتغيرات الدولية على حجم التجارة الزراعية البينية للأردن بإستخدام نموذج الجاذبية.....	73
ثانيا: تحليل أثر بعض المتغيرات الدولية على حجم التجارة الزراعية البينية للبحرين بإستخدام نموذج الجاذبية.....	73
ثالثا: تحليل أثر بعض المتغيرات الدولية على حجم التجارة الزراعية البينية للجزائر بإستخدام نموذج الجاذبية.....	75
رابعا: تحليل أثر بعض المتغيرات الدولية على حجم التجارة الزراعية البينية للسودان بإستخدام نموذج الجاذبية.....	76
خامســـا: تحليل أثر بعض المتغيرات الدولية على حجم التجارة الزراعية البينية للمغرب بإستخدام نموذج الجاذبية.....	76
سادسا: تحليل أثر بعض المتغيرات الدولية على حجم التجارة الزراعية البينية لليمن بإستخدام نموذج الجاذبية.....	77
سابعا: تحليل أثر بعض المتغيرات الدولية على حجم التجارة الزراعية البينية لتونس بإستخدام نموذج الجاذبية.....	78
ثامنا: تحليل أثر بعض المتغيرات الدولية على حجم التجارة الزراعية البينية لعمان بإستخدام نموذج الجاذبية.....	79
تاسعا: تحليل أثر بعض المتغيرات الدولية على حجم التجارة الزراعية البينية لليبيا بإستخدام نموذج الجاذبية.....	80
عاشرا: تحليل أثر بعض المتغيرات الدولية على حجم التجارة الزراعية البينية لمصر بإستخدام نموذج الجاذبية.....	81

الموضـــوع	الصفحة
الحادى عشر: تحليل أثر بعض المتغيرات الدولية على حجم التجارة الزراعية البينية للأمارات بإستخدام نموذج الجاذبية.....	82
الثانى عشر: تحليل أثر بعض المتغيرات الدولية على حجم التجارة الزراعية البينية للسعودية بإستخدام نموذج الجاذبية.....	82
ملخص.....	85
التوصيات.....	87
المراجع.....	89

فهرس الجداول

رقم الجدول	الجدول	رقم الصفحة
1	التجارة الخارجية العربية الإجمالية خلال الفترة (2010- 2020)	27
2	الأهمية النسبية لقيم صادرات الدول العربية لأهم الأسواق من قيمة إجمالى الصادرات العربية خلال الفترة (2010-2020)	28
3	معادلات الاتجاه الزمني العام لحصص أهم الأسواق للصادرات الإجمالية للدول العربية خلال الفترة (2005-2020)	28
4	الأهمية النسبية لقيم واردات الدول العربية لأهم الأسواق من قيمة إجمالى الواردات العربية خلال الفترة (2010-2020)	30
5	معادلات الاتجاه الزمني العام لحصص أهم الأسواق للواردات الإجمالية للدول العربية خلال الفترة (2005-2020)	30
6	الهيكل السلعى لصادرات وواردات الدول العربية ونسبتها من إجمالى الصادرات	32
7	هيكل التجارة الخارجية للدول العربية لأهم المحاصيل والسلع الزراعية خلال الفترة (2015-2019)	33
8	تطور قيم الصادرات البينية الكلية للدول العربية خلال الفترة (2005/2020)	36
9	معادلات الاتجاه الزمني العام لقيم الصادرات البينية الكلية للدول العربية خلال الفترة (2005-2020)	38
10	تطور قيم الواردات البينية الكلية للدول العربية خلال الفترة (2005-2020)	40
11	معادلات الاتجاه الزمني العام لقيم الواردات البينية الكلية للدول العربية خلال الفترة (2005-2020)	42
12	تطور قيم الصادرات البينية الزراعية للدول العربية خلال الفترة (2005-2020)	50
13	معادلات الاتجاه الزمني العام لقيم الصادرات البينية الزراعية للدول العربية خلال الفترة (2005-2020)	51
14	تطور قيم الواردات البينية الزراعية للدول العربية خلال الفترة (2005-2020)	52
15	معادلات الاتجاه الزمني العام لقيم الواردات البينية الزراعية للدول العربية خلال الفترة (2005-2020)	53
16	تطور قيمة التجارة العربية الكلية والزراعية الكلية والتجارة الزراعية البينية خلال الفترة (2005-2020)	59
17	معادلات الاتجاه الزمني العام للتجارة العربية الكلية والزراعية الكلية والتجارة الزراعية البينية خلال الفترة (2005-2020)	60
18	الأهمية النسبية للتجارة العربية الزراعية البينية لمختلف الدول العربية خلال الفترة (2016-2020)	62
19	نسبة تغطية الصادرات للواردات الكلية والزراعية الكلية والزراعية البينية العربية لمتوسط الفترة (2016-2020)	64

20	الأهمية النسبية لمتوسط كمية الصادرات والواردات من المجموعات السلعية الداخلة في التجارة العربية الزراعية البينية خلال الفترة (2016-2020)	65
21	الأهمية النسبية لكمية الصادرات العربية الزراعية البينية من أهم المجموعات السلعية خلال الفترة (2016-2020)	67
22	الأهمية النسبية لكمية الواردات العربية الزراعية البينية من أهم المجموعات السلعية خلال الفترة (2016-2020)	69
23	نتائج تحليل النموذج التجارة الزراعية البينية للأردن خلال الفترة (2018-2020)	74
24	نتائج تحليل النموذج التجارة الزراعية البينية للبحرين خلال الفترة (2018-2020)	74
25	نتائج تحليل النموذج التجارة الزراعية البينية للجزائر خلال الفترة (2018-2020)	75
26	نتائج تحليل النموذج التجارة الزراعية البينية للسودان خلال الفترة (2018-2020)	76
27	نتائج تحليل النموذج التجارة الزراعية البينية للمغرب خلال الفترة (2018-2020)	77
28	نتائج تحليل النموذج التجارة الزراعية البينية لليمن خلال الفترة (2018-2020)	78
29	نتائج تحليل النموذج التجارة الزراعية البينية لتونس خلال الفترة (2018-2020)	79
30	نتائج تحليل النموذج التجارة الزراعية البينية لعمان خلال الفترة (2018-2020)	80
31	نتائج تحليل النموذج التجارة الزراعية البينية لليبيا خلال الفترة (2018-2020)	81
32	نتائج تحليل النموذج التجارة الزراعية البينية لمصر خلال الفترة (2018-2020)	82
33	نتائج تحليل النموذج التجارة الزراعية البينية لأمارات خلال الفترة (2018-2020)	83
34	نتائج تحليل النموذج التجارة الزراعية البينية لسعودية خلال الفترة (2018-2020)	84

مقدمة

تعتمد الدول العربية بدرجة كبيرة على الدول غير العربية فى حصـــولها على احتياجاتها من الغذاء، بالرغم من ان الوطن العربى يحتل أهمية اســـتراتيجية كبرى بين دول العالم نظرا لموقعه الجغرافى الحيوى، ومساحته الشاسعة وتعداد سكانه، حيث يمتد من المحيط الأطلسي غرباً حيث يقع المغرب العربي إلى الخليج العربي شـــرقاً، ومن بحر العرب جنوباً حتى تركيا والبحر الأبيض المتوســـط شـــمإلا، وتبلغ مســـاحته حوالي 13,487,814 كيلومتر مربع ، منها حوالى 22% يقع في آســـيا، وحوالى78% في أفريقيا. وتبلغ الســـواحل العربية حوالي 22.828 كيلومتر. ويبلغ عدد السكان حوالي 438.250 مليون نسمة، ويبلغ معدل النموالسكاني في الوطن العربي حوالى 2.3%[1]، وهذا يعد مؤشرا لتنوع الموارد الطبيعية والاقتصادية لهذه المنطقة.

ولأن العالم يعيش اليوم متغيرات عديدة تستوجب من الدول النامية (ومنها الدول العربية) إعادة النظر فى مسارها التنموى حيث أصبح من الصعب أن تحقق دولة متطلباتها التنموية بجهودها منفردة دون اللجوء إلى غيرها من الدول لتبادل وتقاسم المنافع المشتركة، بالإضافة إلى أن هذه المتغيرات العالمية المتلاحقة لا تخلو من المخاطر والمخاوف حيث لا تســـتطيع أى دولة أن تكون بمعزل عنهما ويمكن تقليل آثار هذه المخاطر بزيادة التعاون بين الدول . ويلعب قطاع التجارة الخارجية دوراً هاماً فى تعزيز هذا التعاون.

وفى ظل الظروف الراهنة يواجه، اقتصاديات الدول العربية – كدول نامية – بيئة اقتصادية جديدة تتسم بتغيرات فى الهياكل الاقتصادية والعلاقات الدولية.لذا يجب إلقاء الضوء على دراسة أوضاع التجارة العربية الكلية والزراعية والبينية الزراعية، وتأثير المتغيرات الدولية المعاصـــرة عليها، حتى يمكن وضـــع مقترحات أو تصورات لكيفية تحقيق تكاملا زراعيا عربيا فى ضوء الامكانيات المتاحة، والمتغيرات المتواجدة على الساحة الدولية.

مشكلة الدراسة

تتصف الدول العربية بارتفاع حجم العجز التجارى الزراعى حيث بلغ حوالى 68.856 مليار دولار فى عام 2016، ثم ارتفع إلى حوالى 73.800 مليار دولار فى عام 2020، مما يعنى زيادة الواردات عن الصادرات الزراعية، حيث تعتمد الدول العربية على الدول غير العربية بنسبة كبيرة فى سد هذه الفجوة، حيث بلغت قيمة الواردات الزراعية الكلية حوالى 124.373مليار دولار فى عام 2020، بينما بلغت قيمة الواردات العربية الزراعبة البينية حوالى 19.312 مليار دولار للعام نفســـه ، وكانت التجارة الزراعية البينية العربية تمثل حوالى 22% من التجارة الزراعية الكلية. ومن هذا يتبين مدى تدنى حجم التجارة الزراعبة العربية البينية، وتزايد اعتماد الدول العربية على الدول غير العربية لحصولها على غذائها، مما ينتج عنه تبعية اقتصادية، وأمر كهذا من شـــأنها إحتمالات تعرض الدول العربية لمخاطر عديدة نتيجة لارتباط ذلك بالعلاقات الســـياســـية وإمكانية استخدام الغذاء كسلاح للضغوط الاقتصادية لتبنى اتجاهات أو سياسات أو قضايا قد لا تتفق مع المصالح والتطلعات العربية .هذا بالإضـــافة إلى تأثير الســـلبى لبعض المتغيرات الدولية على صـــادرات الدول العربية للخارج مما يستدعى بضرورة الإهتمام والعمل على زيادة التجارة الزراعية البينية العربية. ولقد شهدت السنوات الأخيرة محاولات عديدة وتجارب مختلفة فى مجال الاقتصـــاد العربى إلا أنه على الرغم من ضـــخامة هذه المجهودات فى ظاهرها فقد ظل حجم التجارة البينية الزراعية العربية والتكامل العربى ضئيل .

[1] فارس رشيد البياتي، **التنمية الاقتصادية سياسياً فى الوطن العربي**، عمّان **2008**

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسى للبحث فى إلقاء الضوء على وضع التبادل التجارى بين الدول العربية وأين نحن الآن؟ وذلك من خلال دراسة الآتى:

1- التجارة العربية الزراعية الكلية و البينية، من حيث تطور قيمتهما،ومدى تغطية الصـــادرات للواردات، وهيكل التجارة لمختلف الدول العربية.

2- دراسة الملامح الرئيسية للتجارة العربية الكلية والزراعية والتجارة الزراعية البينية.

3- إتجاه التجارة الزراعية البينية للدول العربية.

4- تقييم التجارة الزراعية والبينية الزراعية للدول العربية.

<u>الطريقة البحثية:</u>

اعتمدت الدراسـة على اسـتخدام أسـلوب التحليل الوصـفى، والكمى حيث اسـتخدمت بعض الأسـاليب والنماذج الإحصائية والتى من أهمها تحليل الانحدار البسيط ، ومؤشر الميزان التجارى الزراعى، بالإضافة إلى نموذج الجاذبية Gravity Model لقياس أثر المتغيرات الدولية على التجارة البينية الزراعية ،بالإضـــافة إلى استخدام المتغيرات الصورية.

وقد تم الإستناد على البيانات المنشورة من خلال موقع جامعة الدول العربية (المنظمة العربية للتنمية الزراعية)، فضلاً عن الإستعانة ببعض الدراسات والرسائل ذات الصلة بموضوع البحث.

الفصل الأول
الإطار النظرى

طرأت على الساحة الدولية الكثير من المتغيرات الاقتصادية تمثلت فى إقامة تكتلات اقتصادية مثل الاتحاد الأوروبى والنافتا والآسيان وغيرها، ولقد ساعدت ظاهرة العولمة على قيام تلك التكتلات، كما أنها أصبحت أداة لتعظيم قدرة أطراف هذه التكتلات والاستفادة منها، وعلى الرغم من الإدراك العربى لأهمية العمل الاقتصادى المشترك، ومن ترجمة هذا الإدراك وتجسيده فى العديد من القرارات التى أصدرتها المؤسسات العربية المعنية عبر ما يزيد عن نصف قرن من الزمان فقد تأخر تحقيق تكتل يحقق ويحمى مصالح الدول العربية فى مواجهة التكتلات والتجمعات الاقتصادية على الساحة العالمية.

وتشكل الزراعة فى الوطن العربى عصب الحياة، إذ إن الغالبية العظمى من شعوبه تعمل بالزراعة إنتاجاً، وتسويقاً، وتمويلاً، وبالتالى يكون تنسيق السياسات الزراعية العربية بهدف التكامل الإنتاجى هو الأساس المتين فى صرح الاقتصاد العربى وفى تحقيق الأمن الغذائى فى ظل المتغيرات الدولية والإقليمية السياسية والاقتصادية وما يستتبعها من آثار اجتماعية وثقافية، كلها تمثل تحديات، مما يتطلب معه تعميق وتوسيع مجالات التعاون والتنسيق بين الدول العربية.

ومن ناحية أخرى ونتيجة للتقلبات واسعة النطاق فى المتغيرات الاقتصادية والسياسية العالمية واتساع نطاق تأثير التكتلات الاقتصادية العالمية فقد ارتبطت التجارة الخارجية للدول العربية بقوى السياسة العالمية أكثر من ارتباطها بقوى السوق العربية، الأمر الذى انعكس على ضآلة معدلات التبادل التجارى العربى البينى. وجدير بالذكر أنه بالرغم من الصور المختلفة للمعاهدات والقرارات والاتفاقيات العربية التى استهدفت تحسين ظروف التبادل العربى البينى بصفة عامة والزراعى بصفة خاصة إلا انه لا زالت الأبواب العربية مفتوحة على مصراعيها للواردات من مختلف الدول والتكتلات، وبالتالى فإن واقع التبادل الزراعى البينى لا يزال دون إمكانياته الفعلية. ومن هذا المنطلق سوف يتم استعراض بعض هذه المتغيرات الاقتصادية المتمثلة فى التكتلات الاقتصادية والاتفاقيات الجماعية والثنائية للدول العربية لتوضيح المزايا أو الممكنات التى تنتج نجاح مثل هذه التكتلات ،أو المشاكل التى تحد أو تعيق نجاحها حيث أن إلقاء الضوء على مثل هذه العوامل والمحددات يساعد على وضع مقترحات وسياسات لتفعيل مثل هذه الاتفاقيات والتكتلات العربية بالتالى تنمية التجارة البينية العربية.

- مفهوم التكتل الاقتصادي

يشير مفهوم التكتل الاقتصادي إلى مجموعة الترتيبات التي تهدف الى تعزيز حالة التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول من خلال تحرير التبادل التجاري وتنسيق السياسات المالية والنقدية،وتحقيق نوع من الحماية لمنتجاتها الوطنية تجاه العالم الخارجي، بفرض تعريفة موحدة والتفاوض كعضو واحد على الاتفاقيات التجارية العالمية، من اجل تخفيض تكلفة التنمية عبر تخفيض تكاليف الاستيراد وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة ،وتحسين المناخ الاستثماري بتوسيع دائرة السوق وتوحيد أو تقارب الرسوم والحوافز الخاصة بالاستثمار.وتنسيق السياسات الاقتصادية المختلفة، والمساعدة على مواجهة المشكلات والأزمات الاقتصادية. وهناك درجات من التكتل الاقتصادي، تبدأ بالتدرج من رفع الحواجز الجمركية وغير الجمركية أمام السلع الوطنية للدول الأعضاء، أو ما يعرف بمنطقة التجارة الحرة، ثم الانتقال الى مرحلة الاتحاد الجمركي عندما تتفق الدول الأعضاء على وضع تعريفة موحدة على استيراداتها من الدول خارج التكتل ،والمرحلة اللاحقة هي السوق المشتركة التي يتم فيها تحرير تدفق رؤوس الأموال واليد العاملةيما بين الدول الأعضاء،تليها الوحدة الاقتصادية التي يتم فيها تنسيق السياسات المالية النقدية وتوحيد كامل السياسات بما في ذلك العملة النقدية والسلطة النقدية ،وأخيراً تأتي مرحلة الاندماج الاقتصادي الكامل ، و كل مرحلة من هذه المراحل تتطلب تخطي المرحلة التي كانت قبلها.

- مقومات التكتل الاقتصادي :

يستند التكتل الاقتصادي على مجموعة من المقومات الاقتصادية والسياسية والثقافية، التي تعززه وتضمن استمراره .

و يمكن إيجاز أهم المقومات الاقتصادية بما يأتي:

1- الموارد الطبيعية والقوى العاملة -: فالتفاوت في التوزيع النسبي لهذين الموردين سيحفز الدول التي تتميز بوجود ندرة نسبية في أحد هذين الموردين أو كليهما للدخول في تكتل مع الدول التي تمتلك وفرة نسبية في أحد هذين الموردين أو كليهما، وعند قيام التكتل فإنه سيسمح بتوسيع الإنتاج من السلع والخدمات ويؤدي إلى تطوير النشاط الاقتصادي عموما،وفقاً لمبدأ التخصص وتقسيم العمل الذي يسمح بوفورات الإنتاج والحجم الكبير على أساس الميزات النسبية التي تتمتع بها كل دولة من الدول المتكاملة .

2- البنية الأساسية :تظل المكاسب المتحققة من الانضمام الى التكتل محدودة في حالة افتقار دول التكتل إلى بنية أساسية متطورة ،وهذا بدوره سيحد من المزايا المتوقعة من تحقيق التخصص وتقسيم العمل.

3- أما الناحية السياسية فتتمثل فى مدى تقارب أو تباعد توجهات الأنظمة السياسية التى تمثل عائقا فى وجه نجاح بعض التكتلات .

4- المقومات الثقافية :وهذه تتمثل فى مدى تقارب أو تباعد المستويات الثقافية واللغة.

مما سبق يتبين أن الدول العربية تتوفر فيها بعض مقومات التكتل الاقتصادى،مثل التنوع أو التفاوت فى التوزيع النسبى فى الموارد الطبيعية والبشرية ،والتقارب الثقافى ووحدة اللغة ،إلا أن اختلاف توجهات الأنظمة السياسية ،الأفتقار إلى بنية أساسية متطورة ،يمثل عائقا أمام نجاح التكتل الاقتصادى العربى.

- اتفاقيات التجارة الإقليمية

- أشكال اتفاقيات التجارة الإقليمية :

يقصد بهذه الظاهرة إتفاق عدد من الدول المنتمية جغرافيا إلى اقليم اقتصادى معين على الارتباط فيما بينها بإقامة شكل من أشكال التكتلات الاقتصادية لتوسيع دائرة السوق وتحسين مستويات المعيشة من خلال آليات تحرير الاقتصاديات المندمجة[1]. وفى هذا المجال يمكن التمييز بين:

- التكامل الاقتصادى الأفقى: يقصد به توسيع النطاق الجغرافى للاتحاد من خلال قبول أعضاء جدد من بين الدول المنتمية جغرافيا إلى الإقليم الاقتصادى.
- التكامل الاقتصادى الرأسى: يقصد به التحرك من درجة إلى أخرى على درجات سلم التكامل الاقتصادى والذى يبدأ بمنطقة التجارة الحرة مرورا بالاتحاد الجمركى فالسوق المشتركة فالوحدة الاقتصادية إنتهاء بالتكامل الاقتصادى .
- التكامل الاقتصادى السالب: يشير إلى درجات سلم التكامل الاقتصادى الثلاث الاولى منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركى، السوق المشتركة، حيث يتم إزالة القيود فقط.
- التكامل الاقتصادى الموجب: يعكس الوحدة النقدية والوحدة المالية والتكامل التام. حيث تتخذ سلطات التكامل خطوات إيجابية نحو إنشاء آليات جديدة للتكامل مثل التنسيق وتوحيد السياسات الاقتصادية وإنشاء عملة موحدة وإنشاء بنك مركزى موحد وتوحيد النظم الضريبية وتشريعات العمل وغير ذلك.

- أهداف اتفاقيات التجارة الاقليمية[2] :

وهناك عديد من الأهداف التى تجعل مجموعة من الدول تهتم بتكوين اتفاقيات تجارة اقليمية فيما بينها والذى يمكن تحديد أهمها فيما يلى:

- تحقيق الوفورات الداخلية، نتيجة كبر حجم المشروع حيث يترتب على ذلك مزايا تؤدى الى زيادة الكفاءة الانتاجية وتخفيض التكلفة المتوسطة

[1] سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، كلية التجارة ، جامعة حلوان ، 2003.

[2] – محمد إبراهيم محمود الشافعي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وأثرها على النظام التجاري العالمي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.

- تحقيق الوفورات الخارجية، ويحصل ذلك أيضا نتيجة اتساع الأسواق إلا أنها تنتج عن عوامل اخرى خارج نطاق المشروع مثل استفادة المشروعات من الاعتماد المتبادل فيما بين الصناعات.
- زيادة معدل النمو في الدول الأعضاء نتيجة زيادة حجم الإستثمار وإقامة مشاريع اقتصادية، إضافة إلى أهداف أخرى سياسية تتمثل في خلق تكتل كبير الغرض منه مواجهة القوى العظمى في العالم، وأخرى اجتماعية تتمثل في خلق فرص العمل ورفع مستوى المعيشة.
- تحسين معدل التبادل الدولى للدول الأعضاء كمجموعة، حيث تزداد قدرة الدول الاعضاء على التفاوض من خلال التكامل مما يسهم فى تحسين معدل التبادل الدولى للتكتل ككل.
- زيادة المنافسة، نتيجة اتساع نطاق السوق؛ مما يشكل حافزا للمنتجين لتحسين الانتاج، وكذلك القضاء على ظاهرة الاحتكارات وما يترتب عليها من ارتفاع الاسعار وانخفاض مستوى الكفاءة الانتاجية.

- مراحل اتفاقيات التجارة الاقليمية :

أ- اتفاقيات التجارة التفضيلية :

وفيه تتفق مجموعة من الدول على اتخاذ مجموعة من التدابير، والإجراءات تتعلق بتخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة على الواردات، ولا تقوم على المعاملة بالمثل فى أغلب الأحيان. ومن الملامح الرئيسة التى تميز اتفاقيات التجارة التفضيلية مايلي[1]:

- تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية ولكن دون إلغائها بشكل كلي.
- يشمل هذا النظام المعاملة التفضيلية الجمركية بالنسبة للسلع فقط مع الاحتفاظ ببعض القيود على التعامل بين الدول الأعضاء، ولا يشمل الجانب النقدي.
- للدول الأعضاء في هذا النظام الحق في صياغة ورسم نمط سياستها الجمركية وغير الجمركية دون الخضوع لإجراءات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء.

ب- منطقة التجارة الحرة: Free Trade Area

منطقة تجارة حرة يعني الغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية على السلع بين الدول الأعضاء، مع احتفاظ كل دولة عضو بحقها في فرض ما تراه من قيود على باقي دول العالم خارج منطقة التجارة، وهي بذلك تتفق مع النظام التفضيلي للتجارة في هذا الشأن.

ومن بين مناطق التجارة الحرة منطقة التجارة الحرة الأوروبية (EFTA)ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية[2](NAFTA). ومن الآثار الناتجة عن منطقة التجارة الحرة ما بين الدول الأعضاء من خلال الإبقاء على إختلاف معدلات الرسوم الجمركية في تجارة دول المنطقة مع الدول غير الأعضاء في المنطقة مايلي:[3]

- انحراف التجارة، بمعنى حدوث تحايل بعض الدول على الحواجز الجمركية، كأن تقوم دولة معينة بإستيراد سلع من دول غير عضو في المنطقة بتعريفة جمركية منخفضة بدلا من الحصول عليها من دولة عضو في المنطقة.
- إنحراف الإنتاج، بمعنى انتقال بعض المنتجات المصنعة من الدول ذات التعريفة الجمركية المرتفعة نسبيا إلى الدول ذات التعريفة الجمركية المنخفضة نسبيا بين دول المنطقة،خاصة إذا تعلق الأمر بمنتجات تحتوي على مواد أولية بنسبة كبيرة لكنها غير متوفرة في دول المنطقة وهذا ما يستدعي استيرادها من الخارج، خاصة إذا كان الفارق في التعريفة الجمركية أكبر من الفارق في تكاليف الإنتاج.
- انحراف الاستثمار، قد يؤدي انحراف الإنتاج إلى انحرافات في الاستثمار، باعتبار أن المستثمرين الأجانب سوف يوجهون أموالهم إلى الدول التي تكون فيها الرسوم الجمركية على المواد الأولية والمنتجات نصف مصنعة منخفضة نسبيا.

---

[1] عمر صقر، التكامل الإقتصادي الإقليمي والدولي، مكتبة عين شمس، مصر1996.

[2] تضم (NAFTA) كل من الولايات المتحدة الأمريكية، كندا والمكسيك، تم الإتفاق بين هذه الدول على إقامة هذه المنطقة في 1993، ودخلت حيز التنفيذ في 1994.

[3] زينب حسين عوض الله، العلاقات الإقتصادية الدولية، الدار الجامعية ،مصر، 1982.

- إلا أن البعض يرى أن القيود على المنشأ تمنع بصورة فعالة تلك الانحرافات دون أن تقيد التجارة بالمنطقة.

ب- الاتحاد الجمركي : Customs Union

ينطوي الإتحاد الجمركي على إقامة منطقة حرة للتجارة، بالإضافة إلى وضع تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي، ويتضمن هذا الاتحاد الإجراءات الآتية[1]:

- إزالة العقبات والعراقيل الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة بين الدول الأعضاء في الإتحاد الجمركي.
- إقامة اطار جمركي موحد، في شكل تعريفة جمركية مشتركة يتم تحديدها وصياغتها على أساس متفق عليه بين الدول الأعضاء في الإتحاد الجمركي.
- تكييف الإتفاقيات التجارية مع العالم الخارجي وتعديلها لضمان عدم تعارض نصوصها مع التزامات دول الاتحاد الجمركي.

ج- السوق المشتركة: Common Market

وفيه يتم إقامة اتحاد جمركي بالإضافة إلى تحرير انتقال عناصر الإنتاج وبالتالي فهي تهدف إلى مايلي:[2]

- تحرير التجارة بين الدول الأعضاء في السوق، وإزالة جميع القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة.
- تشجيع حرية تنقل عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء، وهذا ما يؤدي إلى إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين تلك الدول الأعضاء وبالتالي إمكانية زيادة إنتاجها؛ حتى تصبح هذه الدول سوقا واحدة ينتقل فيها العمال رءوس الأموال بدون قيود.
- وتعتبر السوق الأوربية المشتركة التي أنشئت بمقتضى معاهدة روما التي تم التوقيع عليها بين كل من فرنسا وألمانيا الاتحادية وإيطاليا ودول البينلوكس في 25 مارس 1957 مثالا واضحا على قيام حركة الأسواق المشتركة.

د- الاتحاد الاقتصادى:Economic Union

يشتمل على نفس خصائص وشروط السوق المشتركة من إلغاء للرسوم الجمركية وتحرير عوامل الإنتاج، لكن يضاف إلى ذلك تنسيق السياسات الإقتصادية المختلفة، بالإضافة إلى إنشاء العديد من المؤسسات الاقتصادية التي تؤدى إلى تحقيق هذا التنسيق، وفي هذا الإطار فإن الدول الأعضاء في الاتحاد الإقتصادي تتنازل عن جزء من سيادتها الإقتصادية.

هـ- الاندماج الأقتصادى الكلى :Total Economic Integration

وفيه تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كأنها اقتصاد واحد يخضع لنفس السياسات النقدية والمالية والائتمانية والاستثمارية بالإضافة إلى توحيد سياسات دول الأعضاء تجاه كافة أشكال العلاقات الاقتصادية . فضلا عن توحيد السياسات الاجتماعية ذات الابعاد الاقتصادية ؛ بحيث تصبح الدول الأعضاء وكأنها اقتصاد واحد. ويتطلب الاندماج الاقتصادى الكلى سلطة فوق قومية تكون سياستها ملزمة لكافة الدول الاعضاء .

ومما سبق يتضح أن السوق المشتركة من أكثر صور اتفاقيات التجارة الإقليمية مناسبة للدول العربية.

- صور التكتلات والاتفاقيات والتعاون الاقتصادى العربى:

الإطار المؤسسي لعلاقات التعاون الاقتصادي العربي[3]:

لقد بدأ العمل الاقتصادى العربى من خلال برتوكول الإسكندرية عام 1944 والذى تضمن أهم المبادىء التى تم الاعتماد عليها لقيام جامعة الدول العربية وكذلك قيام التعاون العربى فى المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وتم اعتماد ميثاق الجامعة فى مارس 1945 من جانب العديد من الدول العربية وكانت مصر

---

[1] عمر صقر، التكامل الإقتصادي الدولي والإقليمي، مرجع سبق ذكره.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة، مكتبة النيل العربية، القاهرة،2003.

[3] فيفيان بشرى ، الآثار الاقتصادية للمشاركة الأوربية على هيكل التجارة البينية بين مصر والدول العربية المشاركة ، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد، كلية التجارة ،جلمعة عين شمس، 2005.

وسوريا ولبنان والاردن من بين هذه الدول وقد تضمن ميثاق الجامعة العربية سنة 1945 نصا يقضى بالتعاون بين الدول الأعضاء وقضت المادة الثانية من الميثاق على ان من اغراض الجامعة ان تتعاون الدول المشتركة تعاونا وثيقا فى الشئون المالية والاقتصادية ويدخل فى ذلك الجمارك والتبادل التجارى وشئون النقد والزراعة والصناعة كما نص الميثاق على تكوين لجنة اقتصادية ومالية لوضع قواعد التعاون ويعد ذلك اول اطار مؤسسى عربى لتنظيم العلاقة التكاملية بين الدول العربية وفى سنة 1950 عقدت دول الجامعة معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى وتقرر تأليف المجلس الاقتصادى وهو مكون من وزراء المالية والاقتصاد او وما ينوب عنهم كما اوصى مجلس الجامعة العربية فى نفس السنة بتطبيق مبدا المعاملة التفضلية فى العلاقات التجارية بين الدول الاعضاء ومن ثم لا يسرى نص الدولة الاكثر رعاية المنصوص علية فى الاتفاقيات مع الدول الاجنبية على المزايا التى تمنحها الدول الاعضاء بعضها لبعض .

اتفاقيات الدول العربية

الاتفاقيات الجماعية :

حيث تهدف تلك الاتفاقيات الى دعم مزيد من التعاون البينى بين مجموعة من الدول وفيما يلى أهم هذه الاتفاقيات:

اولا: اتفاقية تسهيل التبادل التجارى بين الدول العربية وتنظيم تجارة الترانزيت والتى وقعت عام 1953 وقد تضمنت ما يلى :

1- إعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية بهذه الاتفاقية من رسوم الاستيراد الجمركية على ان يكون منشؤها احد بلدان الأطراف المتعاقدة
2- معاملة المنتجات الزراعية العربية، التى يكون منشؤها أحد البلدان الأطراف المتعاقدة بهذه الاتفاقية معاملة تفضيلية فيما يتعلق برسوم الاستيراد الجمركية عن طريق إخضاعها لتعريفة جمركية مخفضة، بنسبة 25% من التعريفة العادية المطبقة فى البلد العربى المستورد.
3- عدم إخضاع المنتجات الزراعية والحيوانية والصناعية المنتجة فى بلد أحد الاطراف المتعاقدة والمستوردة من بلد طرف آخر إلى رسوم داخلية تفوق الرسوم المفروضة على المنتجات المحلية المماثلة أو على مواردها الاولية فى البلد المستورد.
4- تعامل البلاد العربية فيما بينها من حيث إجازات الاستيراد والتصدير، على أساس المعاملة التفضيلية.
5- تعهد الاطراف المتعاقدة بتسهيل حركة الترانزيت عبر بلادها، بعموم وسائل النقل.

- **تقييم اتفاقية تسهيل التبادل التجارى :**

لقد ساعدت هذه الاتفاقية على تعديل صفة التبادل التجارى بين الأقطار العربية من ثنائى إلى متعدد الأطراف، بعد أن كانت أكثر الأقطار العربية مرتبطة فيما بينها باتفاقيات ثنائية ،وبموجب هذه الاتفاقية اصبح التبادل يتم بين اقطار مختلفة وباحكام واحدة، إلا ان هذه الاتفاقية أصبحت عديمة الفائدة بعد الاتفاقيات الثنائية التى عقدت بين الاقطار والتى تضمنت تخفيضات وتسهيلات أوسع مما اشتملت عليه اتفاقية تسهيل التبادل التجارى

ثانيا: اتفاقية تسديد المدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الاموال بين دول الجامعة العربية عام 1953

وتضمنت هذه الاتفاقيات حكمين أساسين هما:

- تعمل حكومات الدول المتعاقدة وفى حدود امكانياتها وفقا لأنظمة تحويل العملات الخارجية وانظمة الاستيراد، والتى تطبقها فى داخل حدودها على تسهيل تحويل مدفوعات المعاملات الجارية الى بقية الدول التعاقدة .
- من الممكن السماح لحكومات الاطراف بانتقال رؤوس الاموال تمكينا لرعاياها والمقيمين فيها فيما يتفق عليه بين الاطراف المختلفة لاصحاب العلاقة، على ان يتم فى نطاق القواعد التى تضعها كل دولة لحماية رؤوس الاموال التى انتقلت اليها من التسرب خارج مجموعة الدول العربية المنظمة لهذه

الاتفاقية ،وبذلك تخضع رءوس الاموال التى يتم نقلها بناء على ذلك لأى رسوم اضافية او ضرائب استثنائية وايضا يمكن باعادة هذه الاموال الى موطنها الاصلى.

- وقد طرأ عليها تعديلان استهدفا تيسير تطبيق أحكامها على أسس واقعية :

الاول: يقصر إمكانية التحويل الى أى دولة عضو أخرى بدلا من أى دولة

الثانى: ان يكون انتقال الاموال للمشاركة فى مشاريع التنمية فى دولة ويكون لرعايا هذه الدولة الافضلية مع خضوع عائد هذه المشروعات للضرائب التى تستثمر مع الإعفاء من ضرائب الدولة الاصل.

- **تقييم اتفاقية تسديد المدفوعات وانتقال رؤوس الاموال[1]**

هدفت أحكام هذه الاتفاقية إلى اقرار مبدأ امكانية تنقل رءوس الاموال على اساس جماعى بين الاقطار العربية اذ لم يكن هذا الأمر مقرا فى اغلب الاتفاقيات الثنائية، إلا انه من الناحية العملية لم يحدث تنقل يذكر لرؤوس الاموال العامة بين الدول العربية كما كان مستهدفا.

ثالثا : اتفاقية اتخاذ جدول موحد للتعريفة الجمركية عام 1956

قامت الدول العربية الموقعة على اتفاقية تسهيل التبادل التجارى باتخاذ قواعد مشتركة لتوحد الاصطلاحات الجمركية وتبويب التعريفة الجمركية لإيجاد أثر فعلى فى تسهيل التبادل وتنظيم تجارة وتنظيم تجارة الترانزيت.

وعلى هذا الأساس فقد اعتمدت هذه الاتفاقية جدولا للتعريفة الجمركية الحق بها، وتعهدت الدول الموقعة على الاتفاقية والمصدقة لها تنظيم تعريفتها الجمركية طبقا لهذا الجدول كما كونت الاتفاقية لجنة جدول التعريفة الجمركية،وهذه مهمتها شرح المعلومات المتعلقة بتطبيق التعريفة الموحدة وتبليغها للأطراف المتعاقدة ،ودراسة قواعد تبنيد السلع وتقديم التوصيات بشأنها، وشرح جدول التعريفة، وفض الخلافات الناشئة بين الاقطار المتعاقدة بشان تطبيق احكام هذه الاتفاقية.

رابعا: اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية سنة 1957[2]

تم الموافقة عليها من المجلس الاقتصادى قرار رقم 85 لعام 1957، وتضمنت المادة الاولى اهداف هذه الاتفاقية إذ نصت على أن تقوم بين الدول الأعضاء الوحدة الاقتصادية حيث تضمن لها ولرعاياها ما يلى:

- حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال.
- حرية تبادل السلع والمنتجات الوطنية.
- حرية الاقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادى.
- حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافق والمطارات المدنية.

ولقد كانت الغاية من إقامة الوحدة تنظيم العلاقات الاقتصادية بين دول الجامعة وتحقيق الأزدهار لاقتصادها وحددت المادة الثانية وسائل تحقيق الوحدة بأن تعمل الأطراف على ما يلى:

1- جعل بلادها منطقة جمركية واحدة تخضع لادارة موحدة وتوحيد التعريفة والتشريع والانظمة الجمركية المطبقة فى كل منها.
2- توحيد سياسة الاستيراد والتصدير والانظمة المتعلقة بها.
3- توحيد انظمة النقل والترانزيت.
4- عقد الاتفاقيات التجارية واتفاقيات المدفوعات مع البلدان الاخرى بصورة مشتركة.
5- تنسيق السياسة المتعلقة بالزراعة والصناعة والتجارة الداخلية، وتوحيد التشريع الاقتصادى بشكل يكفل لمن يعمل من رعايا البلاد المتعاقدة فى الزراعة والصناعة والمهن شروطا متكافئة.
6- تنسيق تشريع العمل، والضمان الاجتماعى.
7- تنسيق السياسات النقدية والمالية والانظمة المتعلقة بها فى البلدان الاطراف المتعاقدة تمهيدا لتوحيد النقد فيها.

[1] محمد العمادى ، **مسيرة التكامل الاقتصادى العربى** ، اتحاد الاقتصاديين العرب ، دمشق ، سوريا ، أكتوبر، 2002.
[2] جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، **مجموعة الاتفاقيات والمعاهدات** ، يوليو 1987.

8- توحيد اساليب التصنيف والتبويب الاحصائية.
9- اتخاذ أى إجراءات اخرى تلزم لتحقيق الاهداف المبينه فى المادتين الأولى والثانية .
ولقد نصت الاتفاقية على ان تتم هذه الوحدة بصورة تدريجية، بحيث يتم انتقال بلدان الأطراف المتعاقدة الى ذلك الوضع بدون الإضرار بمصالحها الاساسية

- **تقييم اتفاقية الوحدة الاقتصادية[1]:**

هى أول وثيقة ترسم تحقيق الوحدة الاقتصادية بين الاقطار العربية مع تحديد الاهداف الوحدة المرغوبة.
انطلقت الاتفاقية من الواقع الذى تعيشه الأمة العربية فقررت:
أ- التدرج فى سياسة المراحل لتحقيق الوحدة .
ب-المراعاة الكاملة لظروف كل قطر عربى، وذلك عندما نصت على جواز الاستثناء من الإجراءات المتخذة لحماية صناعة محلية ناشئة، او مورد مالى هام، أو لحماية مصلحة اقتصادية عليا.
ج- أن القيمة العملية لاتفاقية الوحدة هى فى تنفيذها، ويتم تنفيذ الاتفاقية بقرارات تصدر عن مجلس الوحدة الاقتصادية، إلا ان مجرد اصدار القرارات لا يعنى التنفيذ المباشر ذلك أنه ليس لقرارات المجلس نفاذ تلقائى ومباشر بل يتعين على كل دولة لنفاذها صدورها فى داخل كل دولة عضو فى الوقاية وفقا للانظمة الدستورية لهذه الدولة.

خامسا: السوق العربية المشتركة عام 1964[2]:

وذلك بالقرار الصادر عن مجلس الوحدة الاقتصادية رقم 17 لعام 1964 وبموجبه تم اقرار انشاء السوق العربية كخطوة اولى لتحقيق الاهداف الاقتصادية العربية وبالتالى تحقيق ما يلى:
1- حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.
2- حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال.
3- حرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادى.
4- حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات.

- **تقييم فاعلية السوق[3] :**

1- إن الوسائل التى اعتمدها هذا القرار لا تتناسب و الأهداف التى رمى اليها، ومن المعروف أن الاهداف يجب ان تبقى فى متناول الوسائل أى يجب اختيار الوسائل الكفيلة بتحقيق الأهداف، فحرية انتقال الأفراد ورءوس الأموال، وحرية تبادل البضائع المنتجات لا الوطنية فقط بل الاجنبية، وحرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادى، وكذلك حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانئ كل هذه الاهداف التى اتى عليها قرار السوق لا يمكن تحقيقها بمجرد إلغاء الرسوم والقيود التى اتت عليها مختلف مواد قرار السوق
2- إن قضية الاستثناءات تعطل مسيرة الوصول الى تحقيق حرية التبادل التجارى ولعل هذه الاستثناءات تبرهن على ضعف الجدية التى ينظر بها السوق .
3- إن التخلص من القيود المفروضة على التبادل التجارى جاء تدريجيا بطيئا فهو بالنسبة للمنتجات الصناعية بواقع 10% سنويا وبالنسبة للمنتجات الزراعية بواقع 20% سنويا.
4- إن الاتفاقية مبنيه على اساس وجود نظام للاسعار تحكمه قوى السوق التقليدية، مع أن الحكومات فى بعض الدول اخذت تمارس هذه المهمه وفقا لمتطلبات اقتصادية واجتماعية محددة وفى مثل هذه الحال نجد أن من الصعب تطبيق الاحكام المتعلقة بالدعم وما شابهه.

سادسا: اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية عام 1981 والبرنامج التنفيذى لها عام 1987:

---

[1] محمد العمادى ، **مسيرة التكامل الاقتصادى** العربى ، مرجع سابق .
[2] جامعة الدول العربية ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، **الأحكام والمبادئ للسوق العربية المشتركة** ، عمان ، 1981.
[3] محمد العمادى ، مرجع سابق .

ولقد اعتمدت هذه الاتفاقية مبدأ تحرير التبادل التجارى بين الدول العربية من الرسوم الجمركية والقيود المختلفة تحريرا كاملا لبعض السلع، وتدريجيا للبعض الآخر الذى يتم تحديده عن طريق التفاوض وكانت حصيلة بند الاعفاء فى الاتفاقية ستة عشر سلعة إعفاء كاملا لبعض السلع ،والبحث فى إعفاءات أخرى لاثنين وثلاثين سلعه اخرى. وكانت نتيجة تنفيذ اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى على غير ما توقعت الدول فتم عقد اجتماع المجلس الاقتصادى فى الرياض ووضع توصيات مختلفة وتمت صياغتها بالقرار 1030 عام 1987 كبرنامج تنفيذى للاتفاقية المذكور تضمن ما يلى :

1-التاكيد على تنفيذ الاتفاقيات الجماعية ذات العلاقة بالتبادل التجارى وهى:

أ- اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى .

ب-اتفاقية تنظيم تجارة الترانزيت .

ج- الاتفاقية المتعلقة بالجدول الموحد بالتعريفة الجمركية.

سابعا: اعلان منطقة التجارة الحره العربية الكبرى عام 1997[1]:

اتخذ المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى دورته التاسعة والخمسون القرار رقم 1317 بشان الاعلان عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشر سنوات ابتداء من اول يناير عام 1998 والذى اقره المجلس وفقا لاحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية والذى يتماشى مع احكام منظمة التجارة العالمية وقواعدها المنظمة للتجارة الدولية والموافقة على البرنامج التنفيذى وتكليف الامانة العامة باتخاذ الاجراءات الملائمة وتطوير عمل ومهام الادارة العامة بما يوائم وتحقيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

1-**القواعد والأسس :**

أ-يعتبر البرنامج التنفيذى إطارا لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى لاقامة منطقة التجارة الحرة.

ب-التزام الدول العربية الأطراف فى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى باستكمال منطقة التجارة الحرة خلال 10 سنوات من 1998/1/1.

ت- مراجعة نصف سنوية لتطبيق البرنامج التفييذى من قبل المجلس الاقتصادى الاجتماعى.

ث- عامل السلع العربية محل التبادل وفقا لهذا البرنامج معاملة السلع الوطنية فيما يتعلق بقواعد المنشا والمواصفات واشتراطات الوقاية الصحية والرسوم والضرائب.

ج- مراعاة الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدعم ومعالجة خلل ميزان المدفوعات الناتج عن هذا البرنامج.

ح - تتبع فى تعريف ومعالجة حالات الإغراق والأسس المتبعة دوليا فيما يخص مكافحة الإغراق .

خ- الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر الهائل التى سيطبق عليها الإعفاء التدريجى هى الرسوم السارية فى كل دولة من أول يناير 1998 وتكون قاعدة الاحتساب للتخفيضات الجمركية لأغراض تطبيق البرنامج.

2- **تحرير التبادل التجارى بين الدول الأعضاء:**

أ- يتم تحرير التبادل التجارى بين الدول الأعضاء على كافة السلع العربية المتبادلة، وفقا لمبدأ التحرير التدريجى الذى طبق بدءاً من أول يناير 1998 ،وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية بنسب متساوية على أن يتم إنجاز هذا التحرير الكامل مع نهاية الفترة المحددة.

ب-تحديد مواسم الإنتاج لعدد من السلع الزراعية التى لا تتمتع بالتخفيضات من الرسوم الجمركية وينتهى العمل بهذا التحديد فى موعد أقصاه من تنفيذ البرنامج وتحدد الدول العربية الأعضاء هذه السلع الزراعية وترفع هذا التحديد للمجلس الاقتصادى وللإطلاع عليها.

ت-لا تسرى أحكام هذا البرنامج على المنتجات المحظور أستيرادها أو إستخدامها فى أى من الدول لأى أسباب وتلزم الدول الأعضاء بتقديم بيان بهذه المنتجات وكذلك أى تعديلات تطرأ عليه.

[1] جامعة الدول العربي ، الأمانة العامة ، **ميثاق العمل الاقتصادى القومى** ، مؤتمر القمة الحادى عشر ، عمان ، الأردن ،1980.

3- القيود غير الجمركية:

لا تخضع السلع العربية التى يتم تبادلها فى إطار البرنامج التفيذى إلى أية قيود غير جمركية تحت أى مسمى كان وتتولى لجنة المفاوضات التجارية التى أنشأها المجلس الاقتصادى والاجتماعى متابعة تطبيق ذلك فى الدول الأعضاء.

4-قواعد المنشأ:

يشترط لاعتبار السلعة عربية لأغراض تطبيق هذا البرنامج أن تتوافر فيها قواعد المنشأ التى يقرها المجلس الاقتصادى، وتنفيذا لذلك فإن كافة السلع التى تدخل التحرير المتدرج والتى يكون منشؤها إحدى الدول العربية تخضع لقواعد المنشأ التى أنشاها المجلس بقرار 1269 د .570

5- لجنة المفاوضات التجارية:

وتتولى مهمة تصفية القيود غير الجمركية المفروضة على السلع العربية، ومتابعة تنفيذ ذلك فى الدول العربية الأعضاء بما فى ذلك تحديد قوائم السلع الممنوع استيرادها وأسلوب معالجتها فى إطار تطبيق البرنامج.

الاتفاقيات التجارية الثنائية العربية :

تتفاوت الاتفاقيات الثنائية العربية من حيث المزايا، والأفضليات التجارية والإعفاءات المتبادلة بين أطراف الاتفاقية ،ويمكن تقسيم الاتفاقيات الثنائية من حيث المزايا التجارية إلى خمس أنواع.

1- اتفاقية تشجيع التبادل التجارى دون إحداث تخفيض فى الرسوم الجمركية ورقابة النقد ونظام التراخيص المطبقة فى كل من البلدين طرفى الاتفاقية . وعادة ما يتفق الطرفان فى مثل هذه الاتفاقيات على إبداء الرغبة فى تشجيع التبادل التجارى وأن يسعى كل طرف لتحقيق ذلك فى إطار النظام التجارى السائد فى بلاده ، وتعتبر هذه الاتفاقيات وسيلة لإبداء حسن النوايا، ولذلك فهى عادة ما تكون تمهيدا لاتفاقية أخرى تحل محلها .ومن أمثلتها الاتفاقية الموقعة بين مصر ولبنان فى سبتمبر 1951 والاتفاقية الموقعة بين سوريا والأمارات فى عام 1990.

2- اتفاقية تشجيع التبادل التجارى مع أحداث تخفيض، أو إزالة بعض، أو كل أنواع القيود المفروضة على المبادلات التجارية بين البلدين طرفى الاتفاقية

3- اتفاقية الدفع الثنائية والتى تنظم تسوية المفوعات بين الدولتين فى الاتفاق ومن أمثلتها اتفاقية الدفع بين مصر والسعودية عام 1949.

4- الاتفاقيات التى تتم فى إطار تحقيق تكامل اقتصادى بين البلدين ، وتعتبر الوحدة الاقتصادية بين مصر وسوريا فى عام 1957 والتكامل المصرى السودانى عام 1982 والتكامل الليبى السودانى 1989 أمثلة لهذا النوع من الاتفاقيات ،وقد يأخذ التكامل الاقتصادى فى هذه الحالة شكل إتحاد جمركى أو شكل المنطقة الحرة.

5- الاتفاقيات الثنائية التى تسعى لأحداث الاندماج أو الوحدة خاصة فى الجانب النقدى ومثال ذلك الاتفاق المالى الذى ابرم بين مصر والسودان عام 1957.

وتنص هذه الاتفاقيات على إعفاءات وتخفيضات جمركية لسلع معينة بشرط أن تكون هذه السلع ذات منشأ محلى بنسبة 40% ، وتنص كذلك على الإعفاءات من تصاريح الاستيراد ومراعاه القوانين والتشريعات فى الدولتين طرفى الاتفاقية ، وقد نص بعضها على الإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية والضرائب للسلع الوطنية المتبادلة ، كما نص بعضا الآخر على الإعفاء الكامل لسلع معينة والتخفيض لسلع أخرى محددة كذلك تتضمن الاتفاقيات تشجيع إنتقال رؤوس الأموال وإقامة المشاريع المشتركة وتنظيم تسوية المدفوعات ،وإقامة المعارض والمراكز التجارية الدائمة والمؤقتة، وجدير بالذكر أن الاتفاقيات الثنائية على أختلافها فى معظمها على إعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والثروة الطبيعية من الجمارك والرسوم الأخرى.

مما سبق يتضح أن هناك إقبالا متزايدا من الدول العربية على عقد اتفاقيات تجارية ثنائية فيما بينها، وذلك نسبة لمرونة الاتفاقيات الثنائية،وملاءمتها لظروف الدول المتعاقدة، مما يعكس رغبة الدول العربية فى تنمية وتطوير التجارة بينها، ولكن هذه الاتفاقيات وبأنواعها المختلفة، وبالرغم من تركيزها الواضح على تبادل

منح الميزات التجارية لم يترتب عليها الدفعة المتوقعة فى التجارة العربية البينية،إلا أنه يمكن اعتبارها من أحد أساليب وخطوات تطوير وتنمية التجارة البينية العربية ومن أهم هذه الاتفاقيات التى كانت تهدف لذلك هى اتفاقيات التبادل التجارى الحر بين الدول العربية .وفيما يلى عرضا موجزا لتلك الاتفاقيات نظرا لأهميتها لتنمية التبادل التجارى الثنائى.

اولا: اتفاقية التبادل الحر بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الجمهورية اللبنانية[1].

تم توقيع البرنامج التنفيذى لدعم التبادل بين مصر ولبنان فى إطار إتفاقية تيسير التبادل التجارى العربى فى 10 سبتمبر 1998 والذى يتضمن:

1- الإسراع بإقامة منطقة تجارة حرة اعتبار من 1999/1/1.
2- تعفى سلع ذات المنشأ المصرى أو اللبنانى المتبادلة بين البلدين من كافة الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل اعتبارا من 1999/1/1 ويستثنى من الأعفاء بعض السلع المصرية مثل البلاط والأدوات الصحية والمفروشات والمنسوجات والزهور ،كما يستثنى من الإعفاء بعض السلع اللبنانية مثل المنسوجات والسيارات والتبغ والمشروبات ولحوم الطيور والأسمنت والأسلاك والكابلات .
3- حددت الاتفاقية السلع الزراعية المصرية المسموح بإدخالها إلى لبنان معفاة من الرسوم وكذلك السلع اللبنانية المسموح دخولها إلى مصر ومعفاة من الرسوم مع تحديد لفترات الإعفاء لكل سلعة.
4- كما حددت الاتفاقية مجموعة من السلع المصرية غير المسموح بتصديرها إلى لبنان وهى التفاح والحمضيات والعنب والزيتون والبطاطس المحضرة واللبن ومشتقاته ، كما حددت الاتفاقية مجموعة من السلع المصرية المعفاة من الرسوم الجمركية يمكن استيرادها استنادا إلى تصريح استيراد مسبق .
5- تعامل السلع ذات المنشأ المصرى أو اللبنانى المتبادلة بين البلدين معاملة السلع الوطنية بما يخص الضرائب والرسوم المفروضة فى البلد المستورد على المنتجات المحلية المماثلة لها.
6- يتم احتساب ضريبة المبيعات فى مصر ولبنان بالنسبة للسلع المستثناة عند استيرادها وفقا للقوانين والأنظمة المعمول بها فى كلا البلدين.

ثانيا : اتفاقية التبادل الحر بين جمهورية مصر العربية وحكومة المملكة الأردنية الهامشية.

تم توقيع البرنامج التنفيذى للاتفاقية بين الحكومتين فى 1996/5/8 حيث تنص على البنود التالية:

1- إلزام الطرفين بالعمل على التحرير التدريجى للتبادل التجارى بينهما لبلوغ منطقة تجارة حرة ثنائية خلال فترة انتقالية لا تتعدى العشر سنوات من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ.
2- يسرى الإعفاء التدريجى من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل على السلع والنتجات ذات المنشأ الوطنى المتبادلة بين الطرفين المتعاقدين مع تحديد البرنامج الزمنى للإعفاء التدريجى.
3- لا يجوز فرض رسوم جمركية جديدة أو أى رسوم وضرائب أخرى على السلع والمنتجات المتبادلة.
4- تحديد السلع والمنتجات المستثناة والتى لا تخضع للإعفاءات المتدرجة من الرسوم من كل من الطرفين.
5- تعامل السلع ذات المنشأ الوطنى المتبادلة بين الطرفين فيما يتعلق بضريبة المبيعات معاملة الإنتاج الوطنى، ولا تسرى الإعفاءات على السلع المنتجة فى المناطق الحرة فى أى من الطرفين.
6- يحق للطرفين المتعاقدين تطبيق إجراءات الوقاية المنصوص عليها فى اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية.
7- إذا واجه الطرفين دعما أو إغراقا فى مستورداته من الطرف الأخر فيمكنه اتخاذ الإجراءات الملائمة لمواجهه مثل هذه الحالات وفقا للأحكام الخاصة بأحكام اتفاقيتى الدعم والرسوم التعويضية، وإجراءات مكافحة الإغراق باتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية.

[1] عبد الوهاب شحاته عبد الوهاب ،تنمية التجارة الزراعية البينية للدول العربية في ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس 2001.

8- يعمل الطرفان على تشجيع التعاون الاقتصادى والتجارى بينهما فى إطار القوانين والقواعد المعمول بها فى كل من البلدين.

ثالثا : اتفاقية التبادل الحر بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الجمهورية التونسية.

تم توقيع الاتفاقية فى 5 مارس 1998 وتتضمن:

1- يقوم الطرفان تدريجيا بإنشاء منطقة تجارة حرة بينهما خلال فترة انتقالية مدتها لا تتجاوز 31 ديسمبر 2007.
2- يتم إلغاء الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل على السلع ذات المنشأ والمصدر المصرى والتونسى المتبادلة بين البلدين.
3- تعامل السلع ذات المنشأ الوطنى المتبادلة بين البلدين معاملة السلع الوطنية .
4- يعمل الطرفان على تشجيع التبادل الاقتصادى والتجارى بينهما فى إطار القوانين والقواعد والإجراءات المعمول بها فى كل منهما.
5- تحدد الاتفاقية قائمة بالسلع المصرية المؤجل تحريرها من الإعفاءات الفورية والتخفيض التدريجى للرسوم الجمركية وهى:المشروبات – التبغ – المنسوجات والملابس الجاهزة – السيارات ،كما تحدد قائمة السلع التونسية المؤجل تحريرها من الإعفاءات الفورية والتخفيض التدريجى للرسوم الجمركية وهى المنسوجات – الأحذية – السيراميك – السيارات.

رابعا: اتفاقية التبادل الحر بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة المملكة المغربية.

وقعت الاتفاقية بين الطرفين فى مطلع عام 1999 وتتضمن :

1- التزام الطرفان بإنشاء منطقة للتبادل الحر فترة انتقالية مدتها 12 سنة .
2- يتم إلغاء الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل السارية والمعمول بها فى البلدين بتاريخ 1997/1/1 على السلع ذات المنشأ والمصدر المغربى والمصرى المتبادلة على فترة 12 سنة كحد أقصى.
3- تحرر السلع المتبادلة بين البلدين من كافة القيود غير الجمركية المفروضة على الاستيراد فى كلا البلدين ولا يجوز فرض أى قيود جديدة.
4- تجرى تسوية المعاملات التجارية بين البلدين بأى عملة قابلة للتحويل.
5- يتعهد الطرفان بالتعاون فيما يتعلق بالتشريعات النقديةوالمقاييس المطابقة المواصفات حسب الأعراف الدولية الخاصة بجودة المنتجات.
6- تحديد قائمة السلع المصرية المؤجل تحريرها من قائمة الإعفاءات الفورية والتخفيض التدريجى للرسوم الجمركية المصرية والتى تشمل:- الدواجن المذبوحة ، الكحوليات – التبغ – المنسوجات – السيارات – حديد التسليح.
7- تحديد قائمة السلع المغربية المؤجل تحريرها من قائمة الإعفاءات الفورية والتخفيض التدريجى للرسوم الجمركية المغربية والتى تشمل : الإطارات – المنسوجات – السيارات – حديد التسليح.

<u>التجمعات الإقليمية العربية:</u>

شهدت المنطقة العربية منذ مطلع الثمانينات مجموعة من المحاولات السياسية والاقتصادية لإقامة أشكال للوحدة والتكامل الاقتصادى، فقد لجأت بعض الأقطار العربية فيما بينها، وخارج نطاق الجامعة العربية، إلى إقامة نوع من العلاقات الاقتصادية المشتركة وكان ذلك على أساس من التقارب الجغرافى والثقافى أو على أساس من التقارب، أو التجانس الاقتصادى، حيث ظهرت على الساحة العربية ثلاث تجمعات إقليمية عربية هى:

أولا : مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذى أعلن ميلاده فى القمة الخليجية بالرياض فى 1981/2/4 بين ست دول عربية هى :**الأمارات العربية المتحدة، البحرين، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، قطر،الكويت.**

ثانيا : مجلس التعاون العربى، الذى أعلن ميلاده فى 1989/2/16 فى قمة بغداد بين أربع دول عربية هى: **المملكة الاردنية الهاشمية، الجمهورية العراقية، جمهورية مصر العربية، الجمهورية العربية اليمنية.**

ثالثا : اتحاد المغرب العربى،والذى أعلن ميلاده فى مطلع عام 1989 ويضم فى عضويته كل من : **الجمهورية التونسية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، الجماهيرية العربية الليبية، المملكة المغربية ، الجمهورية الموريتانية الإسلامية.**

وقد أثار ميلاد تلك التجمعات الإقليمية العديد من المخاوف حول مستقبل الجهود العربية فى مجال إقامة الوحدة الاقتصادية والسياسية الشاملة بين الدول الأعضاء فى جامعة الدول العربية، حيث إن تلك التكتلات الإقليمية الفرعية قد تؤثر على الجهود الرامية إلى إنشاء النظام الإقليمى ككل من خلال إقامة أقاليما جغرافية مغلقة تقتصر عضويتهاعلى أساس التقارب الجغرافى وذلك باستثناء مجلس التعاون العربى .ومع تعدد ظاهرة التكتلات الإقليمية الفرعية المغلقة داخل الوطن العربى يصبح من الصعوبة بمكان المضى قدماعلى طريق الوحدة العربية الشاملة نظرا لصعوبة التوفيق بين مصالح دول التكتل الإقليمى الفرعى والمصلحة العربية الشاملة للدول الأعضاء فى جامعة الدول العربية.

وهناك اتجاها ثانيا يؤكد على عدم وجود تعارضا بين المداخل الإقليمية للوحدة العربية والمدخل العربى الشامل لهذه الوحدة شريطة أن تنطلق جهود تلك التجمعات وأهدافها ضمن إطار التكامل العربى الشامل والتنسيق المستمر وانتهاج فكر مرحلى قائم على مبدأ التدرج فى بناء النموذج الملائم للتكامل الاقتصادى العربى الشامل[1].

وفيما يلى عرض موجز لتلك التجمعات

- **مجلس التعاون لدول الخليج العربية.**

نشأ مجلس التعاون لدول الخليج العربية فى مطلع الثمانينات فى ظل عدد من المتغيرات الرئيسية التى شهدتها المنطقة فى ذلك الوقت وهى قيام الثورة الإسلامية فى إيران وتهديدها للاستقرار السياسى والاجتماعى، الذى عرفته دول الخليج، ونشوب الحرب العراقية الإيرانية وما تحمله من مخاطر أمنية، إضافة إلى زيادة حدة الصراع الدولى حول منطقة الخليج ،حيث أجتمع قادة الدول الست فى الرياض فى 1991/2/4 ،ليعلنوا ميلاد مجلس التعاون لدول الخليج العربية ،وفى القمة الخليجية بأبو ظبى فى 1982/5/25 تم إقرار النظام الأساسى لمجلس التعاون الخليجى ،حيث كان فى طليعة اهدافه تحقيق أكبر قدر من التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الخليجية الستة فى كافة الميادين.

وفى المجال الاقتصادى توصلت هذه الدول إلى الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول المجلس، والتى تهدف إلى تحقيق أعلى درجات سلم التكامل الاقتصادى بإقامة وحدة اقتصادية تشكل قاعدة مادية أساسية لتنويع الهيكل الإنتاجى الخليجى، من الوصول إلى أهداف اقتصادية وإجتماعية وأمنية مشتركة.

وبصفة عامة يمكن تقسيم مجالات نشاط مجلس التعاون الخليجى إلى ثلاث أقسام رئيسة.

أ- **المجال الأمنى:** عقدت عدد من الاتفاقيات الأمنية بين دول المجلس.

ب-**المجال الدفاعى:** حيث تم الاتفاق على إنشاء قوة خليجية موحدة تحمل اسم "درع الجزيرة" وتقوم بدور قوة الانتشار السريع.

ت-**المجال الاقتصادى:** تم موافقة دول المجلس فى 1981/11/11 على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة والتى تعتبر محورا للتعاون الاقتصادى بين دول المجلس ومن بين أهم نصوص هذه الاتفاقية:-

1- السماح بتصدير المنتجات الزراعية بين الأقطار الخليجية وعدم فرض أى رسوم جمركية عليها.
2- تكتسب المنتجات الصناعية بأقطار المجلس صفة المنشأ الوطنى بشرطين هما : الا يقل القيمة المضافة عن 40% والا تقل نسبة الملكية الوطنية عن 51%.
3- وضع حد أدنى لتعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجى.
4- حرية تجارة الترانزيت.

---

[1] سامى عفيفى (دكتور) ، مجلس التعاون الخليجى، المؤتمر الدولى الأول لمركز بحوث دراسات التنمية التكنولوجية، جامعة حلوان،2000.

5- تنسيق السياسات التجارية تجاة العالم الخارجى.
6- حرية التملك والانتقال وحركة رؤوس الأموال.
7- تنسيق السياسات المالية والنقدية والمصرفية.

وعلى الرغم من الاتفاقيات المتعددة والتى وقعت فى إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية بهدف دعم التعاون الاقتصادى بين الدول ،فإن معدل ومستوى هذا التعاون مازال عند حدوده الدنيا وذلك لعدد من الأسباب من أهمها محدودية القاعدة الإنتاجية بسبب قلة الموارد والاعتماد على تصدير مادة خام واحدة، إلى أطراف أجنبية، وهى: البترول واستيراد معظم السلع، والمعدات من الخارج، كما أن اقتصاديات هذه الأقطار تعتبر تنافسية وليست تكاملية حيث يتركز إنتاجها الصناعى على الصناعات المعدنية والبتروكيماويات،إضافة إلى المشاكل الحدودية بين دول المجلس واختلاف وجهات النظر حول سبل وآليات التكامل الاقتصادى مما انعكس بالسلب على المشروعات الاقتصادية المشتركة، وأدى إلى تعطيلها، أو أهمالها لفترات طويلة.

- **مجلس التعاون العربى:**

جاء الإعلان عن مجلس التعاون العربى فى نهاية الثمانينات(1989) على شكل محور سياسى يضم الأردن والعراق واليمن ومصر ، حيث شملت وثائقه وأحكام إنشائه كل مداخل وعوامل التكامل والتنسيق فى المجال الاقتصادى بهدف تنسيق السياسات على مستوى القطاعات الإنتاجية والخدمية والعمل على تنسيق الخطط الانمائية بين الدول الأعضاء، وصولا للتكامل فى كافة المجالات الاقتصادية، وتشجيع الاستثمار، والمشاريع المشتركة والتعاون الاقتصادى بين القطاعات العامة والخاصة والتعاونية والمختلطة ،مع السعى إلى سوق مشتركة بين الدول الأعضاء وصولا إلى السوق العربية المشتركة.

وقد تم خلال العام الأول إبرام أربعة وعشرون اتفاقية للتعاون بين الدول الأعضاء، تبلور صيغ التسيق الاقتصادى ،وتشكيل لجنة برلمانية مشتركة، ووضع برنامج زمنى محدد للبدء فى بلورة الصيغ التطبيقية للاتفاقيات الموقعة.ولم تعش هذه التجربة طويلا نتيجة للغزو العراقى للكويت وتؤكد تجربة مجلس التعاون العربى الأثر العميق للقضايا السياسية على مجمل النشاط الاقتصادى العربى المشترك.

- **اتحاد دول المغرب العربى.**

تم الإعلان عن قيام اتحاد دول المغرب العربى فى القمة المغاربية بالجزائر فى يونيو 1989 ،حيث ضم فى عضويته ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا وهى دول تتماثل ثقافيا وتتواصل جغرافيا إضافة إلى التشابه فى تجربة التنمية التى انتهجتها رغم أختلاف الاستراتيجات .

وفور الإعلان عن قيام الاتحاد المغربى تم بناء المؤسسات وتحديد آليات سيرها حيث تم تشكيل البرلمان المغاربى والأمانة والرئاسة، كما شكلت لجان خاصة فى المجال الاقتصادى وتولت لقاءات القمة واجتماعات اللجان والهياكل المختلفة إلى أن واجهت الاتحاد العديد من التحديات الاقتصادية والسياسية .

فمن التحديات الاقتصادية تبعية دول الاتحاد للنظام الاقتصادى العالمى ، التشابه فى مستويات وهياكل الاقتصاد ، الندرة الواضحة فى رءوس الأموال والتزايد السكانى السريع وبالتالى ارتفاع معدلات البطالة ، هذا إضافة إلى ضعف العلاقات الاقتصادية بين بلدان الاتحاد.

ومن التحديات السياسية اختلاف التجارب السياسية ونماذج أنظمة الحكم فى دول الاتحاد واختلاف درجات إرساء قواعد المشاركة الديمقراطية فى الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية.

- **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :**

هناك محاولات عديدة لتحرير التجارة العربية وإقامة منطقة التجارة الحرة العربية إبتداء من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي عام 1950، ثم اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت عام 1953، ثم اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية لعام 1957 التي أسفرت عن إنشاء مجلس الوحدة الإقتصادية العربية والسوق العربية المشتركة عام 1964، ثم اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عام 1981، والتى أعتبرت الإطار القانونى لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية، وبالتالى فإن الدول العربية الأعضاء فى هذه الاتفاقية

هم أعضاء فى منطقة التجارة الحرة العربية، وملتزمة بتنفيذ البرنامج .أما الدول غير الأعضاء عليها أولا الانضمام إلى الاتفاق لكي تصبح طرفا في منطقة التجارة الحرة العربية، وتلتزم بتطبيق البرنامج.

بلغ عدد الاعضاء عند إعلان منطقة التجارة الحرة العربية 14 دولة، وأصبح الآن 19 دولة، وهي: الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، سورية، العراق، سلطنة عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، السودان، فلسطين، اليمن، موريتانيا، الصومال بينما مازالت كل من الجزائر وجيبوتى وجزر القمر لم تصدق بعد.

1. إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

انطلاقا من المعوقات التي وقفت عائقا أمام محاولات الدول العربية لإقامة تكامل اقتصادي، أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية فى 1997 البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى، وفقا لأحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، بحيث تتلاءم مع أحكام منظمة التجارة العالمية وقواعدها الدولية، ويتم تنفيذها اعتبارا 1998.

2. أهداف برنامج منطقة التجارة الحرة العربية

هناك مجموعة من الأهداف الخاصة ببرنامج المنطقة يمكن إيجازها فيما يلي:

- تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية الأعضاء، كما يتم تحديد السلع التي تدخل دائرة التبادل.
- التنسيق بين النظام والتشريعات، والسياسات التجارية، والنقدية، وإقامة شبكة معلومات موحدة من السلع ووضع خطوط عريضة للعلاقات.
- توحيد المواصفات والمقاييس للسلع والمنتجات المتبادلة.
- التنسيق ما بين المصارف العربية لتطوير خدماتها وتعزيز تعاونها.
- تشجيع الاستثمار وانتقال رؤوس الأموال وإقامة المشاريع المشتركة.
- تعميق وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية فيما بين الدول العربية والأطراف وصولا إلى التكامل الاقتصادي فيما بينها.
- الاستفادة من المتغيرات في نظام التجارة العالمية.
- الحفاظ على المصالح الاقتصادية للدول العربية.
- وضع الأسس لقيام تكتل اقتصادي عربي تكون له مكانة على الساحة الاقتصادية الدولية.

3. البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :

بدأ تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فى فبراير 1997، على ان تتحقق خلال 10 سنوات تم اختصارها الى سبع سنوات تنتهي في بداية عام 2005، وفقا لمبدأ التحرر التدريجي مع مراعاة أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية، بحيث تتلاءم مع أحكام وقواعد منظمة التجارة العالمية.

وتتمثل أهم بنود البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فى الأتى:

يعتبر البرنامج التنفيذى إطاراً لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى.

أ- تلتزم الدول الأطراف فى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى باستكمال إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشر سنوات اعتباراً من 1998/1/1حتى 2008 .

ب- تتم مراجعة نصف سنوية لتطبيق البرنامج التنفيذى من قبل المجلس الاقتصادى والاجتماعى.

ج- تعامل السلع العربية التى تدخل التبادل معاملة السلع الوطنية فى الدول الأطراف فيما يتعلق بقواعد المنشأ، والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية، والرسوم والضرائب المحلية.

د- مراعاة الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدعم وإجراءات معالجة خلل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق البرنامج التنفيذى.

هـ- تخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل بنسب سنوية مقدارها 10% سنويا.

و- يجوز لأى دولتين عربيتين أو أكثر من أطراف الاتفاقية فيما بينها تبادل الإعفاءات بما يسبق الجدول الزمنى للبرنامج.

ز- يتم تحرير كافة السلع المتبادلة بين الدول الأطراف وفقاً لمبدأ التحرير التدريجى الذى يطبق بدءاً من تاريخ 1998/1/1، وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسب سنوية متساوية، مع توفر قواعد المنشأ التي يقررها المجلس الاقتصادي العربي للسلع الخاضعة، على أن يتم التحرير الكامل لكافة السلع العربية مع نهاية الفترة المحددة لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بتاريخ 2007/12/31، ويمكن باتفاق الدول الأطراف أثناء تنفيذ البرنامج التحرير الفورى لأى سلعة.

ح- تحديد مواسم الإنتاج (الرزنامة الزراعية) للسلع الزراعية التى لا تتمتع فيها هذه السلع بالإعفاءات والتخفيضات من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل، وينتهى العمل بهذا التحديد فى موعد أقصاه تاريخ الانتهاء من تنفيذ البرنامج.

ط- تحدد الدول العربية السلع الزراعية التى ترغب فى أدراجها ضمن الرزنامة الزراعية ، وترفع الى المجلس الاقتصادى والاجتماعى للاطلاع عليها.

ي- تبادل المعلومات والبيانات والاجراءات واللوائح الخاصة بالتبادل التجارى بما يكفل حسن تنفيذ الاتفاقية والبرنامج التنفيذى لها.

ك- تمنح الدول العربية الأقل نموا معاملة تفضيلية، على أن تتقدم هذه الدول بطلب يتضمن طبيعة المعاملة التفضيلية المطلوبة والفترة الزمنية وموافقة المجلس عليها،

أهم المزايا التي توفرها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مايلي[1]:

أ- حرية تنقل رءوس الأموال والعمالة وما يترتب عنه من زيادة حجم الإستثمارات وزيادة الإنتاج وتخفيض التكاليف.

ب- رفع كفاءة التجارة الدولية بالبحث عن خفض التكاليف في مختلف مكوناتها، ورفع مستوى جودة خدمات التجارة الدولية، وبالتالي رفع كفاءة أدائها باعتبارها عنصرا محددا للقدرة التنافسية والدخول إلى الأسواق.

ج- الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل وتطوير التجارة ما بين الدول الاعضاء حتى وإن كانت بعض الدول تتمتع بمنتجات متماثلة وبالتالي متنافسة.

4. التزام الدول الأعضاء بالبرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

أ- تم تحرير كافة السلع العربية المتبادلة بين الدول الأطراف من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل وفقا لمبدأ التحرير التدريجي بنسب متساوية 10% سنويا وذلك ابتداء من 1998/1/1 .وتم رفع نسبة التخفيض الى 20% فى كل من عام 2004 وعام 2005 ،ليصل إجمالي التخفيض الى 80% بداية عام 2004، ومع بداية عام 2005 وصلت نسبة التخفيض 100%.

ب- مع بداية عام 2005 تم إلغاء الرزنامة الزراعية و تحرير كافة السلع الزراعية وإعفاءها من كافة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل.

ج- لا تسرى أحكام هذا البرنامج على المنتجات والمواد المحظور استيرادها وتداولها أو استخدامها في اى من الدول لأسباب دينية، أو صحية أو أمنية أو بيئية أو لقواعد الحجر الصحي وتلتزم الدول الاعضاء بتقديم بيان بهذه المنتجات وكذلك أية تعديلات تطرأ عليه.

د- لا تسرى أحكام هذا البرنامج على منتجات المشروعات المقامة داخل المناطق الحرة حيث لم تحدد الإجراءات الخاصة بمعاملة المنتجات داخل المناطق الحرة.

هـ- إلغاء كافة الاستثناءات بين الدول العربية.

و- إزالة كافة القيود غير الجمركية.

[1] رنا حمدي علي النجار، آليات تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم الإقتصاد، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2004.

ز- إنشاء نقاط الاتصال بالدول العربية الأعضاء وذلك لسرعة البت فى المشاكل التى تعترض التجارة العربية والبينية.

ح- وضع اللائحة المحددة لفض المنازعات بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

ط- تقنين التعامل مع الممارسات غير العادلة فى التجارة وذلك من خلال تطبيق قوانين وأحكام منظمة التجارة العالمية، وخاصة أن هناك العديد من الدول العربية غير أعضاء فى منظمة التجارة العالمية.

ي- أما بالنسبة للدول التى تعامل معاملة الدول الأقل نمواً وهي اليمن، السودان، وفلسطين.

هناك بعض الاستثناءات فى مدى التزام تلك الدول بالبرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تتمثل في الاتي:

أ- إعفاء صادرات هذه الدول من الرسوم الجمركية و الرسوم و الضرائب ذات الاثر المماثل عند دخولها اسواق الدول اعضاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبري .

ب- تقوم اليمن بتخفيض نسبة 16% من الرسوم الجمركية علي وارداتها من الدول الاعضاء سنويا وذلك بدءا من عام 2005 ثم يطبق الإعفاء الكامل بحلول عام 2010.

ج- تقوم السودان بتخفيض نسبة 20% من الرسوم الجمركية علي وارداتها من الدول الأعضاء سنويا وذلك بدءا من عام 2006 و يطبق الإعفاء الكامل بحلول عام 2010.

د- أما فلسطين فهي معفاة من تطبيق أي تخفيضات علي وارداتها من الدول الأعضاء

وبالنسبة لموقف مصر من البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فقد اقترحت مصر البرنامج التنفيذى، بالإضافة الى انها كانت ضمن الدول العربية التى تقدمت بطلب استثناء بعض السلع المصرية من تطبيق البرنامج، وقد تمت الموافقة على استثناء الملابس والمنسوجات والسيارات وبعض المنتجات الحديدية، وفيما عدا ذلك فإن مصر ملتزمة بتطبيق أحكام البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. إلا انه قد انتهت الاستثناءات الممنوحة للدول الأعضاء في 2002، وقد قامت مصر برفع الاستثناءات الممنوحة لها بشرط تطبيق قواعد المنشأ التفضيلية على السلع المستثناه.

5. أهم المعوقات التى تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :

أ- عدم توحيد المواصفات القياسية بين الدول العربية .

ب- تحصيل رسوم خدمات دون خدمة مقابلة مما يمثل عائقا كبيرا أمام مسار التجارة البينية.

ج- إتباع بعض الدول سياسات حمائية وتقييد كمي ونوعي عن طريق فرض قيود فنية متمثلة فى أذون الاستيراد .

د- فرض بعض الدول رسوم وضرائب ذات اثر مماثل تحت مسميات مختلفة مثل رسوم استهلاك وغيره .

هـ- تباين واختلاف النظم الاقتصادية والمالية وخاصة على المستوى التشريعي والتنظيمي والاداري والمؤسسي.

و- لجوء بعض الدول الاعضاء الى تخطيط عمليات الاستيراد من الخارج وفقا لموازناتها النقدية وكمية المتاح من النقد الاجنبي، مما يشكل عائقا امام تنفيذ الاتفاقية.

ز- ضعف القدرة التنافسية للسلع العربية مقارنة مع الواردات المماثلة من الدول الاخرى من حيث السعر والجودة. وحيث ان العديد من الدول العربية الأعضاء في المنطقة داخله في اتفاقيات تجارية دولية، وخاصة اتفاقية منظمة التجارة العالمية، وبالتالى فان تدفق السلع الاجنبية الى الاسواق العربية الى جانب السلع العربية يحد من التجارة البينية العربية ويشكل عائقا امام تنفيذ الاتفاقية.

ح- تشابه الهياكل الاقتصادية، والانتاجية، والاجتماعية في الدول العربية ؛ مما أدى الى تشابه في الصناعات التصديرية ، بالاضافة الى ارتفاع أسعارها التصديرية مقارنة مع ما يستورد من مختلف دول العالم.

ط- نقص المعلومات الاقتصادية والتجارية ذات العلاقة بالاسواق العربية واهمها الخدمات الجمركية والتخزين والنقل والترانزيت والخدمات المصرفية والتأمين والاستشارات ، كذلك هناك نقصا في المعلومات المتعلقة بالاسواق والسلع المختلفة وانماط الاستهلاك والمواصفات والمقاييس والنوعية والجودة .

ي- لم تشمل الاتفاقية مجالات التعاون التكنولوجي والبحث العلمي، وتنسيق النظم والتشريعات والسياسات التجارية، وكذا حماية حقوق الملكية الفكرية.

6. <u>مقومات إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى :</u>

رغم المشاكل التي تعترض اقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلا أن الدول العربية تمتلك مقومات عديدة للتكامل الإقتصادي، من بين هذه المقومات مايلي:

أ- وحدة الدين، اللغة، الأصل، التاريخ، القيم الروحية، الوحدة الجغرافية، العادات والتقاليد.

ب- الموقع الإستراتيجي للوطن العربي وما يكتسبه من أهمية إقتصادية، حيث تطل معظم دولعلى بحار ومحيطات العالم، وتتميز تضاريسه بمجاري مائية تسمح بتوليد طاقات كهربائية هائلة.

ج- توفر موارد بشرية هائلة تساهم في تنشيط الإستثمار، كاليد العاملة ذات المهارات الفنية والخبراء، وخريجي الجامعات والمدارس والمعاهد المتخصصة الذين لم يتم إستغلال طاقاتهم بشكل جيد.

د- معظم الدول العربية خاضت إبتداءا من الثمانينات وتخوض حاليا إصلاحات هيكلية وإعادة تصحيح سياساتها الإقتصادية وهياكلها الإدارية.

هـ- السند القانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية، حيث أنها تستند إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري سنة 1981 التي تعتبر الإطار القانوني لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

و- الاتجاه إلى عقد اتفاقيات ثنائية لتحرير التجارة البينية التي تعتبر من الخطوات الهامة و المؤدية إلى الإسراع بإقامة واستكمال المنطقة، من خلال التمرين على تحرير التجارة الثنائية لذلك يراها القادة العرب أنها الطريقة العملية والواقعية لقيام السوق العربية المشتركة.

ومما سبق يمكن القول ان استعراض التكتلات الاقتصادية العربية والإقليمية والدولية أن الوطن العربى اتخذ شكلاً متواضعاً من التعاون التجارى، على الرغم من الاتفاقيات الثنائية العديدة التى أبرمت بين دولتين أو أكثر، وإذا كانت هناك آثارا إيجابية على اقتصاديات الدول العربية،إلا أنها تكون ذات أثر فى المدى المتوسط أو المدى الطويل بأكثر من كونها آثار عاجلة فى المدى القصير. ويجب وضع تدابير وترتيبات لتعزيز مقومات التكامل الاقتصادى العربى وتحقيق السوق العربية المشتركة.

الفصل الثانى
التجارة الخارجية الكلية للدول العربية

تمهيد

يكتسب قطاع التجارة الخارجية أهمية خاصة فى اقتصاديات الدول العربية ،ويتضح ذلك من ارتفاع نسبة إجمالى التجارة الخارجية العربية إلى الناتج المحلى الإجمالى، والتى تصل إلى أكثر من 50%[1] فى بعض الدول، يرجع ذلك إلى طبيعة الهياكل الاقتصادية فى الوطن العربى ودرجة نموها، حيث تكاد تعتمد بعض هذه الاقتصاديات العربية اعتمادا كاملا على الخارج لتوفير احتياجاتها. وعلى الرغم من ذلك لا تزال الدول العربية تعتمد اعتمادا أساسيا على تصدير عدد من السلع الأولية، يأتى البترول على رأسها. وهذا يجعل صادرات هذه الدول عرضة للأضطرابات نتيجة التقلبات المستمرة فى أسعار المواد الأولية ومن ثم يعرض التجارة العربية للكثير من التحديات.

ولذلك يهتم هذا الباب بعرض الوضع الراهن للتجارة العربية بنوعيها الخارجية والبينية واتجاهاتها ثم تناول التجارة العربية الزراعية ومدى أهميتها .

تطور قيمة الصادرات العربية الكلية

تعتبر التجارة الخارجية العربية من أكثر القطاعات الإقتصادية أهمية لتحقيق خطط وبرامج التنمية العربية إلا أن أهميتها النسبية تزداد إرتفاعا أوانخفاضا من عام لآخر، كما يتضح من الجدول (1)،ومنه يتبين أن متوسط قيمة الصادرات العربية خلال الفترة (2010-2020) حوالى 1034 مليار دولار، يتراوح بين حد أدنى بلغ حوالى 747 مليار دولار عام 2020 ، وحد أعلى بلغ حوالى 1320 مليار دولار عام 2012، كما تبين من الجدول تناقص قيمة الصادرات العربية بالنسبة للصادرات العالمية خلال فترة الدراسة حيث بلغت نسبتها نحو 5.9% فى عام 2010 ، ثم تناقصت إلى حوالى 4.2% فى عام 2020 ، بوجه عام تبين انخفاض نسبة الصادرات العربية إلى إجمالى صادرات العالم.

وفيما يتعلق قيمة الواردات العربية فتبين أنها تزايدت خلال الفترة (2010- 2020) حيث بلغ حدها الأدنى فى عام 2010 حوالى 651 مليار دولار واستمرت فى تزايد حتى بلغت حدها الأقصى فى عام 2008 حيث وصلت إلى حوالى 678.46 مليار دولار، ثم سجلت حدها الأعلى عام 2014 حيث بلغت 895 مليار دولار. كما تبين حدوث ثبات إلى حد ما فى نسبة قيمة الواردات العربية الأجمالية للواردات العالمية خلال فترة الدراسة حيث بلغت هذه النسبة حوالى 4.2% فى عام 2010 وأرتفعت إلى حوالى 5.1% فى عام 2015 ثم اتجهت نحو الانخفاض حتى نهاية الفترة إلى حوالى 4.1% ، وهذا يدل على تزايد نسبة إعتماد الدول العربية على الإستيراد من الدول الخارجية .

أما فيما يتعلق بمعدل تغطية الصادرات للواردات العربية فنجد أنها تتأرجح بين الزيادة والنقصان خلال الفترة المشار إليها حيث بلغ أدنى نسبة لتغطية الصادرات للواردات فى عام 2015 حوالى 100.2% . وأعلى نسبة لها فى عام 2012 حيث بلغت نحو 162.3% .

حصص أهم الأسواق من التجارة العربية الخارجية :

يوضح الجدول رقم (2) قيم إجمالى الصادرات العربية الموجهة لأهم أسواقها خلال الفترة (2010-2020) وقد وضح من الجدول أن الاتحاد الأوروبى يشكل أهم الشركاء التجاريين للدول العربية. إذ بلغت نسبة ما أتجه إليه من الصادرات العربية نحو 13.5% فى المتوسط من إجمالى قيمة الصادرات العربية. كما يوضح الجدول أن الدول العربية تأتى فى المرتبة الثانية من حيث أهميتها النسبية إذ بلغ نسبة ما إتجه إليه من الصادرات العربية نحو 10.4% من إجمالى قيمة الصادرات العربية خلال نفس الفترة المشار إليها. ثم بعد ذلك كل من الصين واليابان و الولايات المتحدة بنسب 10.2% ،9.1%، 6.5% من إجمالى قيمة صادرات الدول العربية .

[1] مجلس الوزراء .مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار،**مستقبل التجارة العربية .. التحديات والفرص** ، فبراير 2003.

جدول رقم (1) إجمالى التجارة الخارجية العربية خلال الفترة (2010- 2020)

القيمة (بالمليار دولار)

السنوات	قيمة الصادرات العالمية	قيمة الواردات العالمية	قيمة الصادرات العربية	قيمة الواردات العربية	% لقيمة الصادرات العربية بالنسبة لقيمة الصادرات العالمية	% لقيمة الواردات العربية بالنسبة لقيمة االواردات العالمية	تغطية الصادرات العربية للواردات العربية
2010	15,254	15,457	902.9	651	5.9	4.2	138.6
2011	18,291	18,487	1,214	755	6.6	4.1	160.7
2012	18,404	18,608	1,320	813	7.2	4.4	162.3
2013	18,784	18,874	1,313	860	7.0	4.6	152.6
2014	18,935	19,024	1,225	895	6.5	4.7	136.9
2015	16,482	16,766	854	852	5.2	5.1	100.2
2016	16,041	16,189	783	760	4.9	4.7	103.0
2017	17,735	17,965	910	786	5.1	4.4	115.7
2018	19,465	19,801	1,089	821	5.6	4.1	132.6
2019	19,015	19,284	1,017	857	5.3	4.4	118.6
2020	17,583	17,812	747	737	4.2	4.1	101.3
الإجمالى	195,989	198,266	11,374	8,789	5.8	4.4	129.4
المتوسط	17,817	18,024	1,034	799	5.8	4.4	129.4

المصدر : صندوق النقد العربى .التقرير الاقتصادى العربى الموحد ،اعداد مختلفة.

ومن الجدول يتبين حدوث تذبذب طفيف خلال هذه الفترة .ولكن ظل الاتحاد الأوروبى الشريك التجارى الرئيسى للدول العربية برغم الانخفاض فى حصته من الصادرات العربية والتى بلغت نسبته حوالى 15.3% من قيمة إجمالى الصادرات العربية فى عام 2010 وإنخفضت فى عام 2014 إلى حوالى 11% من قيمة الصادرات العربية ثم زادت فى عام 2019 إلى حولى 18.6% من قيمة الصادرات العربية . أما اليابان انخفضت حصتها من إجمالى قيمة الصادرات العربية والتى بلغت حوالى 10.7% لعام 2010 ووصلت عام 2020 إلى حوالى 7%. أما الصادرات ما بين الدول العربية فأخذت اتجاها متزايدا خلال فترة الدراسة حيث بلغت نسبتها فى عام 2010 حوالى 10.8% من إجمالى قيمة الصادرات العربية ووصلت هذه النسبة فى عام 2020 إلى حوالى 12.9% من إجمالى قيمة الصادرات العربية، أما الولايات المتحدة فلقد حدث تذبذبا طفيفا فى نصيبها من إجمالى الصادرات العربية خلال نفس الفترة ما بين ارتفاعا وإنخفاضا ضعيفا ،حيث بلغ نصيبها حوالى 7.7% فى بداية فترة الدراسة ،ثم تزايدت إلى حوالى 8.1% عام 2012 ثم انخفضت إلى 3.4% فى نهاية الفترة .

ويوضح الجدول رقم (3) معادلات الاتجاه الزمني العام لحصص أهم الأسواق للصادرات الإجمالية للدول العربية خلال الفترة (2005- 2020) وتوضح المعادلة رقم (1) بالجدول (3) أن قيمة صادرات البينية للدول العربية خلال فترة الدراسة أخذت اتجاهاً عاماً نحو التزايد بحوالى 3.3 مليار دولار سنويا أو ما يوازى نحو 3.5% من متوسط قيمة صادرات الدول العربية خلال الفترة موضع الدراسة، وقد ثبت معنوية هذه الزيادة

جدول رقم (2) الأهمية النسبية لقيم صادرات الدول العربية لأهم الأسواق من قيمة إجمالى الصادرات العربية خلال الفترة (2010-2020)

(نسبة مئوية من إجمالى الصادرات العربية)

السنوات	الدول العربية	الاتحاد الأوربى	الولايات المتحدة	اليابان	آسيا الصين	آسيا باقى دول آسيا	باقى دول العالم
2010	10.8	15.3	7.7	10.7	8.1	23.6	23.7
2011	8.7	12.7	7.7	9.4	8.3	21.1	32.2
2012	8.4	13.4	8.1	10.4	8.6	23.6	27.5
2013	8.8	13.2	6.8	10.5	8.1	27.5	25.2
2014	9.6	11.0	6.4	10.8	8.7	26.1	27.3
2015	12.4	12.7	5.0	8.6	10.2	26.2	24.9
2016	12.8	12.6	4.7	7.6	10.0	19.2	33.0
2017	11.9	11.5	4.6	7.0	10.0	16.9	38.2
2018	10.3	15.6	5.5	8.3	12.8	32.8	14.8
2019	11.0	18.6	5.8	7.9	14.3	34.6	7.8
2020	12.9	12.5	3.4	7.0	15.6	28.7	19.9
المتوسط	**10.4**	**13.5**	**6.2**	**9.1**	**10.2**	**25.6**	**25.0**

المصدر : جدول رقم (1) فى الملحق .

جدول رقم (3) معادلات الاتجاه الزمني العام لحصص أهم الأسواق لإجمالى الصادرات للدول العربية خلال الفترة (2005-2020)

الرقم	البيان	المعادلة	% التغير السنوى من المتوسط	$ر^2$	ف
1	الدول العربية	ص هـ = 67.6 + 3.32 س هـ (4.2)	%3.5	0.55	17.4
2	الأتحاد الأوربى	ص هـ = 139.4 – 0.113 س هـ (0.06-)	%0.08-	0.0.7	0.004
3	الولايات المتحدة	ص هـ= 88.4 - 2.5 س هـ (2.01-)	%3.7-	0.23	4.05
4	اليابان	ص هـ = 105.8 – 1.16 س هـ (0.88-)	%1.6-	0.05	0.77
5	الصين	ص هـ = 29.1+ 6.64 س هـ (6.1)	%7.8	0.72	36.9
6	باقى دول آسيا	ص هـ = 130.6+ 11.02 س هـ (2.6)	%4.9	0.32	6.6

حيث ص القيمة التقديرية للصادرات للدول العربية من المتغير المناظر في السنة هـ بالمليار دولار

س هـ = متغير الزمن هـ = 1، 2، 3، ..... ، 16 في السنة هـ

ر2= معامل التحديد ف= اختبار المعنوية للنموذج

الأرقام بين الأقواس أسفل قيم المعاملات تمثل قيمة (ت) المحسوبة

المصدر: جمعت وحسبت من الجدول رقم (2).

إحصائياً عند مستوى 0.01، ويشير معامل التحديد إلى أن نحو 55% من التغيرات الحادثة في قيمة صادرات الدول العربية ترجع إلى العوامل التي يعكسها عنصر الزمن والباقى يرجع إلى عوامل غير مقيسة.

وتوضح المعادلة رقم (2) أن قيمة الصادرات الموجهة للاتحاد الأوروبي خلال فترة الدراسة أخذت اتجاهاً عاماً نحو التناقص بحوالى 113 مليون دولار سنويا أو ما يوازى نحو 0.08% من متوسط قيمة صادرات الدول العربية للإتحاد الأوربى خلال الفترة موضع الدراسة، ولم تثبت معنوية هذا التناقص إحصائياً.

وتوضح المعادلة رقم (3) بالجدول أن قيمة الصادرات العربية الموجهه للولايات المتحدة خلال فترة الدراسة أخذت اتجاهاً عاماً نحو التناقص بحوالى 2.5 مليار دولار سنويا أو ما يوازى نحو 3.7% من المتوسط وقد ثبت معنوية هذا التناقص إحصائياً، ويشير معامل التحديد إلى أن نحو 22% من التغيرات الحادثة في قيمة صادرات الولايات المتحدة ترجع إلى العوامل التي يعكسها عنصر الزمن والباقى يرجع إلى عوامل غير مقيسة.

وتوضح المعادلة رقم (4) أن قيمة الصادرات العربية الموجهه لليابان خلال فترة الدراسة أخذت اتجاهاً عاماً نحو التناقص بحوالى 1.5 مليار دولار سنويا أو ما يوازى نحو 1.6% من متوسط قيمة صادرات دولة اليابان خلال الفترة موضع الدراسة، ولم تثبت معنوية هذه الزيادة إحصائياً.

ويتبين من المعادلة رقم (5) بالجدول (3) أن قيمة الصادرات العربية الموجهه للصين خلال فترة الدراسة أخذت اتجاهاً عاماً نحو التزايد بحوالى 6.6 مليار دولار أو ما يوازى نحو 7.8% من متوسطها ، وقد ثبت معنوية هذه الزيادة إحصائياً عند مستوى 0.01، ويشير معامل التحديد إلى أن نحو 73% من التغيرات الحادثة في قيمة صادرات الصين ترجع إلى العوامل التي يعكسها عنصر الزمن والباقى يرجع إلى عوامل غير مقيسة.

ومن المعادلة رقم (6) يتبين أن قيمة الصادرات العربية الموجهة لباقي دول آسيا خلال فترة الدراسة أخذت اتجاهاً عاماً نحو التزايد بحوالى 11 مليار دولار أو ما يوازى نحو 4.9% من متوسط قيمة الصادرات لباقي دول آسيا خلال الفترة موضع الدراسة، وقد ثبت معنوية هذه الزيادة إحصائياً، ويشير معامل التحديد إلى أن نحو 32% من التغيرات الحادثة فيها ترجع إلى العوامل التي يعكسها عنصر الزمن والباقى يرجع إلى عوامل غير مقيسة.

مما سبق يتبين أن أكبر زيادة سنوية فى قيمة صادرات الدول العربية خلال فترة الدراسة كانت للصين ثم باقى دول أسيا ثم التجارة البينية بين الدول العربية وبعضها.

أما بالنسبة لقيم الواردات العربية يبين الجدول رقم (4) أن الأتحاد الأوروبى كان أكبر نسبة من إجمالى قيمة الواردات العربية خلال فترة الدراسة بمتوسط بلغت نسبته حوالى 28.8%، كما تبين أنه انخفض من نحو 26.5 % فى عام 2010 إلى نحو 21.5% عام 2020، كما انخفضت حصة الواردات من الولايات المتحدة الأمريكية من حوالى 8.7% فى عام 2010 لتصل إلى حوالى 6.2% فى عام 2020 أما نسبة الواردات العربية البينية فقد ارتفعت من حوالى 12.9% فى عام 2010 إلى حوالى 13.8% فى عام 2018 ثم انخفضت لتصل لحوالى 12.4% فى عام 2020 .أما اليابان فإنها سجلت انخفاضا من حوالى 4.5% فى عام 2010 لتصل إلى حوالى 2.3 % فى عام 2020 ،أما الصين فإنهما سجلت زيادة هائلة خلال الفترة المشار، من حوالى 11.3% عام 2010 لتصل إلى حوالى 16.7% فى عام 2020.

ويوضح الجدول رقم (5) معدلات الاتجاه الزمني العام لحصص الواردات الإجمالية للدول العربية من أهم أسواقها خلال الفترة (2005– 2020)، وتوضح المعادلة رقم (1) بالجدول أن قيمة الواردات البينية للدول العربية خلال فترة الدراسة أخذت اتجاهاً عاماً نحو التزايد بحوالى 3.8 مليار دولار سنويا أو ما يوازى نحو 4.1% من متوسط قيمها خلال الفترة موضع الدراسة، وقد ثبت معنوية هذه الزيادة إحصائياً، ويشير معامل التحديد إلى أن نحو 55% من التغيرات الحادثة في قيمة واردات الدول العربية ترجع إلى العوامل التي يعكسها عنصر الزمن والباقى يرجع إلى عوامل غير مقيسة.

وتوضح المعادلة رقم (2) أن قيمة الواردات العربية من الاتحاد الأوروبي خلال فترة الدراسة أخذت اتجاهاً عاماً نحو التزايد بحوالى 4.5 مليار دولار سنويا أو ما يوازى نحو 2.3% من متوسط قيمة واردات الدول العربية

جدول رقم (4) الأهمية النسبية لقيم واردات الدول العربية لأهم الأسواق من قيمة إجمالى الواردات العربية خلال الفترة (2010-2020)

(نسبة مئوية من إجمالى الواردات العربية)

	الدول العربية	الاتحاد الأوربى	الولايات المتحدة	آسيا			باقى دول العالم
				اليابان	الصين	باقى دول آسيا	
2010	12.9	26.5	8.7	4.5	11.3	17.2	19.0
2011	13.6	25.3	8.2	3.9	12.2	19.1	17.7
2012	13.57	26.57	8.72	3.95	12.76	17.80	13.79
2013	14.0	28.1	8.8	3.3	13.1	17.1	15.6
2014	13.5	27.3	8.4	3.5	14.0	19.8	13.5
2015	13.5	26.7	8.4	3.3	15.7	16.6	15.9
2016	13.0	29.7	9.1	3.3	17.2	22.6	5.1
2017	13.1	28.2	8.6	3.2	16.3	30.6	0.1
2018	13.8	26.5	7.5	2.5	12.9	20.8	16.0
2019	13.1	25.2	7.1	2.5	14.1	18.8	19.3
2020	12.4	21.5	6.2	2.3	16.7	11.8	29.1
المتوسط	14.5	28.8	8.9	3.6	15.4	20.9	16.2

لمصدر : جدول رقم (2) فى الملحق .

جدول رقم (5) معادلات الاتجاه الزمني العام لحصص أهم الأسواق لإجمالى الواردات للدول العربية خلال الفترة (2005-2020)

الرقم	البيان	المعادلة	% التغير السنوى من المتوسط	$ر^2$	ف
1	الدول العربية	ص هـ = 61.2 + 3.8 س هـ (4.2)	%4.1	0.55	17.3
2	الأتحاد الأوربى	ص هـ = 158.5 + 4.5 س هـ (2.4)	%2.3	0.29	5.8
3	الولايات المتحدة	ص هـ= 41.9 + 1.9 س هـ (2.5)	%3.2	0.30	6.04
4	اليابان	ص هـ = 27.04 – 0.151 س هـ (0.43-)	% 0.59-	0.01	0.18
5	الصين	ص هـ = 33.3 + 7.01 س هـ (7.2)	%7.5	0.79	51.1
6	باقى دول آسيا	ص هـ = 68.6 + 7.27 س هـ (3.5)	%5.6	0.47	12.5

حيث ص القيمة التقديرية للصادرات للدول العربية من المتغير المناظر في السنة هـ بالمليار دولار

س هـ = متغير الزمن هـ = 1، 2، 3، ..... ، 16 في السنة هـ ر2= معامل التحديد ف= اختبار المعنوية للنموذج

الأرقام بين الأقواس أسفل قيم المعاملات تمثل قيمة (ت) المحسوبة

المصدر: جمعت وحسبت من الجدول رقم (4)

وقد ثبت معنوية هذه الزيادة إحصائياً ، ويشير معامل التحديد إلى أن نحو 29% من التغيرات الحادثة في قيمة واردات الدول العربية من دول الاتحاد الأوروبى ترجع إلى العوامل التي يعكسها عنصر الزمن.

وتوضح المعادلة رقم (3) بالجدول أن قيمة واردات الدول العربية من الولايات المتحدة خلال فترة الدراسة أخذت اتجاهاً عاماً نحو التزايد بحوالى 1.9 مليون دولار سنويا أو ما يوازى نحو 3.2% من المتوسط، وقد ثبت معنوية هذه الزيادة إحصائياً ، ويشير معامل التحديد إلى أن نحو 30% من التغيرات الحادثة في قيمة واردات الدول العربية من أمريكا ترجع إلى العوامل التي يعكسها عنصر الزمن والباقى يرجع إلى عوامل غير مقيسة.

وتوضح المعادلة رقم (4) أن قيمة الواردات العربية من اليابان خلال فترة الدراسة أخذت اتجاهاً عاماً نحو التناقص بحوالى 151 مليون دولار سنويا أو ما يوازى نحو 0.59% من متوسط قيمة الواردات العربية من دولة اليابان خلال الفترة موضع الدراسة،ولم تثبت معنوية هذه الزيادة إحصائياً.

وتوضح المعادلة رقم (5) أن قيمة الواردات العربية من الصين خلال فترة الدراسة أخذت اتجاهاً عاماً نحو التزايد بحوالى 7 مليار دولار سنويا أو ما يوازى نحو 7.5% من متوسطها ، وقد ثبت معنوية هذه الزيادة إحصائياً ويشير معامل التحديد إلى أن نحو 79% من التغيرات الحادثة في قيمة الواردات العربية من الصين ترجع إلى العوامل التي يعكسها عنصر الزمن والباقى يرجع إلى عوامل غير مقيسة.

كما تبين من المعادلة رقم (6) أن قيمة الواردات العربية من باقي دول أسيا خلال فترة الدراسة أخذت اتجاهاً عاماً نحو التزايد بحوالى 7.3 مليار دولار سنويا أو ما يوازى نحو 5.6% من متوسط قيمة واردات باقي دول أسيا خلال الفترة موضع الدراسة، وقد ثبت معنوية هذه الزيادة إحصائياً. ويشير معامل التحديد إلى أن نحو 47% من التغيرات الحادثة في قيمة الواردات العربية من باقي دول أسيا ترجع إلى العوامل التي يعكسها عنصر الزمن والباقى يرجع إلى عوامل غير مقيسة.

مما سبق يتبين أن أكبر زيادة سنوية فى قيمة الواردات العربية خلال فترة الدراسة كانت من دول باقى دول أسيا، ثم الصين، ثم الإتحاد الأوروبى ، تأتى كل من الدول العربية فيما بينها والولايات المتحدة فى المرتبتين الرابعة والخامسة من حيث قيمة الزيادة السنوية فى الواردات العربية من أهم أسواقها خلال فترة الدراسة.

أما بالنسبة لمعدلات النمو فى قيم الواردات العربية من أهم الأسواق فكانت اكبرها من الصين، ثم كلا من باقى دول أسيا والدول العربية فى المرتبة الثانية، ثم تأتى الولايات المتحدة، ثم دول الإتحاد الأوروبى .ومما سبق يتبين أن الصين حقق أكبر زيادة سنوية فى كل من قيم صادرات وواردات الدول العربية خلال فترة الدراسة.والدول العربية (التجارة البينية العربية) احتلت المرتبة الثالثة من حيث الزيادة السنوية فى كل من صادرات وواردات الدول العربية .

الهيكل السلعى للتجارة الخارجية للدول العربية :

تشـير البيانات الواردة فى جدول (6) إلى الهيكل السـلعى للصـادرات العربية خلال الفترة (2010-2020) ، وتبين أن فئة الوقود والمعادن يحتل المرتبة الأولى فى حصـة الصـادرات العربية إذ بلغت نسبته فى عام 2013 حوالى 76.5% كحد أعلى ثم انخفض فى عام 2020 إلى حوالى 55% كحد ادنى. وتليها فى المرتبة الثانية حصـة المصنوعات حيث بلغت حدها الأعلى فى عام 2015 بنسبة قدرت بحوالى 29.2% من صـادرات الدول العربية ثم أنخفضـت فى عام 2020 إلى حوالى 26.8%. وجاء بعد ذلك كل من السـلع الزراعية فأخذت أتجاها متزايد خلال الفترة المشـار إليها حيث بلغت نسـبتها فى عام 2010 حوالى 3.8% فى قيمة الصـادرات العربية حتى وصـلت فى عام 2020 إلى حوالى 7.9% وكذلك جاءت السـع غير المصـنعة وأخذت أتجاها متزايد من عام 2010 حتى عام 2020 بنسب تتراوح بين 4.8% إلى 10.3%على التوالى.

أما فيما يتعلق بهيكل الواردات فقد أحتلت المصـنوعات المرتبة الأولى خلال الفترة (2010-2020) بسـبة بلغت حوالى 63% . ويليها السـلع الزراعية حيث بلغ فى عام 2010 حوالى 18% وزادت فى عام 2014 إلى حوالى 20.8% ثم أنخفضـت عام 2020 إلى حوالى 18% . تليها الوقود والمعادن بلغت حدها الأدنى حوالى 11.8% فى عام 2020 وحدها الأعلى فى عام 2013 إلى 16.4% وتأاتى فى النهاية السلع غير المصعنة بنسبة 3.4% كمتوسط خلال الفترة (2010-2020).

هيكل التجارة الخارجية للدول العربية لأهم المحاصيل الزراعية.

يشير الجدول (7) إلى هيكل الصادرات والواردات للدول العربية لأهم المحاصيل الزراعية خلال الفترة (2015–2019) ويتضح أن أهم الصادرات الزراعية العربية تتمثل فى الفاكهة ، الخضروات، الألبان ومنتجاتها و السكر الخام حيث تمثل كل منها نحو 19.4% ، 16.8% ، 13.8% ، 11.6% من إجمالى قيمة الصادرات العربية على الترتيب خلال الفترة (2015–2019) .كما يتبين من نفس الجدول أن أهم الواردات العربية الزراعية تتمثل فى الحبوب والدقيق ، السكر الخام ، ضأن وماعز حية و الألبان ومنتجاتها حيث تمثل كل منها نحو 56% ، 9.3% ، 7.8% ، 7.2% من إجمالى قيمة الواردات العربية الزراعية على الترتيب.

كما يتضح من الجدول نفسه وجود عجز فى الميزان التجارى للحبوب والدقيق يبلغ نحو 78.801 مليون طن قيمتها تقدر بنحو 19.683 مليار دولار .كما بلغ العجز فى الميزان التجارى للسكر الخام نحو 9.835 مليون طن بقيمة نحو 4.791 مليار دولار ، ثم الألبان ومنتجاتها بلغ حوالى 8.075 مليون طن بقيمة قدرها حوالى 5.859 مليار دولار، وأيضا عجز لكل من البذور الزيتية و الزيوت النباتية، اللحوم، بقوليات، ضأن وماعز حية بلغ حوالى 4.529 ، 3.484، 2.874، 1.658 ،1.653 مليون طن وبقيمة بلغت حوالى 2.783 ، 2.527 ، 7.126، 1.245، 0.591 مليار دولار على الترتيب ،كما بلغ العجز لكل من أبقاروجاموس حية، الخضروات ، البطاطسن، الفاكهة، البيض والأسماك بلغ حوالى 1147 ، 1098، 823، 230، 161، 55 ألف طن لكل منها على الترتيب تقدر قيمته بنحو 1069، 588، 440، 455، 276، 1043 مليون دولار لكل منها على الترتيب خلال الفترة (2015–2019) .

جدول (6) الهيكل السلعى لصادرات الدول العربية ونسبتها من إجمالى قيم الصادرات خلال الفترة (2010-2020)

(نسبة مئوية)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	
19.0	**20.8**	**20.1**	**19.9**	**18.7**	**18.0**	**السلع الزراعية**
15.0	**15.9**	**16.4**	**16.1**	**13.8**	**13 6**	**الوقود والمعادن**
63.5	**60.8**	**62.7**	**62.8**	**64.0**	**65.3**	**المصنوعات**
8.6	10.6	9.1	9.8	10.1	9 6	المواد الكيماوية
19.1	17.5	17.6	16.5	19.3	16.3	مصنوعات اساسية
28.3	26.2	28.6	29.3	28.0	31.2	الآلات ومعدات النقل
7.5	6.4	7.4	7.2	6.6	8.2	المصنوعات متنوعة اخرى
2.5	**2.1**	**1.3**	**1.2**	**3.5**	**3.1**	**سلع غير مصنفة**
المتوسط	**2020**	**2019**	**2018**	**2017**	**2016**	
19.2	**18.0**	**19.4**	**18.9**	**18.9**	**19.2**	**السلع الزراعية**
14.3	**11.8**	**13.4**	**13.5**	**13.8**	**13.2**	**الوقود والمعادن**
63.2	**60.7**	**64.2**	**63.1**	**64.1**	**63.9**	**المصنوعات**
9.2	8.2	8.8	8.9	8.6	8.8	المواد الكيماوية
17.2	17.2	17.4	15.9	16.3	16.5	مصنوعات اساسية
29.0	27.3	29.8	29.6	30.4	30.5	الآلات ومعدات النقل
7.7	8.0	8.2	8.7	8.8	8.1	المصنوعات متنوعة اخرى
3.4	**9.5**	**3.0**	**4.5**	**3.2**	**3.7**	**سلع غير مصنفة**

تابع جدول (6) الهيكل السلعى للواردات الدول العربية ونسبتها من إجمالى قيم الواردات خلال الفترة (2010-2020)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	
4.7	**4.9**	**5.2**	**4.9**	**3.7**	**3.8**	**السلع الزراعية**
62.2	**69.6**	**73.7**	**76.5**	**73.6**	**71 9**	**الوقود والمعادن**
29.2	**25.1**	**19.8**	**15.9**	**18.0**	**19.5**	**المصنوعات**
12.4	13.8	7.8	6.0	6.1	6 0	المواد الكيماوية
4.8	4.3	5.8	3.8	4.9	4.9	مصنوعات اساسية
5.6	4.5	3.5	3.1	4.7	5 3	الآلات ومعدات النقل
6.4	2.4	2.6	3.0	2.4	3.2	المصنوعات متنوعة اخرى
4.0	**0.4**	**1.7**	**2.7**	**4.6**	**4 8**	**سلع غير مصنفة**
المتوسط	**2020**	**2019**	**2018**	**2017**	**2016**	
6.0	**7.9**	**8.0**	**7.3**	**7.7**	**7.8**	**السلع الزراعية**
65.0	**55.0**	**58.1**	**63.1**	**59.2**	**58.7**	**الوقود والمعادن**
24.0	**26.8**	**27.9**	**26.3**	**27.2**	**28.7**	**المصنوعات**
9.0	8.5	8.6	8.3	8.8	9.8	المواد الكيماوية
5.1	5.3	6.0	5.0	5.3	5.8	مصنوعات اساسية
5.7	6.9	7.3	6.9	6.9	7.1	الآلات ومعدات النقل
4.6	6.1	6.0	6.1	6.2	6.0	المصنوعات متنوعة اخرى
4.4	**10.3**	**6.0**	**3.3**	**5.9**	**4.8**	**سلع غير مصنفة**

المصدر: صندوق النقد الدولى– التقرير الأقتصادى العربى الموحد، لأعوام مختلفة.

جدول رقم (7) هيكل التجارة الخارجية للدول العربية لأهم المحاصيل والسلع الزراعية خلال الفترة (2015-2019)
(القيمة :مليون دولار الكمية: ألف طن)

الميزان التجارى			الواردات العربية الزراعية				الصادرات العربية الزراعية			
قيمة	كمية	%	قيمة	%	كمية	%	قيمة	%	كمية	السلعة
-19683	-78801	32.1	20648	56.1	80829	5.7	965	6.9	2028	**الحبوب والدقيق**
-440	-823	1.1	709	1.2	1732	1.6	269	3.1	909	**البطاطس**
-4791	-9835	10.5	6767	9.3	13423	11.6	1976	12.1	3588	**سكر خام**
-1245	-1658	2.4	1562	1.4	2011	1.9	317	1.2	353	**بقوليات**
-2783	-4529	5.2	3351	3.5	5063	3.3	568	1.8	534	**بذور زيتية**
-2527	-3484	6.1	3935	3.0	4287	8.3	1408	2.7	803	**زيوت نباتية**
588	-1098	3.5	2271	3.0	4391	16.8	2859	11.1	3293	**الخضروات**
-455	-230	5.8	3755	3.4	4934	19.4	3300	15.9	4704	**فواكة**
-1069	-1147	1.8	1164	0.9	1354	0.6	95	0.7	207	**ابقار وجاموس حية**
-591	-1653	2.4	1570	7.8	11264	5.7	979	32.5	9611	**ضأن وماعز حية**
-7126	-2874	11.7	7551	2.1	3013	2.5	425	0.5	139	**لحوم**
-5859	-8075	12.8	8210	7.2	10393	13.8	2351	7.8	2318	**الالبان ومنتجاتها**
-276	-161	0.5	334	0.1	192	0.3	58	0.1	31	**البيض**
-1043	-55	3.9	2519	0.8	1124	8.7	1476	3.6	1069	**الاسماك**
-47300	-114424	100.0	64344	100.0	144010	100.0	17044	100.0	29586	**الإجمالى**

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية العربية.أعداد متفرقة.

تطور قيمة الصادرات والواردات البينية الكلية للدول العربية

1- الأردن:

يبين الجدول رقم (8) تطور قيمة الصادرات البينية الكلية للدول العربية خلال الفترة (2005-2020)، ومنه يتضح أن قيمة الصادرات البينية الكلية لدولة الأردن أخذت فى التزايد حيث بلغ حدها الأدني حوالى 1407 مليون دولار عام 2009 أو ما يوازى نحو 53% من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية للأردن البالغ حوالي 2657 مليون دولار خلال فترة الدراسة، وبلغ حدها الأعلى حوالى 3747 مليون دولار عام 2014 بما يوازي نحو 141% من متوسط الفترة موضع الدراسة.

ويوضح الجدول رقم (9) معادلات الاتجاه الزمني العام لقيم الصادرات البينية الكلية للدول العربية لدولة الأردن خلال فترة الدراسة، وتوضح المعادلة رقم (1) أن قيمة الصادرات البينية الكلية للأردن أخذت اتجاهاً عاماً نحو التزايد بحوالى 105.3 مليون دولار سنويا أى ما يوازى نحو 3.9% من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية لدولة الأردن خلال الفترة موضع الدراسة، وقد ثبت معنوية هذه الزيادة إحصائياً، ويشير معامل التحديد إلى أن نحو 40% من التغيرات الحادثة في قيمة الصادرات البينية الكلية للأردن ترجع إلى العوامل التي يعكسها عنصر الزمن والباقى يرجع إلى عوامل غير مقيسة.

يبين الجدول رقم (10) تطور قيمة الواردات البينية الكلية للدول العربية خلال الفترة (2005-2020)، ومنه يتضح أن قيمة الواردات البينية الكلية لدولة الأردن خلال الفترة السالفة الذكر أخذت فى التزايد حتى عام 2012، ثم بدأت في التناقص ، حيث بلغ حدها الأدني حوالى 3309 مليون دولار عام 2009 أو ما يوازى نحو 63% من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية للأردن والبالغة حوالي 5232 مليون دولار خلال فترة الدراسة، وبلغ حدها الأعلى حوالى 7420 مليون دولار عام 2012 بما يوازي نحو 142% من متوسط الفترة موضع الدراسة.

ومن المعادلة رقم (1) بالجدول (11) أتضح أن قيمة الواردات البينية الكلية للأردن خلال فترة الدراسة أخذت اتجاهاً عاماً نحو التزايد بلغ حوالى 43.3 مليون دولار أو ما يوازى نحو 0.83% من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية لدولة الأردن خلال الفترة موضع الدراسة، ولم تثبت معنوية هذه الزيادة إحصائياً .

2- الإمارات:

يبين الجدول رقم (8) أن قيمة الصادرات لدولة الإمارات اخذت اتجاه نحو التزايد من بداية فترة الدراسة حيث بلغ حدها الأدنى حوالي 1437 مليون دولار يمثل نحو 8.7% عام 2008 من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية الذى ببلغ حوالى 16609مليون دولار خلال متوسط فترة الدراسة، ثم تزايدت حتى وصل لأعلى قيمة له عام 2018 حوالى 26640 مليون دولار يمثل نحو 160%من متوسط الفترة.

وتوضح المعادلة رقم (2) بالجدول (9) أن قيمة الصادرات البينية الكلية لدولة الإمارات خلال فترة الدراسة قد تزايدت بحوالى 1645 مليون دولار سنويا تمثل نحو 9.9% من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية لدولة الإمارات خلال الفترة السالفة الذكر، وقد ثبت معنوية تلك الزيادة إحصائيا ، بمعامل تحديد بلغ حوالى 0.83 مما يدل على أن عنصر الزمن يفسر نحو 83% من التغيرات الحادثة في قيمة الصادرات البينية الكلية لدولة الإمارات خلال فترة الدراسة.

يبين الجدول رقم (10) أن قيمة الواردات البينية الكلية لدولة الإمارات أخذت في التزايد، حيث بلغ حدها الأدني حوالى 3959 مليون دولار عام 2005 أو ما يوازى نحو 25% من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية للأمارات والبالغة حوالي 15607 مليون دولار خلال فترة الدراسة، وبلغ حدها الأعلى حوالى 23115 مليون دولار عام 2018 بما يوازي نحو 148% من متوسط الفترة موضع الدراسة.

وتوضح المعادلة رقم (2) بالجدول (11) أن قيمة الواردات البينية الكلية لدولة الإمارات خلال فترة الدراسة قد تزايدت بحوالى 1442 مليون دولار تمثل نحو 9.2% من متوسط قيمة الوردات البينية الكلية لدولة الإمارات خلال الفترة موضع الدراسة، وقد ثبت معنوية تلك الزيادة عند مستوى معنوى إحصائى 0.01، بمعامل

تحديد بلغ حوالى 0.87 مما يدل على أن عنصر الزمن يفسر نحو 87% من التغيرات الحادثة في قيمة الواردات البينية الكلية لدولة الإمارات خلال فترة الدراسة.

3- البحرين:

يتضح من الجدول(8) أن قيمة الصادرات البينية الكلية لدولة البحرين خلال الفترة (2005-2020)، أخذت في التذبذب بين الارتفاع والانخفاض من عام لآخر حيث بلغ حدها الأدنى حوالى 1151 مليون دولار عام 2005 أو ما يعادل نحو 36% من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية للبحرين والبالغة حوالي 3196 مليون دولار خلال فترة الدراسة، وبلغ حدها الأعلى حوالي 6671 مليون دولار عام 2018 أو ما يعادل نحو 209% من متوسط الفترة موضع الدراسة

وتوضح المعادلة رقم (3) بالجدول رقم (9) أن قيمة الصادرات البينية الكلية لدولة البحرين خلال فترة الدراسة أخذت اتجاهاً عاماً نحو التزايد بحوالى 304 مليون دولار سنويا أو ما يعادل نحو 9.5% من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية لدولة البحرين خلال الفترة (2005-2020) وقد ثبت معنوية تلك الزيادة احصائيا، بمعامل تحديد بلغ حوالي 0.71 أى أن عنصر الزمن يفسر نحو 71% من التغيرات في قيمة الصادرات البينية الكلية لدولة البحرين.

يبين الجدول رقم (10) تطور قيمة الواردات البينية الكلية للدول العربية خلال الفترة (2005-2020)، ومنه يتضح أن قيمة الواردات البينية الكلية لدولة البحرين أخذت في التزايد إلي انها بدأت في الانخفاض في العام الأخير، حيث بلغ حدها الأدنى حوالى 1672 مليون دولار عام 2020 أو ما يعادل نحو 37% من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية للبحرين والبالغة حوالي 4471 مليون دولار خلال الفترة السالفة الذكر، وبلغ حدها الأعلى حوالي 6158 مليون دولار عام 2008 أو ما يعادل نحو 138% من متوسط الفترة موضع الدراسة

ويوضح الجدول رقم (11) و المعادلة رقم (3) أن قيمة الواردات البينية الكلية لدولة البحرين خلال فترة الدراسة أخذت اتجاهاً عاماً نحو التناقص بحوالى 3.8 مليون دولار سنويا أو ما يعادل نحو 0.09% من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية للبحرين، ولم تثبت معنوياتها إحصائيا.

4- تونس:

يوضح الجدول (8) أن قيمة الصادرات البينية الكلية لدولة تونس تأرجحت بين الزيادة والنقصان من عام لآخر حيث بلغ حدها الأدنى حوالى 914 مليون دولار عام 2009 توازى نحو 64% من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية لتونس والبالغة حوالى 1429 مليون دولار، وبلغ حدها الأقصى 1866 مليون دولار عام 2008 توازى نحو 130% من متوسط الفترة (2005-2020).

ويوضح الجدول (9) و المعادلة رقم (4) أن قيمة الصادرات البينية الكلية لتونس تتزايد زيادة غير معنوية إحصائية قدرت بحوالى 17 مليون دولار سنويا أو ما يوازى نحو 1.2% من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية لتونس خلال فترة الدراسة.

وباستعراض بيانات الجدول (10) تبين أن قيمة الواردات البينية الكلية لدولة تونس خلال فترة الدراسة أخذت في التزايد إلي أن انخفضت عام 2015، حيث بلغ حدها الأدنى حوالى 1021 مليون دولار عام 2005 توازى نحو 56% من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية لتونس البالغة حوالى 1816 مليون دولار لفترة الدراسة، وبلغ حدها الأقصى 2708 مليون دولار عام 2008 توازى نحو 149% من متوسط الفترة موضع الدراسة.

وتشير المعادلة رقم (4) أن قيمة الواردات البينية الكلية لتونس تتزايد زيادة معنوية إحصائياً قدرت بحوالى 43 مليون دولار سنويا أو ما يوازى نحو 2.4% من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية لدولة تونس خلال فترة الدراسة، ويشير معامل التحديد إلى أن نحو 15% من التغيرات الحادثة في قيمة الواردات البينية الكلية لدولة تونس ترجع إلى العوامل التي يعكسها عنصر الزمن والباقى يرجع إلى عوامل غير مقيسة.

جدول رقم (8) تطور قيم الصادرات البينية الكلية للدول العربية خلال الفترة (2005-2020)

(بالمليون دولار)

الدولة / السنة	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	السودان	الصومال	العراق
2005	1,545.8	5,390.9	1,151.6	933.6	993.4	21,505.0	384.7	210.0	763.1
2006	1,761.5	8,588.9	1,423.0	1,111.9	1,122.8	26,813.6	549.6	255.6	958.5
2007	1,925.1	9,858.2	1,742.8	1,374.7	1,390.8	29,160.1	423.2	327.5	1,266.8
2008	2,552.1	1,437.1	3,106.0	1,866.0	2,309.0	38,588.0	868.0	313.0	1,226.0
2009	1,407.2	6,733.4	1,118.0	913.8	1,010.1	20,687.0	649.6	297.8	928.0
2010	1,468.4	7,200.1	1,169.2	956.1	1,079.4	22,098.1	692.8	318.1	962.8
2011	3,190.7	16,858.9	3,104.2	1,789.1	2,396.4	41,503.7	1,860.2	543.3	2,852.6
2012	3,253.9	17,995.4	3,221.1	1,818.6	2,988.1	42,058.4	2,651.5	629.0	3,156.0
2013	3,627.2	21,148.9	3,323.0	1,825.7	2,975.1	41,205.6	1,758.4	545.2	3,007.0
2014	3,746.7	22,611.5	3,126.7	1,798.0	3,337.7	42,476.5	1,757.3	586.7	3,128.9
2015	3,447.3	23,874.7	3,254.8	1,541.4	2,876.4	33,025.6	1,833.9	434.1	2,816.8
2016	3,021.0	22,530.8	3,122.0	1,492.8	1,575.9	31,693.0	2,154.5	387.5	1,836.0
2017	2,926.9	24,234.5	4,975.7	1,311.9	2,067.7	37,391.2	2,836.3	328.4	1,529.0
2018	2,863.7	26,640.3	6,671.3	1,472.9	2,531.7	38,420.3	2,370.9	404.6	1,369.0
2019	2,931.8	26,338.3	6,306.0	1,460.1	2,695.9	38,451.6	2,011.1	407.0	1,858.0
2020	2,842.8	24,312.7	4,322.3	1,201.0	1,883.2	32,423.9	1,911.1	254.2	1,616.0
المتوسط	2,657.0	16,609.7	3,196.1	1,429.2	2,077.1	33,593.9	1,544.6	390.1	1,829.7

تابع جدول رقم (8) تطور قيم الصادرات البينية الكلية للدول العربية خلال الفترة (2020/2005)

(بالمليون دولار)

الدولة / السنة	عمان	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	اليمن
2005	2,064.4	1,442.4	1,309.5	1,006.6	857.3	1,906.0	385.8	578.8
2006	2,682.2	1,588.3	1,554.6	999.4	941.8	2,127.7	450.9	785.8
2007	2,892.1	1,691.0	1,787.8	1,322.7	1,414.9	2,388.9	516.3	664.0
2008	3,850.0	2,081.0	2,004.0	1,636.0	1,287.0	3,413.0	747.0	1,323.0
2009	1,964.6	1,272.0	1,345.3	942.5	786.3	1,768.7	571.5	567.0
2010	2,039.7	1,346.6	1,429.2	997.0	814.1	1,879.3	602.4	601.5
2011	5,795.6	7,448.4	2,078.2	1,509.9	1,676.3	9,353.2	822.4	969.0
2012	6,090.9	9,580.1	2,324.3	1,742.5	1,989.7	9,472.8	1,214.9	415.0
2013	6,679.4	9,647.5	2,780.9	2,022.6	1,437.1	10,160.6	1,016.8	964.2
2014	8,132.9	10,292.5	2,891.7	1,735.3	1,384.8	9,451.7	1,113.4	1,142.6
2015	8,509.6	10,197.0	2,991.6	1,596.0	1,450.1	8,274.5	1,128.2	722.3
2016	6,475.1	6,841.0	2,121.7	1,297.2	2,928.1	9,804.6	1,348.6	579.3
2017	6,790.4	5,609.5	2,782.5	1,396.5	1,792.6	9,785.7	1,166.6	392.4
2018	7,994.3	4,220.1	2,933.0	1,573.0	945.3	9,517.3	1,240.0	310.0
2019	7,740.0	3,028.0	3,073.0	1,531.2	1,620.8	10,079.7	1,372.0	315.9
2020	7,074.8	3,112.4	2,323.0	1,878.6	351.9	8,836.4	1,265.0	395.8
المتوسط	5,423.5	4,962.4	2,233.1	1,449.2	1,354.9	6,763.8	935.1	670.4

المصدر : صندوق النقد العربى .التقرير الاقتصادى العربى الموحد.أعداد متفرقة.

جدول رقم (9) معادلات الاتجاه الزمني العام لقيم الصادرات البينية الكلية للدول العربية خلال الفترة (2005–2020)

رقم المعادلة	البيان	المعادلة	% التغير السنوى	$ر^2$	ف
1	الأردن	ص هـ1 = 1762 + 105.3 س هـ (3.1)**	%3.96	0.40	9.2**
2	الإمارات	ص هـ2 = 2625 + 1645 س هـ (8.2)**	%9.9	0.83	67.4 **
3	البحرين	ص هـ3 = 612.3 +303.9 س هـ (5.9)**	%9.5	0.71	34.7**
4	تونس	ص هـ4 = 1283+17.1س هـ (0.94)	%1.2	0.06	0.88**
5	الجزائر	ص هـ5 = 1328+ 88.1 س هـ (2.3)**	%4.2	0.28	5.3**
6	السعودية	ص هـ6 = 2684 +793.9 س هـ (2.1)**	%2.4	0.25	4.5**
7	السودان	ص هـ7= 343.6+141.3 س هـ (5.3)**	%9.2	0.67	28.2**
8	الصومال	ص هـ8 = 329.2 + 7.16 س هـ (1.04)	%1.8	0.07	1.08
9	العراق	ص هـ9 = 1272 + 65.7 س هـ (1.4)	%3.6	0.13	2.08
10	عمان	ص هـ10 = 1735 + 433.9 س هـ (6.1)**	%8	0.73	37.6**
11	قطر	ص هـ11= 2523 + 287 س هـ (1.6)**	%5.8	0.15	2.5
12	الكويت	ص هـ12 = 1349 +103.9 س هـ (4.9)**	%4.7	0.63	23.6**
13	لبنان	ص هـ13 = 111 + 39.7 س هـ (2.6)**	%2.7	0.32	6.67
14	ليبيا	ص هـ14 = 1138 + 25.56 س هـ (0.77)	%1.9	0.04	0.59
15	مصر	ص هـ15 = 1359 +635.7 س هـ (5.5)**	%9.4	0.69	30.4**

تابع جدول رقم (9) معادلات الاتجاه الزمني العام لقيم الصادرات البينية الكلية للدول العربية خلال الفترة (2005-2020)

رقم المعادلة	البيان	المعادلة	% التغير السنوى	$ر^2$	ف
16	المغرب	ص هـ16= 364.6 +67.1 س هـ (9.4)**	%7.2	0.86	88.6**
17	اليمن	ص هـ17 = 912.4 -28.5 س هـ (-1.9)**	(7.2)	0.20	3.6

حيث ص هـ القيمة التقديرية لقيم الصادرات البينية للدول العربية بالمليون دولار من المتغير المناظر في السنة هـ

س هـ = متغير الزمن هـ = 1، 2، 3، ..... ، 16 في السنة هـ

ر2= معامل التحديد ف= اختبار المعنوية للنموذج

الأرقام بين الأقواس أسفل قيم المعاملات تمثل قيمة (ت) المحسوبة

المصدر : جمعت وحسبت من الجدول رقم (8)

5- الجزائر:

يبين الجدول رقم (8) أن قيمة الصادرات البينية الكلية لدولة الجزائر بلغت حدها الأدنى عام 2005 بحوالي 993 مليون دولار تعادل نحو 48% من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية للجزائر والبالغة حوالي 2077 مليون دولار، وبحد أقصى بلغ حوالى 3338 عام 2014 تعادل نحو 161% من متوسط الفترة.

وتشير المعادلة رقم (5) بالجدول (9) أن قيمة الصادرات البينية الكلية للجزائر خلال فترة الدراسة أخذت اتجاهاً عاماً نحو التزايد بحوالى 88 مليون دولار سنويا أو ما يعادل نحو 4.2% من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية لدولة الجزائر، بمعامل تحديد بلغ حوالى 0.27 أى أن عنصر الزمن يفسر نحو 27% من التغيرات في قيمة الصادرات البينية الكلية الجزائرية.

يبين الجدول رقم (10) أن قيمة الواردات البينية الكلية لدولة الجزائر بلغت حدها الأدني حوالي 597 مليون دولار عام 2005 تعادل نحو 32.3% من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية للجزائر والبالغة حوالى 1851 مليون دولار كمتوسط للفترة، وبحد أقصى بلغ حوالى 3263 عام 2013 تعادل نحو 176% من متوسط فترة الدراسة.

وتشير المعادلة رقم (5) بالجدول (11) أن قيمة الواردات البينية الكلية للجزائر أخذت اتجاهاً عاماً نحو التزايد بحوالى 129 مليون دولار سنويا أو ما يعادل نحو 6.9% من المتوسط السنوى خلال فترة الدراسة، بمعامل تحديد بلغ حوالى 0.52 أى أن عنصر الزمن يفسر نحو 52% من التغيرات في قيمة الواردات البينية الكلية الجزائرية.

جدول رقم (10) تطور قيم الواردات البينية الكلية للدول العربية خلال الفترة (2005-2020)

(بالمليون دولار)

الدولة / السنة	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	السودان	الصومال	العراق
2005	3,532.6	3,958.6	3,093.5	1,021.7	597.3	4,939.6	1,765.6	310.4	7,198.5
2006	4,109.8	6,138.7	3,878.7	1,409.9	678.8	5,435.3	1,804.9	370.8	8,851.6
2007	4,536.7	7,671.2	4,700.5	1,550.9	849.3	6,671.4	1,924.5	454.4	11,229.9
2008	5,608.0	7,936.0	6,158.0	2,708.0	1,036.0	8,552.0	2,169.0	447.0	8,870.0
2009	3,308.8	4,849.1	4,457.5	1,095.4	599.0	4,548.4	1,512.3	489.8	7,319.0
2010	5,430.0	11,730.5	3,317.3	1,593.4	1,585.5	9,759.2	2,856.6	532.7	10,934.9
2011	6,978.4	14,684.7	4,501.8	1,414.6	2,415.7	12,956.0	2,562.0	605.2	11,902.9
2012	7,420.2	17,952.6	4,659.6	2,146.7	2,170.4	15,057.1	2,261.1	906.3	12,816.0
2013	6,783.3	18,737.8	4,813.5	2,418.3	3,262.7	17,916.0	2,580.3	853.0	12,891.0
2014	6,895.3	21,553.8	5,334.4	2,493.4	2,763.1	17,932.0	2,347.6	983.8	10,998.0
2015	5,239.0	22,636.2	5,585.8	1,574.1	2,453.7	18,348.8	2,058.7	1,024.4	9,826.0
2016	4,426.2	21,097.3	4,738.9	1,512.9	2,513.6	15,844.3	2,137.0	869.4	2,267.0
2017	4,897.2	22,805.6	5,033.4	1,718.9	2,041.7	16,883.5	2,618.7	782.6	2,611.0
2018	5,431.1	23,115.0	4,827.8	2,056.1	2,376.0	19,024.5	2,186.5	474.1	4,046.0
2019	5,085.1	23,028.5	4,761.6	2,610.0	2,235.5	19,659.2	2,749.0	478.4	4,192.0
2020	4,023.2	21,811.9	1,671.7	1,732.9	2,039.4	17,524.0	2,100.3	298.4	3,664.0
المتوسط	**5,231.6**	**15,606.7**	**4,470.9**	**1,816.1**	**1,851.1**	**13,190.7**	**2,227.1**	**617.5**	**8,101.1**

تابع جدول رقم (10) تطور قيم الواردات البينية الكلية للدول العربية خلال الفترة (2005-2020)

(بالمليون دولار)

الدولة / السنة	عمان	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	اليمن
2005	2,864.2	1,611.2	2,412.3	1,321.6	526.1	3,065.6	2,372.3	2,059.9
2006	3,419.3	1,785.6	2,731.5	1,439.4	685.7	3,946.6	2,754.0	2,374.5
2007	3,864.3	2,148.7	3,021.4	1,751.7	786.7	4,777.7	3,508.5	3,472.0
2008	6,136.0	2,324.0	3,538.0	2,165.0	1,005.4	5,969.0	5,332.0	4,900.7
2009	2,706.7	1,508.1	2,155.6	1,217.6	751.0	3,006.1	251.2	3,226.2
2010	7,053.9	4,266.7	3,186.7	2,357.6	1,349.7	6,423.2	4,874.4	3,406.8
2011	8,855.1	4,357.8	4,304.0	3,303.9	2,663.5	8,253.1	6,337.1	3,486.2
2012	9,472.8	4,565.2	4,582.8	3,122.4	3,929.3	9,740.9	6,733.7	1,872.0
2013	9,813.7	4,443.2	5,457.5	2,535.4	3,089.1	9,322.3	6,751.1	3,684.2
2014	10,929.7	5,487.6	5,929.9	2,220.0	3,157.2	10,262.1	6,211.8	4,513.9
2015	8,496.4	4,695.9	6,248.4	2,134.3	2,594.0	9,780.8	5,564.5	2,539.4
2016	12,668.7	5,778.2	5,687.5	2,607.7	1,947.3	8,628.0	2,921.7	1,220.4
2017	13,055.6	4,240.2	6,222.8	2,295.1	1,709.8	9,787.9	2,871.2	1,039.1
2018	13,698.3	2,048.7	7,114.2	2,547.9	2,783.5	13,002.6	3,918.0	1,704.2
2019	14,481.5	1,794.7	6,569.4	2,555.2	2,555.9	11,346.4	3,844.0	1,622.7
2020	11,865.5	1,318.6	5,630.2	1,179.7	2,016.8	8,961.4	2,908.0	1,397.9
المتوسط	**8,711.4**	**3,273.4**	**4,674.5**	**2,172.2**	**1,971.9**	**7,892.1**	**4,197.1**	**2,657.5**

المصدر : صندوق النقد العربى .التقرير الاقتصادى العربى الموحد.أعداد متفرقة.

جدول رقم (11) معادلات الاتجاه الزمني العام لقيم الواردات البينية الكلية للدول العربية خلال الفترة (2005-2020)

رقم المعادلة	البيان	المعادلة	% التغير السنوى من المتوسط	$ر^2$	ف
1	الأردن	ص هـ1 =4863 + 43.3 س هـ (0.6)	%0.8	0.27	0.38
2	الإمارات	ص هـ2 = 3347 + 1442 س هـ **(9.8)	%9.2	0.87	** 95.6
3	البحرين	ص هـ3 = 4503 – 3.83 س هـ (0.1-)	%0.09-	0.00	0.004
4	تونس	ص هـ4 = 1450 + 43.03 س هـ *(1.6)	%2.4	0.15	*2.5
5	الجزائر	ص هـ5 = 756+ 128.8 س هـ **(3.9)	%6.96	0.52	**15.3
6	السعودية	ص هـ6 = 4136 +1065 س هـ ** (8.05)	%8.1	0.82	**64.9
7	السودان	ص هـ7= 1923 + 35.7 س هـ *(1.9)	%1.6	0.20	*3.6
8	الصومال	ص هـ8 = 484.4 + 15.7 س هـ (1.2)	%2.5	0.09	1.42
9	العراق	ص هـ9 = 1175 – 430.1 س هـ *(2.5-)	%5.3-	0.30	*6.1
10	عمان	ص هـ10 = 2051 + 783.5 س هـ **(9.6)	%8.99	0.87	**91.8
11	قطر	ص هـ11 = 2683 + 69.4 س هـ (0.8)	%2.1	0.04	0.64
12	الكويت	ص هـ12 = 2010 + 313.4 س هـ **(8.3)	%6.7	0.83	**69.1
13	لبنان	ص هـ13 = 1834 + 39.8 س هـ (1.15)	%1.8	0.0.8	1.3
14	ليبيا	ص هـ14 = 844.3 + 132.7 س هـ *(2.8)	%6.7	0.36	*8.1
15	مصر	ص هـ15 = 3251 + 545.9 س هـ **(6.3)	%6.9	0.74	**40.5

تابع جدول رقم (11) معادلات الاتجاه الزمني العام لقيم الواردات البينية الكلية للدول العربية خلال الفترة (2005-2020)

رقم المعادلة	البيان	المعادلة	% التغير السنوى من المتوسط	$ر^2$	ف
16	المغرب	ص هـ16= 3867 + 38.7 س هـ (0.37)	%0.9	0.009	0.13
17	اليمن	ص هـ17 = 3749 – 128.5 س هـ *(2.3-)*	%4.8-	0.27	*5.1

حيث ص هـ القيمة التقديرية لقيم الواردات البينية للدول العربية بالمليون دولار من المتغير المناظر في السنة هـ

س هـ = متغير الزمن هـ = 1، 2، 3، ..... ، 16 في السنة هـ

ر2= معامل التحديد ف= اختبار المعنوية للنموذج

الأرقام بين الأقواس أسفل قيم المعاملات تمثل قيمة (ت) المحسوبة

المصدر : جمعت وحسبت من الجدول رقم (10)

6- السعودية:

يبين الجدول رقم (8) أن قيمة الصادرات البينية الكلية للسعودية خلال فترة الدراسة أخذت اتجاهاً عاما متزايدا حيث بلغ حدها الأدنى حوالي 20687 مليون دولار عام 2009 أو ما توازى نحو 62% من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية للسعودية والبالغة حوالي 33593 مليون دولار لفترة الدراسة، وحد أقصى بلغ حوالي 42476 مليون دولار عام 2014 توازى نحو 126% من متوسط الفترة موضع الدراسة .

يبين الجدول رقم (9) و المعادلة رقم (6) أن قيمة الصادرات البينية الكلية للسعودية أخذت اتجاها عاما متزايدا بلغ حوالي 794 مليون دولار سنويا توازى نحو 2.4% من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية للسعودية للفترة موضع الدراسة، بمعامل تحديد بلغ نحو25% من التغيرات الحادثة في قيمة الصادرات البينية الكلية للسعودية ترجع إلى العوامل التي يعكسها عنصر الزمن والباقى يرجع إلى عوامل غير مقيسة.

يبين الجدول رقم (10) أن قيمة الواردات البينية الكلية للسعودية خلال فترة الدراسة أخذت اتجاهاً عاما متزايدا حتي عام 2015، حيث بلغ حدها الأدنى حوالي 4548 مليون دولار عام 2009 توازى نحو 34.5% من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية للسعودية والبالغة حوالي 13191 مليون دولار للفترة السالفة الذكر، وحد أقصى بلغ حوالي 19659 مليون دولار عام 2019 توازى نحو 149% من متوسط الفترة موضع الدراسة.

وتوضح المعادلة رقم (6) أن قيمة الواردات البينية الكلية للسعودية أخذت اتجاها عاما متزايدا بلغ حوالي 1065 مليون دولار سنويا توازى نحو 8.1% من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية للسعودية للفترة موضع الدراسة، بمعامل تحديد بلغ نحو 82% من التغيرات الحادثة في قيمة الواردات البينية الكلية للسعودية ترجع إلى العوامل التي يعكسها عنصر الزمن والباقى يرجع إلى عوامل غير مقيسة.

7- السودان:

يبين الجدول رقم (8) أن قيمة الصادرات البينية الكلية للسودان خلال الفترة السالفة الذكر تذبذبت بين حدين أدنى بلغ حوالى 385 مليون دولار عام 2005 تمثل نحو 25% من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية للسودان البالغة حوالي 1545 مليون دولار خلال فترة الدراسة، وحد أقصى بلغ حوالى 2836 مليون دولار عام 2017 تمثل نحو 184% من متوسط الفترة موضع الدراسة.

ويبين الجدول رقم (9) والمعادلة رقم (7) أن قيمة الصادرات البينية الكلية للسودان خلال فترة الدراسة أخذت اتجاهاً عاماً نحو التزايد بحوالى 141مليون دولار سنويا أو ما يوازى نحو 9.1% من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية للسودان للقترة موضع الدراسة، وقد ثبت معنوية تلك الزيادة احصائيا، وبلغ معامل التحديد حوالى 0.67 مما يدل على أن عنصر الزمن يفسر نحو67% من التغيرات في قيمة الصادرات البينية الكلية للسودان خلال فترة الدراسة.

ويبين الجدول رقم (10) أن قيمة الواردات البينية الكلية للسودان تذبذبت بين حدين أدنى بلغ حوالى 1512مليون دولار عام 2009 تمثل نحو 68% من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية للسودان البالغة حوالي 2227 مليون دولار خلال الفترة السالفة الذكر، وحد أقصى بلغ حوالى 2857 مليون دولار عام 2010 تمثل نحو 128% من متوسط فترة الدراسة.

ويبين الجدول رقم (11) والمعادلة رقم (7) أن قيمة الواردات البينية الكلية للسودان خلال فترة الدراسة أخذت اتجاهاً عاماً نحو التزايد بحوالى 35.7 مليون دولار سنويا أو ما يوازى نحو 1.6% من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية للسودان، وقد ثبت معنوية تلك الزيادة عند مستوى معنوى إحصائى 0.01، وبلغ معامل التحديد حوالى 0.20 مما يدل على أن عنصر الزمن يفسر نحو20% من التغيرات في قيمة الواردات البينية الكلية للسودان خلال فترة الدراسة.

8- الصومال:

يوضح الجدول (8) أن قيمة الصادرات البينية الكلية للصومال تتراوح بين حد أدنى بلغ حوالى 210 مليون دولار عام 2005 تمثل نحو 54% من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية لدولة الصومال البالغة حوالى 390 مليون دولار، وحد أقصى بلغ حوالى 629 مليون دولار عام 2012 تمثل نحو 161% من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية لدولة الصومال خلال الفترة موضع الدراسة.

ويبين الجدول رقم (9) والمعادلة رقم (9) أن قيمة الصادرات البينية الكلية للصومال أخذت اتجاهاً عاماً نحو التزايد بحوالى 7.2 مليون دولار سنويا أوما يمثل نحو 1.8% من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية للصومال للفترة موضع الدراسة، وقد تأكدت عدم معنوية هذه الزيادة إحصائياً.

يوضح الجدول (10) أن قيمة الواردات البينية الكلية للصومال تتراوح بين حد أدنى بلغ حوالى 298 مليون دولار عام 2020 تمثل نحو 48% من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية للصومال البالغة حوالى 617 مليون دولار، وحد أقصى بلغ حوالى 1024 مليون دولار عام 2015 تمثل نحو 165.9% من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية لدولة الصومال خلال الفترة موضع الدراسة.

ويبين الجدول رقم (11) والمعادلة رقم (9) أن قيمة الواردات البينية الكلية للصومال أخذت اتجاهاً عاماً نحو التزايد بحوالى 15.7 مليون دولار سنويا أو ما يمثل نحو 2.5% من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية للصومال خلال الفترة موضع الدراسة، ولم تثبت معنوية هذه الزيادة إحصائياً.

9- العراق:

يبين الجدول (8) أن قيمة الصادرات البينية الكلية للعراق تأرجحت بين حد أدنى بلغ حوالى 763 مليون دولار عام 2005 تمثل نحو 42% من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية لدولة العراق والبالغة حوالى 1829 مليون دولار خلال فترة الدراسة، وحد أقصى بلغ حوالى 3156 مليون دولار عام 2012 تمثل نحو 172% من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية للعراق خلال نفس الفترة.

ويبين الجدول رقم (9) والمعادلة رقم (10) أن قيمة الصادرات البينية الكلية للعراق أخذت اتجاها عاماً نحو التزايد بحوالي 66 مليون دولار سنويا بما يعادل نحو 3.6% من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية للعراق خلال الفترة موضع الدراسة، ولم تثبت معنوياتها إحصائيا.

يبين الجدول رقم (10) أن قيمة الواردات البينية الكلية للعراق تأرجحت بين حد أدنى بلغ حوالى 2267 مليون دولار عام 2016 تمثل نحو 28% من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية لدولة العراق البالغة حوالى 8101 مليون دولار خلال الفترة السالفة الذكر، وحد أقصى بلغ حوالى 12891 مليون دولار عام 2013 تمثل نحو 159% من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية للعراق خلال فترة الدراسة.

ويبين الجدول رقم (11) والمعادلة رقم (10) أن قيمة الواردات البينية الكلية للعراق أخذت اتجاها عاماً نحو التناقص بحوالي 430 مليون دولار سنويا بما يعادل نحو 5.3% من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية لدولة العراق، وقد تأكدت معنوية هذا التناقص إحصائياً عند مستوى 0.01 ويشير معامل التحديد إلى أن نحو 30% من التغيرات الحادثة في قيمة الواردات البينية الكلية للعراق ترجع إلى العوامل التي يعكسها عنصر الزمن.

10- عمان:

يبين الجدول (8) أن قيمة الصادرات البينية الكلية لعمان بلغت حدها الأدنى حوالى 1965 مليون دولار عام 2009 تمثل نحو 36% من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية لدولة عمان البالغة حوالى 5423 مليون دولار خلال الفترة السالفة الذكر، وحد أقصى بلغ حوالى 8509 مليون دولار عام 2015 تمثل نحو 157% من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية لدولة عمان خلال فترة الدراسة.

ويبين الجدول (9) والمعادلة رقم (11) أن قيمة الصادرات البينية الكلية لعمان أخذت اتجاها عاماً نحو التزايد بحوالي 434 مليون دولار سنويا بما يعادل نحو 8% من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية لعمان للفترة موضع الدراسة، وقد ثبت معنويتها إحصائياً، بمعامل تحديد يفسر نحو 73% من التغيرات الحادثة في قيمة الصادرات البينية الكلية لدولة عمان ترجع إلي العوامل التي يعكسها عنصر الزمن.

يتضح من الجدول (10) أن قيمة الواردات البينية الكلية لعمان حيث بلغ حدها الأدنى حوالى2707 مليون دولار عام 2009 تمثل نحو 31% من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية لدولة عمان البالغة حوالى 8711 مليون دولار خلال الفترة السالفة الذكر، وحد أقصى بلغ حوالى 14481 مليون دولار عام 2019 تمثل نحو 166% من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية لدولة عمان للفترة موضع الدراسة.

ويبين الجدول (11) والمعادلة رقم (11) أن قيمة الواردات البينية الكلية لعمان أخذت اتجاها عاماً نحو التزايد بحوالي 784 مليون دولار سنويا بما يعادل نحو 8.9% من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية لعمان، وقد تأكدت معنويتها إحصائياً عند مستوي معنوي 0.01، بمعامل تحديد بلغ نحو 87% من التغيرات الحادثة في قيمة الواردات البينية الكلية لدولة عمان ترجع إلي العوامل التي يعكسها عنصر الزمن.

11- قطر:

يبين الجدول (8) أن قيمة الصادرات البينية الكلية لدولة قطر تأرجحت بين الزيادة والنقصان خلال الفترة السالفة الذكر، حيث بلغ حدها الأدنى حوالى 1272 مليون دولار عام 2009 تمثل نحو 26% من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية لدولة قطر البالغة حوالى 4962 مليون دولار، وحد أقصى بلغ حوالى 10292 مليون دولار عام 2014 تمثل نحو 207% من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية لدولة قطر خلال فترة الدراسة.

ويبين الجدول رقم (9) والمعادلة رقم (12) أن قيمة الصادرات البينية الكلية لقطر أخذت اتجاها عاماً نحو التزايد بحوالي 287 مليون دولار سنويا بما يعادل نحو 5.8% من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية لدولة قطر خلال الفترة موضع الدراسة، وقد تأكدت معنوية هذه الزيادة.

ويوضح الجدول (10) أن قيمة الواردات البينية الكلية لدولة قطر أخذت في الزيادة إلي عام 2016 حيث بلغ حدها الأدنى حوالى 1318 مليون دولار عام 2020 تمثل نحو 40% من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية لدولة قطر البالغة حوالى 3273 مليون دولار خلال فترة الدراسة، وحد أقصى بلغ حوالى 5778 مليون دولار عام 2016 تمثل نحو 176% من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية لدولة قطر.

ويبين الجدول (11) والمعادلة رقم (12) أن قيمة الواردات البينية الكلية لدولة قطر أخذت اتجاها عاماً نحو التزايد بحوالي 69 مليون دولار سنويا بما يعادل نحو 2.1% من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية لقطر للفترة موضع الدراسة، ولم تثبت معنوية هذه الزيادة إحصائياً.

12- الكويت:

يبين الجدول (8) أن قيمة الصادرات البينية الكلية للكويت أخذت نحو االتزايد خلال تلك الفترة حيث بلغ حدها الأدنى حوالي 1309 مليون دولار عام 2005 أى بما يمثل نحو 59% من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية للكويت البالغة حوالى 2233 مليون دولار، وبلغ حدها الأعلى حوالى 3073 مليون دولار عام 2019 بما يمثل نحو 137% من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية لدولة الكويت للفترة موضع الدراسة.

ويبين الجدول (9) والمعادلة رقم (13) أن قيمة الصادرات البينية الكلية لدولة الكويت أخذت اتجاهاً عاماً نحو التزايد بحوالى 104 مليون دولار سنوياً أو ما يوازى نحو 4.7% من متوسط قيمة الصادرات البينية

الكلية للكويت وقد ثبت معنوية تلك الزيادة احصائيا، وقد قدر معامل التحديد بحوالى 0.63 ،مما يدل على أن المتغيرات التى يعبر عنها عنصر الزمن تفسر نحو6% من التغيرات في الصادرات البينية الكلية للكويت خلال فترة الدراسة.

يبين الجدول (10) أن قيمة الواردات البينية الكلية للكويت أخذت في التذبذب من عام لأخر خلال تلك الفترة حيث بلغ حدها الأدنى حوالي 2156 مليون دولار عام 2009 أى بما يمثل نحو 46% من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية للكويت البالغة حوالى 4674 مليون دولار، وبلغ حدها الأعلى حوالى 7114 مليون دولار عام 2018 بما يمثل نحو 152% من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية لدولة الكويت خلال الفترة موضع الدراسة.

ويبين الجدول (11) والمعادلة رقم (13) أن قيمة الواردات البينية الكلية للكويت أخذت اتجاهاً عاماً نحو التزايد بحوالى 313 مليون دولار سنويا أوما يوازى نحو 6.7% من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية للكويت، وقد ثبت معنوية تلك الزيادة عند مستوى معنوى إحصائى 0.01، وقد قدر معامل التحديد بحوالى 0.83 ،مما يدل على أن المتغيرات التى يعبر عنها عنصر الزمن تفسر نحو83% من التغيرات في الواردات البينية الكلية للكويت خلال فترة الدراسة.

13- لبنان:

يبين الجدول رقم (8) أن قيمة الصادرات البينية الكلية للبنان أخذت في التذبذب من عام لأخر خلال تلك الفترة حيث بلغ حدها الأدنى حوالي 942 مليون دولار في عام 2009 بما يمثل نحو 65 % من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية لدولة لبنان البالغة حوالى 1449 مليون دولار، وبلغ حدها الأعلى حوالى 2023 مليون دولار عام 2013 بما يمثل نحو 139% من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية لدولة لبنان خلال الفترة موضع الدراسة.

ويبين الجدول (9) والمعادلة رقم (14) أن قيمة الصادرات البينية الكلية لدولة لبنان أخذت اتجاهاً عاماً نحو التزايد بحوالى 40 مليون دولار سنويا أو ما يوازى نحو 2.7% من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية لدولة لبنان وقد ثبت معنوية تلك الزيادة احصائيا ، وقد قدر معامل التحديد بحوالى 0.32 مما يدل على أن المتغيرات التى يعبر عنها عنصر الزمن تفسر نحو32% من التغيرات في قيمة الصادرات البينية الكلية للبنان خلال فترة الدراسة.

ويبين الجدول (10) أن قيمة الواردات البينية الكلية للبنان أخذت في التذبذب من عام لأخر خلال تلك الفترة حيث بلغ حدها الأدنى حوالي 1179 مليون دولار في عام 2020 أى بما يمثل نحو 54 % من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية لدولة لبنان البالغة حوالى 2172 مليون دولار، وبلغ حدها الأعلى حوالى 3034 مليون دولار عام 2011 بما يمثل نحو 152% من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية لدولة لبنان للفترة موضع الدراسة. ويبين الجدول (11) والمعادلة رقم (14) أن قيمة الواردات البينية الكلية لدولة لبنان أخذت اتجاهاً عاماً نحو التزايد بحوالى 39.8 مليون دولار سنويا أو ما يوازى نحو 1.8% من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية لدولة لبنان ولم تثبت معنوية تلك الزيادة.

14- ليبيا:

يبين الجدول رقم (8) أن قيمة الصادرات البينية الكلية لليبيا أخذت في التذبذب من عام لأخر خلال تلك الفترة حيث بلغ حدها الأدنى حوالي 786 مليون دولار في عام 2009 أى بما يمثل نحو 58 % من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية لدولة ليبيا البالغة حوالى 1354 مليون دولار، وبلغ حدها الأعلى حوالى 2928 مليون دولار عام 2016 بما يمثل نحو 216 % من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية لدولة ليبيا خلال الفترة موضع الدراسة.

ومن المعادلة رقم (15) بالجدول (9) تبين أن قيمة الصادرات البينية الكلية لليبيا أخذت اتجاهاً عاماً نحو التزايد بحوالى 26 مليون دولار سنويا أو ما يوازى نحو 1.9 % من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية لدولة ليبيا ولم تثبت معنوياتها إحصائيا.

يبين الجدول رقم (10) أن قيمة الواردات البينية الكلية لليبيا أخذت في التذبذب من عام لأخر خلال تلك الفترة حيث بلغ حدها الأدنى حوالي 526 مليون دولار في عام 2005 أى بما يمثل نحو 27 % من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية لدولة ليبيا البالغة حوالى 1972 مليون دولار، وبلغ حدها الأعلى حوالى 3929 مليون دولار عام 2012 بما يمثل نحو 199 % من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية لليبيا للفترة موضع الدراسة.

ومن المعادلة رقم (15) بالجدول (11) تبين أن قيمة الواردات البينية الكلية لليبيا أخذت اتجاهاً عاماً نحو التزايد بحوالى 132.7 مليون دولار سنويا أو ما يوازى نحو 6.7 % من المتوسط السنوى لقيمة للواردات البينية الكلية لدولة ليبيا وقد ثبت معنوياتها إحصائيا عند مستوي 0.05، وعنصر الزمن فسر نحو 37% من التغيرات في قيمة الواردات البينية الكلية لليبيا خلال فترة الدراسة.

15- مصر:

يبين الجدول رقم (8) أن قيمة الصادرات البينية الكلية لمصر حيث بلغ حدها الأدنى حوالي 1768 مليون دولار في عام 2009 بما يمثل نحو 26 % من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية لمصر البالغة حوالى 6763 مليون دولار، وبلغ حدها الأعلى حوالى 10160 مليون دولار عام 2013 بما يمثل نحو 150 % من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية لمصر خلال الفترة موضع الدراسة.

ويبين الجدول رقم (9) والمعادلة رقم (16) أن قيمة الصادرات البينية الكلية لمصر أخذت اتجاهاً عاماً نحو التزايد بحوالى 636 مليون دولار سنويا أو ما يوازى نحو 9.4% من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية لمصر وقد ثبت معنوية تلك الزيادة االحصائيا ، وقد قدر معامل التحديد بحوالى 0.69 مما يدل على أن المتغيرات التى يعبر عنها عنصر الزمن تفسر نحو69% من التغيرات في قيمة الصادرات البينية الكلية لمصر خلال فترة الدراسة.

ويبين الجدول رقم (10) أن قيمة الواردات البينية الكلية لمصر أخذت في الارتفاع والانخفاض من عام لأخر خلال تلك الفترة حيث بلغ حدها الأدنى حوالي 3006 مليون دولار في عام 2009 أى بما يمثل نحو 38% من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية لمصر البالغة حوالى 7892 مليون دولار، وبلغ حدها الأعلى حوالى 13003 مليون دولار عام 2018 بما يمثل نحو 165 % من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية لمصر خلال الفترة موضع الدراسة.

ويبين الجدول (11) و معادلة رقم (16) أن قيمة الواردات البينية الكلية لمصر أخذت اتجاهاً عاماً نحو التزايد بحوالى 546 مليون دولار سنويا أو ما يوازى نحو 6.9% من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية لمصر وقد ثبت معنوية تلك الزيادة عند مستوى معنوى إحصائى 0.01، وقد قدر معامل التحديد بحوالى 0.74 مما يدل على أن المتغيرات التى يعبر عنها عنصر الزمن تفسر نحو74% من التغيرات في قيمة الواردات البينية الكلية لمصر خلال فترة الدراسة.

16- المغرب:

يبين الجدول رقم (8) أن قيمة الصادرات البينية الكلية للمغرب حيث بلغ حدها الأدنى حوالي 356 مليون دولار في عام 2005 أى بما يمثل نحو 41 % من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية المغربية البالغة حوالى 935 مليون دولار، وبلغ حدها الأعلى حوالى 1372 مليون دولار عام 2019 بما يمثل نحو 147% من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية للمغرب للفترة موضع الدراسة.

ويبين الجدول (9) ومعادلة رقم (17) أن قيمة الصادرات البينية الكلية للمغرب أخذت اتجاهاً عاماً نحو التزايد بحوالى 67 مليون دولار سنويا أوما يوازى نحو 7.2% من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية لدولة المغرب وقد ثبت معنوية تلك الزيادة احصاائيا ، وقد قدر معامل التحديد بحوالى 0.86 مما يدل على أن المتغيرات التى يعبر عنها عنصر الزمن تفسر نحو 86% من التغيرات في قيمة الصادرات البينية الكلية خلال فترة الدراسة.

ويبين الجدول رقم (10) أن قيمة الواردات البينية الكلية للمغرب حيث بلغ حدها الأدنى حوالي 251 مليون دولار في عام 2009 أى بما يمثل نحو 6 % من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية المغربية البالغة حوالى 4197 مليون دولار، وبلغ حدها الأعلى حوالى 6751 مليون دولار عام 2013 بما يمثل نحو 161% من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية للمغرب للفترة موضع الدراسة.

ويبين الجدول رقم (11) ومن المعادلة رقم (17) تبين أن قيمة الواردات البينية الكلية للمغرب أخذت اتجاهاً عاماً نحو التزايد بحوالى 38.7 مليون دولار سنويا أو ما يوازى نحو 0.9% من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية لدولة المغرب ولم تثبت معنوية تلك الزيادة احصائيا.

17- اليمن

يبين الجدول رقم (8) أن قيمة الصادرات البينية الكلية لدولة اليمن أخذت في التذبذب من عام لأخر خلال تلك الفترة حيث بلغ حدها الأدنى حوالي 315 مليون دولار في عام 2019 أى بما يمثل نحو 47 % من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية اليمنية البالغة حوالى 670 مليون دولار، وبلغ حدها الأعلى حوالى 1323 مليون دولار عام 2008 بما يمثل نحو 197% من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية لليمن خلال الفترة موضع الدراسة.

ويبين الجدول (9) ولمعادلة رقم (18) أن قيمة الصادرات البينية الكلية لليمن أخذت اتجاهاً عاماً نحو التناقص بحوالى 28 مليون دولار سنويا أو ما يوازى نحو 7.2% من متوسط قيمة الصادرات البينية الكلية لدولة اليمن وقد ثبت معنوية تلك التناقص احصائيا.

يبين الجدول رقم (10) أن قيمة الواردات البينية الكلية لدولة اليمن أخذت في التزايد من بداية فترة الدراسة إلي أن تناقصت من بداية عام 2015 حيث بلغ حدها الأدنى حوالي 1039 مليون دولار في عام 2017 أى بما يمثل نحو 39% من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية اليمنية البالغة حوالى 2657 مليون دولار، وبلغ حدها الأعلى حوالى 4901 مليون دولار عام 2008 بما يمثل نحو 184% من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية لليمن خلال الفترة موضع الدراسة.

ويبين الجدول (11) والمعادلة رقم (18) أن قيمة الواردات البينية الكلية لليمن أخذت اتجاهاً عاماً نحو التناقص بحوالى 128.5 مليون دولار سنويا أوما يوازى نحو 4.8% من متوسط قيمة الواردات البينية الكلية لدولة اليمن وقد ثبت معنوية تلك التناقص عند مستوى معنوى إحصائى 0.01، وقد قدر معامل التحديد بحوالى 0.27 مما يدل على أن المتغيرات التى يعبر عنها عنصر الزمن تفسر نحو 27% من التغيرات في قيمة الواردات البينية الكلية لليمن خلال فترة الدراسة.

يستنتج من نتائج الفصل الآتى:

- بالنسبة لحصص أهم الأسواق للتجارة العربية الخارجية يتبين أن أكبر زيادة سنوية فى قيمة صادرات الدول العربية خلال فترة الدراسة كانت للإتحاد الأوروبى، يليها التجارة البينية بين الدول العربية وبعضها، ثم الصين، ثم اليابان، ثم الولايات المتحدة. وأكبر معدل نمو فى قيمة الصادرات للصين، يليها فى ذلك كلا منالدول العربية.
- يتبين أن أكبر زيادة سنوية فى قيمة الواردات العربية خلال فترة الدراسة كانت من دول الاتحاد الأوروبى، ثم الصين، ثم الدول العربية فيما بينها، بينما تأتى كل من الولايات المتحدة واليابان فى المرتبتين الرابعة والخامسة من حيث قيمة الزيادة السنوية فى الواردات العربية من أهم أسواقها خلال فترة الدراسة. وأكبر معدل نمو من الصين، ثم كلا من الدول العربية والولايات المتحدة فى المرتبة الثانية ، ثم دول الإتحاد الأوروبى
- بتحليل هيكل التجارة الخارجية للدول العربية لأهم المحاصيل الزراعية يتبين أن الضأن وماعز حية، الفواكه ، سكر خام والخضروات تمثل أهم الصادرات العربية الزراعية، بينما الحبوب والدقيق ، سكر الخام ، ضأن وماعز حية تمثل أهم الواردات العربية الزراعية. مع ملاحظة أن بعض من المحاصيل الزراعية التى تظهر فى جانب العجز فى الميزان التجارى تعد من أهم صادرات الدول العربية مثل الفاكهة والخضروات.

الفصل الثالث
التجارة البينية الزراعية للدول العربية

تمهيد

تحتل التجارة العربية البينية أهمية كبيرة فى البنيان الاقتصـــادى لكافة الدول العربية. حيث يتم من خلالها تبادل الصـــادرات العربية من ناحية، واعتماد العالم العربى على هذه التجارة فى توفير احتياجاته من الســلع والمنتجات التى لا تتوفر محلياً، ويتناول هذا الفصــل كل ما يتعلق بالتجارة العربية البينية الزراعية من حيث تطور قيمة الصادرات والواردات ، أهم ملامحها والتركيب المحصولى لها.

تطور قيمة الصادرات والواردات البينية الزراعية للدول العربية

1- الأردن:

يبين الجدول رقم (12) تطور قيمة الصادرات البينية الزراعية للدول العربية خلال الفترة (2005-2020)، ومنه يتضح أن قيمة الصادرات البينية الزراعية لدولة الأردن أخذت فى التزايد حيث بلغ حدها الأدني حوالى 388 مليون دولار عام 2005 أو ما يوازى نحو 36% من متوسط قيمة الصادرات البينية الزراعية للأردن والبالغة حوالي 1076 مليون دولار خلال فترة الدراسة، وبلغ حدها الأعلى حوالى 1968 مليون دولار عام 2007 بما يوازي نحو 183% من متوسط الفترة موضع الدراسة.

ويوضح الجدول رقم (13) معادلات الاتجاه الزمني العام لقيم الصادرات البينية الزراعية للدول العربية خلال فترة الدراسة، وتوضح المعادلة رقم (1) أن قيمة الصادرات البينية الزراعية للأردن خلال فترة الدراسة أخذت اتجاهاً عاماً نحو التزايد بحوالى 27 مليون دولار سنويا أى ما يوازى نحو 2.5% من متوسط قيمة الصادرات البينية الزراعية لدولة الأردن خلال الفترة موضع الدراسة، ولم تثبت معنوية هذه الزيادة إحصائياً.

يبين الجدول رقم (14) تطور قيمة الواردات البينية الزراعية للدول العربية خلال الفترة (2005-2020)، ومنه يتضح أن قيمة الواردات البينية الزراعية لدولة الأردن خلال الفترة السالفة الذكر أخذت فى التزايد، حيث بلغ حدها الأدني حوالى 332 مليون دولار عام 2005 أو ما يوازى نحو 33% من متوسط قيمة الواردات البينية الزراعية للأردن والبالغة حوالي 1016 مليون دولار خلال فترة الدراسة، وبلغ حدها الأعلى حوالى 4594 مليون دولار عام 2007 بما يوازي نحو 452% من متوسط الفترة موضع الدراسة.

ومن المعادلة رقم (1) بالجدول (15) أتضح أن قيمة الواردات البينية الزراعية للأردن خلال فترة الدراسة أخذت اتجاهاً عاماً نحو التناقص بلغ حوالى 30 مليون دولار أو ما يوازى نحو 3% من متوسط قيمة الواردات البينية الزراعية لدولة الأردن خلال الفترة موضع الدراسة، ولم تثبت معنوية هذا التناقص إحصائياً.

مما سبق تبين أن التزايد السنوي في قيمة الصادرات البينية الزراعية للأردن بلغ حوالي 27 مليون دولار، مقابل تناقص سنوى في قيمة واردتها بلغ حوالي 30 مليون دولار خلال نفس الفترة. وهذا يوضح تزايد اعتماد الأردن على نفسها فى توفير الغذاء خلال فترة الدراسة.

2- البحرين:

يتضح من الجدول رقم (12) أن قيمة الصادرات البينية الزراعية لدولة البحرين خلال الفترة (2005-2020)، أخذت اتجاه نحو الارتفاع حيث بلغ حدها الأدنى حوالى 36 مليون دولار عام 2005 أو ما يعادل نحو 16% من متوسط قيمة الصادرات البينية الزراعية للبحرين والبالغة حوالي 226 مليون دولار خلال فترة الدراسة، وبلغ حدها الأعلى حوالي 622 مليون دولار عام 2014، أو ما يعادل نحو 275% من متوسط الفترة موضع الدراسة

وتوضـح المعادلة رقـــم (2) بالجدول رقم (13) أن قيمة الصـادرات البينية الزراعية لدولة البحرين خلال فترة الدراسة أخذت اتجاهاً عاماً نحو التزايد بحوالى 39 مليون دولار سنويا أو ما يعادل نحو 17.4% من متوسط قيمة الصـــادرات البينية الزراعية لدولة البحرين خلال الفترة (2005-2020) وقد ثبت معنوية تلك الزيادة إحصـــائيا، بمعامل تحديد بلغ حوالي 0.68 أى أن عنصـــر الزمن يفســـر نحو 68% من التغيرات في قيمة الصادرات البينية الزراعية لدولة البحرين.

جدول رقم (12) تطور قيم الصادرات البينية الزراعية للدول العربية خلال الفترة (2005-2020)

(بالمليون دولار)

	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السودان	سوريا	عمان	قطر	مصر	المغرب	اليمن
2005	387.8	36.3	324.7	22.9	486.5	651.9	237.7	5.6	402.9	97.9	90.4
2006	541.7	40.3	351.1	21.7	252.9	1063.1	262.0	5.9	430.6	131.0	61.7
2007	1967.8	44.2	376.6	20.4	9.1	1252.4	341.9	6.0	527.6	190.3	86.8
2008	577.0	44.2	446.7	33.6	83.7	1433.6	491.7	6.0	527.6	190.3	194.3
2009	932.7	44.2	446.7	24.0	1352.3	1433.6	333.1	6.0	2473.5	161.5	198.2
2010	936.6	37.7	424.4	209.1	266.8	1728.4	626.6	0.4	1927.4	322.9	110.6
2011	1040.0	37.7	424.4	209.1	1195.1	1728.4	514.7	0.0	1354.4	177.4	141.8
2012	1072.8	37.7	424.4	209.1	181.4	1533.8	590.8	11.9	2327.3	253.7	152.7
2013	1266.6	37.7	343.0	28.6	379.2	1533.9	758.9	0.0	2925.6	276.1	155.4
2014	1505.3	621.7	418.2	171.9	897.3	421.7	1108.8	8.6	2758.1	417.0	432.9
2015	1517.1	419.7	440.8	66.2	308.0	357.0	1250.7	132.6	2782.5	418.0	304.4
2016	1166.1	334.4	384.7	173.4	972.2	379.8	1116.3	15.0	2704.0	559.0	169.4
2017	999.1	370.3	377.5	160.7	1229.2	338.8	839.0	20.0	2294.4	424.3	177.6
2018	1093.8	505.7	507.8	166.2	1361.5	315.4	1172.3	18.1	2528.9	620.7	237.7
2019	1118.7	523.0	401.6	156.8	971.0	344.6	672.8	24.5	2709.6	668.1	205.5
2020	1099.1	484.3	347.3	212.6	611.1	387.9	747.9	18.0	2487.5	704.1	254.5
المتوسط	1076.4	226.2	402.5	117.9	659.8	931.5	691.6	17.4	1947.6	350.8	185.9

المصدر:المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية العربية ، أعداد متفرقة.

جدول رقم (13) معادلات الاتجاه الزمني العام لقيم الصادرات البينية الزراعية للدول العربية خلال الفترة (2005-2020)

رقم المعادلة	البيان	المعادلة	% التغير السنوى من المتوسط	$ر^2$	ف
1	الأردن	ص هـ = 845.4 + 27.2 س هـ (1.3)	2.5	0.05	1.74
2	البحرين	ص هـ = 107.5+ 39.3 س هـ (5.4)	17.4	0.66	29.7
3	تونس	ص هـ = 385.4 + 2.05 س هـ (0.75)	0.5	0.04	0.57
4	الجزائر	ص هـ = 25.5+ 10.9 س هـ (3.1)	9.2	0.40	9.4
5	السودان	ص هـ= 244.4 + 48.9 س هـ (2.1)	7.4	0.24	4.4
6	سوريا	ص هـ = 1576 – 75.9 س هـ (3.02)	(8.2)	0.39	9.1
7	عمان	ص هـ = 243.9 + 52.7 س هـ (4.3)	7.6	0.57	18.5
8	قطر	ص هـ= 0.42 + 2.1 س هـ (1.2)	12.1	0.09	1.6
9	مصر	ص هـ = 578.7 +161 س هـ (5.03)	8.3	0.64	25.3
10	المغرب	ص هـ= 14.3 +39.6 س هـ (10.4)	11.3	0.89	108.4
11	اليمن	ص هـ = 92.3 + 11.004 س هـ (2.6)	5.9	0.32	6.7

حيث ص هـ القيمة التقديرية لقيم الصادرات الزراعية البينية للدول العربية بالمليون دولار من المتغير المناظر في السنة هـــ

هـ = 1، 2، 3، ..... ، 16 في السنة هـ ر2= معامل التحديد ف= اختبار المعنوية للنموذج

الأرقام بين الأقواس أسفل قيم المعاملات تمثل قيمة (ت) المحسوبة

جدول رقم (14) تطور قيم الواردات البينية الزراعية للدول العربية خلال الفترة (2005-2020)

(بالمليون دولار)

	الأردن	البحرين	تونس	الجزائر	السودان	سوريا	عمان	قطر	مصر	المغرب	اليمن
2005	332.1	153.7	101.4	60.5	30.3	192.2	415.3	218.2	150.3	80.6	272.2
2006	412.2	183.6	121.3	70.6	162.3	223.3	353.3	239.0	207.8	103.8	332.7
2007	4593.6	183.4	167.6	90.3	19.6	276.9	397.6	290.8	162.0	107.1	544.9
2008	648.4	183.4	144.0	103.7	26.9	317.5	558.0	290.8	162.0	107.1	418.4
2009	731.8	183.4	144.0	199.3	29.6	440.0	688.1	290.8	294.8	236.4	417.0
2010	837.5	183.4	135.7	24.8	32.1	440.0	659.0	361.2	311.3	259.9	534.3
2011	990.8	183.4	135.7	24.8	24.5	427.9	516.2	707.0	175.8	259.9	398.8
2012	620.6	183.4	135.7	24.8	16.4	516.5	694.4	344.4	469.5	265.0	423.0
2013	671.2	183.4	146.7	65.0	12.3	516.5	918.3	516.0	481.6	279.4	424.0
2014	948.7	512.3	175.6	339.5	596.6	718.7	1711.5	1284.3	552.2	367.5	590.0
2015	866.7	512.0	164.2	317.2	364.6	366.4	1750.8	1214.1	613.9	257.5	482.6
2016	910.0	528.3	136.0	311.5	324.5	259.4	2396.4	1135.4	630.2	273.6	364.1
2017	845.1	526.7	96.7	258.9	344.7	247.3	1506.1	707.2	415.3	253.4	372.0
2018	894.7	590.6	194.0	198.9	335.2	539.1	2350.1	562.0	756.3	420.9	434.1
2019	897.0	534.4	197.3	213.0	279.1	643.5	1769.4	413.1	810.7	407.5	973.3
2020	1058.5	554.4	216.8	210.8	372.7	735.9	1485.6	391.9	712.4	384.2	938.3
المتوسط	1016.2	336.2	150.8	157.1	185.7	428.8	1135.6	560.4	431.6	254.0	495.0

المصدر:المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية العربية ، أعداد متفرقة.

جدول رقم (15) معادلات الاتجاه الزمني العام لقيم الواردات البينية الزراعية للدول العربية خلال الفترة (2005-2020)

رقم المعادلة	البيان	المعادلة	% التغير السنوى من المتوسط	$ر^2$	ف
1	الأردن	ص هـ = 1271 – 30 س هـ (0.55-)	(3.0)	0.02	0.31
2	البحرين	ص هـ = 46.5 + 34.1 س هـ (7.04)	10.1	0.78	49.6
3	تونس	ص هـ = 115.7 + 4.12 س هـ (2.7)	2.7	0.34	7.4
4	الجزائر	ص هـ = 32.9+ 14.6 س هـ (2.9)	9.3	0.38	8.8
5	السودان	ص هـ= 44.6 + 27.1 س هـ (0.03)	14.6	0.48	12.8
6	سوريا	ص هـ = 239.9+ 22.2 س هـ (2.9)	5.2	0.37	8.3
7	عمان	ص هـ = 64.3 + 126 س هـ (6)	11.1	0.7	36.04
8	قطر	ص هـ= 264.4 + 34.8 س هـ (1.9)	6.2	0.22	3.9
9	مصر	ص هـ = 55.5 +44.2 س هـ (8.6)	10.3	0.84	73.4
10	المغرب	ص هـ= 80.8 +20.4 س هـ (7.3)	8	0.79	52.8
11	اليمن	ص هـ = – 287+ 24.5 س هـ (2.7)	4.9	0.35	7.5

حيث ص هـ القيمة التقديرية لقيم الواردات الزراعية البينية للدول العربية بالمليون دولار من المتغير المناظر في السنة هـــ

هـ = 1، 2، 3، ..... ، 16 في السنة هـ ر2= معامل التحديد ف= اختبار المعنوية للنموذج

الأرقام بين الأقواس أسفل قيم المعاملات تمثل قيمة (ت) المحسوبة

يبين الجدول رقم (14) تطور قيمة الواردات البينية الزراعية للدول العربية خلال الفترة (2005-2020)، ومنه يتضح أن قيمة الواردات البينية الزراعية لدولة البحرين أخذت في التزايد ، حيث بلغ حدها الأدنى حوالى 154 مليون دولار عام 2005 أو ما يعادل نحو 46% من متوسط قيمة الواردات البينية الزراعية للبحرين والبالغة حوالي 336 مليون دولار خلال الفترة السالفة الذكر، وبلغ حدها الأعلى حوالي 591 مليون دولار عام 2018 أو ما يعادل نحو 176% من متوسط الفترة موضع الدراسة

ويوضـــح الجدول رقم (15) معادلات الاتجاه الزمني العام لقيمة الواردات البينية الزراعية للدول العربية خلال الفترة (2005-2020)، وتوضح المعادلة رقـم (2) أن قيمة الواردات البينية الزراعية لدولة البحرين خلال فترة الدراســة أخذت اتجاهاً عاماً نحو التزايد بحوالى 34 مليون دولار ســنويا أو ما يعادل نحو 10% من متوســط

قيمة الواردات البينية الزراعية للبحرين، وقد ثبت معنوياتها إحصـــائيا بمعامل تحديد بلغ حوالي 0.78 أى أن عنصر الزمن يفسر نحو 78% من التغيرات في قيمة الواردات البينية الزراعية لدولة البحرين.

مما سبق تبين أن التزايد السنوي في قيمة الصادرات البينية الزراعية للبحرين بلغ حوالي 39 مليون دولار، مقابل زيادة سنوية في قيمة وارداتها بلغ حوالي 34 مليون دولار خلال نفس الفترة. وهذا يوضح زيادة الاعتماد علي الدول العربية في حصول البحرين علي احتياجاته مما يشكل أثراً سلبيا علي ميزان المدفوعات.

3- تونس:

يوضح الجدول رقم (12) أن قيمة الصادرات البينية الزراعية لدولة تونس تأرجحت بين الزيادة والنقصان من عام لآخر حيث بلغ حدها الأدنى حوالى 325 مليون دولار عام 2005 توازى نحو 81% من متوسط قيمة الصادرات البينية الزراعية لتونس والبالغة حوالى 403 مليون دولار، وبلغ حدها الأقصى 508 مليون دولار عام 2018 توازى نحو 126% من متوسط الفترة (2005-2020).

ويوضح الجدول (13) معادلات الاتجاه الزمني العام لقيمة الصادرات البينية الزراعية للدول العربية خلال فترة الدراسة، وتوضح المعادلة رقم (3) أن قيمة الصادرات البينية الزراعية لتونس تتزايد زيادة غير معنوية إحصائية قدرت بحوالى 2 مليون دولار سنويا أو ما يوازى نحو 0.5% من متوسط قيمة الصادرات البينية الزراعية لتونس خلال فترة الدراسة، مما يدل على الثبات النسبى فى لقيمة الصادرات البينية الزراعية تونس .

وباستعراض بيانات الجدول (14) تبين أن قيمة الواردات البينية الزراعية لدولة تونس خلال فترة الدراسة أخذت في التزايد ، حيث بلغ حدها الأدنى حوالى 98 مليون دولار عام 2017 توازى نحو 64% من متوسط قيمة الواردات البينية الزراعية لتونس البالغة حوالى 151 مليون دولار لفترة الدراسة، وبلغ حدها الأقصى 217 مليون دولار عام 2020 توازى نحو 144% من متوسط الفترة موضع الدراسة.

وتشير المعادلة رقم (3) أن قيمة الواردات البينية الزراعية لتونس تتزايد بحوالى 4 مليون دولار سنويا أو ما يوازى نحو 2.7% من متوسط قيمة الواردات البينية الزراعية لدولة تونس خلال فترة الدراسة، ويشير معامل التحديد إلى أن نحو 34% من التغيرات الحادثة في قيمة الواردات البينية الزراعية لدولة تونس ترجع إلى العوامل التي يعكسها عنصر الزمن.

ومن ذلك تبين أن التزايد السنوي في قيمة الصادرات البينية الزاعية لتونس بلغ حوالي 2 مليون دولار، مقابل زيادة سنوية في قيمة وارداتها بلغ حوالي 4 مليون دولار خلال نفس الفترة. وذلك يوضح أن معدل زيادة الواردات أعلى من زيادة الصادرات مما يعكس أثر سلبى على الميزان الغذائى.

4- الجزائر:

يبين الجدول رقم (12) أن قيمة الصادرات البينية الزراعية لدولة الجزائر بلغت حدها الأدنى عام 2007 بحوالي 20 مليون دولار تعادل نحو 81% من متوسط قيمة الصادرات البينية الزراعية للجزائر والبالغة حوالي 118 مليون دولار، وبحد أقصى بلغ حوالى 213 عام 2020 تعادل نحو 180% من متوسط الفترة.

وتشير المعادلة رقم (4) بالجدول (13) أن قيمة الصادرات البينية الزراعية للجزائر خلال فترة الدراسة أخذت اتجاهاً عاماً نحو التزايد بحوالى 10.9 مليون دولار سنويا أو ما يعادل نحو 9.2% من متوسط قيمة الصادرات البينية الزراعية لدولة الجزائر، وقد ثبت معنوية هذا الزايد احصـــائيا، بمعامل تحديد بلغ حوالي 0.40 أى أن عنصر الزمن يفسر نحو 40% من التغيرات في قيمة الصادرات البينية الزراعية لدولة الجزائر.

يبين الجدول رقم (14) أن قيمة الواردات البينية الزراعية لدولة الجزائر بلغت حدها الأدني حوالي 24.8 مليون دولار اعوام 2012،2011،2010 تعادل نحو 15.8% من متوسط قيمة الواردات البينية الزراعية للجزائر والبالغة حوالى 157 مليون دولار كمتوسط للفترة، وبحد أقصى بلغ حوالى 339 عام 2014 تعادل نحو 216% من متوسط فترة الدراسة.

وتشير المعادلة رقم (4) بالجدول (15) أن قيمة الواردات البينية الزراعية للجزائر أخذت اتجاهاً عاماً نحو التزايد بحوالى 14.6 مليون دولار سنويا أو ما يعادل نحو 9.3% من المتوسط السنوى خلال فترة الدراسة، وقد

ثبت معنوية هذا التزايد بمعامل تحديد بلغ حوالي 0.39 أى أن عنصر الزمن يفسر نحو 39% من التغيرات في قيمة الصادرات البينية الزراعية لدولة الجزائر.

مما سبق تبين أن التزايد السنوي في قيمة الصادرات البينية الزراعية للجزائر بلغ حوالي 10.9 مليون دولار، مقابل التزايد السنوي في قيمة وارداتها بلغ حوالي 14.6 مليون دولار سنويا خلال نفس الفترة. وهذا يوضح في النهاية اعتماد علي الدول العربية في حصول الجزائر علي احتياجاته مما يشكل أثراً سلبيا علي ميزان الغذائى.

5- السودان:

يبين الجدول رقم (12) أن قيمة الصادرات البينية الزراعية للسودان خلال الفترة السالفة الذكر أخذت إتجاه نحو التزايد حيث بلغ حدها الأدنى حوالى 9 مليون دولار عام 2007 تمثل نحو 1.4% من متوسط قيمة الصادرات البينية الزراعية للسودان البالغة حوالي 660 مليون دولار خلال فترة الدراسة، وحد أقصى بلغ حوالى 1352 مليون دولار عام 2009 تمثل نحو 205% من متوسط الفترة موضع الدراسة.

ويبين الجدول رقم (13) معادلات الاتجاه الزمني العام لقيم الصادرات البينية الزراعية للدول العربية خلال الفترة السالفة الذكر، وتوضح المعادلة رقم (7) أن قيمة الصادرات البينية الزراعية للسودان خلال فترة الدراسة أخذت اتجاهاً عاماً نحو التزايد بحوالى 48.9 مليون دولار سنويا أو ما يوازى نحو 7.4% من متوسط قيمة الصادرات البينية الزراعية للسودان للفترة موضع الدراسة، وقد ثبت معنوية تلك الزيادة إحصائيا خلال فترة الدراسة.

ويبين الجدول رقم (14) أن قيمة الواردات البينية الزراعية للسودان تذبذبت بين حدين أدنى بلغ حوالى 12.3 مليون دولار عام 2013 تمثل نحو 6.6% من متوسط قيمة الواردات البينية الزراعية للسودان البالغة حوالي 186 مليون دولار خلال الفترة السالفة الذكر، وحد أقصى بلغ حوالى 597 مليون دولار عام 2014 تمثل نحو 321% من متوسط فترة الدراسة.

وتوضح المعادلة رقم (7) أن قيمة الواردات البينية الزراعية للسودان خلال فترة الدراسة أخذت اتجاهاً عاماً نحو التزايد بحوالى 27 مليون دولار سنويا أو ما يوازى نحو 14.6% من متوسط قيمة الواردات البينية الزراعية للسودان، وقد ثبت معنوية هذا التزايد بمعامل تحديد بلغ حوالي 0.48 أى أن عنصر الزمن يفسر نحو 48% من التغيرات في قيمة الصادرات البينية الزراعية لدولة السودان.

مما سبق تبين أن التزايد السنوي في قيمة الصادرات البينية الزراعية للسودان بلغ حوالي 48.9 مليون دولار، مقابل زيادة سنوية في قيمة وارداتها بلغ حوالي 27 مليون دولار خلال نفس الفترة. وهذا يوضح في النهاية عدم اعتماد السودان على الدول العربية فى توفير إحتياجاتها الغذائية.

6- سوريا:

يبين الجدول رقم (12) أن قيمة الصادرات البينية الزراعية لسوريا خلال فترة الدراسة حيث بلغ حدها الأدنى حوالي 315 مليون دولار عام 2018 أى بما يمثل نحو 34% من متوسط قيمة الصادرات البينية الزراعية لسوريا البالغة حوالى 931 مليون دولار، وبلغ حدها الأعلى حوالى 1728 مليون دولار عامى 2010،2011 بما يمثل نحو 186% من متوسط الفترة موضع الدراسة .

ويبين الجدول رقم (13) والمعادلة رقم (6) أن قيمة الصادرات البينية الزراعية لسوريا أخذت اتجاهاً عاماً نحو التناقص بحوالى 75.9 مليون دولار سنويا أو ما يوازى نحو 8.2% من متوسط قيمة الصادرات البينية الزراعية لسوريا خلال فترة الدراسة، وقد ثبت معنوية تلك التناقص إحصائيا ، وقدر معامل التحديد بحوالى 0.40 مما يدل على أن المتغيرات التى يعبر عنها عنصر الزمن تفسر نحو 40% من التغيرات في قيمة الصادرات البينية الزراعية لسوريا خلال فترة الدراسة.

يوضح الجدول رقم (14) أن قيمة الواردات البينية الزراعية لسوريا حيث بلغ حدها الأدنى حوالي 192 مليون دولار عام 2005 أى بما يمثل نحو 45% من متوسط قيمة الواردات البينية الزراعية لسوريا البالغة

حوالى 429 مليون دولار، وبلغ حدها الأعلى حوالى 736 مليون دولار عام 2020 بما يمثل نحو 172.% من متوسط الفترة موضع الدراسة.

ويبين الجدول رقم (15) والمعادلة رقم (6) أن قيمة الواردات البينية الزراعية لدولة سـوريا أخذت اتجاهاً عاماً نحو التزايد بحوالى 22 مليون دولار سنويا أو ما يوازى نحو 5.2% من متوسط قيمة الواردات البينية الزراعية لسوريا وقد ثبت معنوية هذا التزايد بمعامل تحديد بلغ حوالي 0.37 أى أن عنصر الزمن يفسر نحو 37% من التغيرات في قيمة الصادرات البينية الزراعية لدولة سوريا.

مما سبق تبين أن قيمة الصادرات البينية الزراعية لسوريا تتناقص سنويا بحوالي 75.9 مليون دولار، مقابل تزايد سـنوي في قيمة واردتها بلغ حوالي 22 مليون دولار خلال نفس الفترة. وهذا يوضـح في النهاية اعتماد علي الدول العربية في حصـول سـوريا علي احتياجاته؛ مما يشـكل أثراً سـلبيا علي الميزان الغذائى التجارى.

7- عمان:

يبين الجدول (12) أن قيمة الصـادرات البينية الزراعية لعمان حيث بلغ حد أدنى بلغ حوالى 238 مليون دولار عام 2005 تمثل نحو 34% من متوسـط قيمة الصـادرات البينية الزراعية لدولة عمان البالغة حوالى 692 مليون دولار خلال الفترة السـالفة الذكر، وحد أقصـى بلغ حوالى 1251 مليون دولار عام 2015 تمثل نحو 181% من متوسط قيمة الصادرات البينية الزراعية لدولة عمان خلال فترة الدراسة.

ويبين الجدول (13) والمعادلة رقم (7) أن قيمة الصـادرات البينية الزراعية لعمان أخذت اتجاها عاماً نحو التزايد بحوالي 52.7 مليون دولار سـنويا بما يعادل نحو 7.6% من متوسـط قيمة الصـادرات البينية الزراعية لعمان للفترة موضع الدراسة، وقد ثبت معنويتها إحصائياً.

يتضح من الجدول (14) أن قيمة الواردات البينية الزراعية لعمان، حيث بلغ حدها الأدنى حوالى 353 مليون دولار عام 2006 تمثل نحو 31% من متوسط قيمة الواردات البينية الزراعية لدولة عمان البالغة حوالى 1136 مليون دولار خلال الفترة السـالفة الذكر، وحد أقصـى بلغ حوالى 2396 مليون دولار عام 2016 تمثل نحو 211% من متوسط قيمة الواردات البينية الزراعية لدولة عمان للفترة موضع الدراسة.

ويبين الجدول (15) والمعادلة رقم (7) أن قيمة الواردات البينية الزراعية لعمان أخذت اتجاها عاماً نحو التزايد بحوالي 126 مليون دولار سـنويا بما يعادل نحو 11% من متوسـط قيمة الواردات البينية الزراعية لعمان، وقد تأكدت معنويتها إحصـائياً، بمعامل تحديد بلغ نحو 72% من التغيرات الحادثة في قيمة الواردات البينية الزراعية لدولة عمان ترجع إلي العوامل التي يعكسها عنصر الزمن.

مما سبق تبين أن التزايد السنوي في قيمة الصادرات البينية الزراعية العمانية بلغ حوالي 52.7 مليون دولار، مقابل زيادة سنوية في قيمة واردتها بلغ حوالي 126 مليون دولار خلال نفس الفترة. وهذا يوضح إعتماد عمان يشكل كبير على الدول العربية فى توفير غذائها.

8- قطر:

يبين الجدول (12) أن قيمة الصادرات البينية الزراعية لدولة قطر تأرجحت بين الزيادة والنقصان خلال الفترة السـالفة الذكر، حيث بلغ حدها الأدنى حوالى 0.4 مليون دولار عام 2010 تمثل نحو 2.2% من متوسط قيمة الصـادرات البينية الزراعية لدولة قطر البالغة حوالى 17.4 مليون دولار، وحد أقصـى بلغ حوالى 133 مليون دولار عام 2015 تمثل نحو 762% من متوسط قيمة الصادرات البينية الزراعية لدولة قطر خلال فترة الدراسة.

ويبين الجدول رقم (13) و المعادلة رقم (8) أن قيمة الصـادرات البينية الزراعية لقطر أخذت اتجاها عاماً نحو التزايد بحوالي 2.1 مليون دولار سـنويا بما يعادل نحو 12% من متوسـط قيمة الصـادرات البينية الزراعية لدولة قطر خلال الفترة موضع الدراسة، ولم تثبت معنوية هذه الزيادة إحصائياً.

ويوضـح الجدول (14) أن قيمة الواردات البينية الزراعية لدولة قطر أخذت في الزيادة حيث بلغ حدها الأدنى حوالى 218 مليون دولار عام 2005 تمثل نحو 39% من متوسط قيمة الواردات البينية الزراعية لدولة

قطر البالغة حوالى 560 مليون دولار خلال فترة الدراســـة، وحد أقصـــى بلغ حوالى 1284 مليون دولار عام 2014 تمثل نحو 229% من متوسط قيمة الواردات البينية الزراعية لدولة قطر.

ويبين الجدول (15) والمعادلة رقم (8) أن قيمة الواردات البينية الزراعية لدولة قطر أخذت اتجاها عاماً نحو التزايد بحوالي 34.8 مليون دولار سنويا بما يعادل نحو 6.2% من متوسط قيمة الواردات البينية الزراعية لقطر للفترة موضع الدراسة، وقد تأكدت معنوية هذه الزيادة إحصائياً ويشير معامل التحديد إلى أن نحو 22% من التغيرات الحادثة في قيمة الواردات البينية الزراعية لقطر ترجع إلى العوامل التي يعكسها عنصر الزمن.

9- مصر:

يبين الجدول رقم (12) أن قيمة الصادرات البينية الزراعية لمصر حيث بلغ حدها الأدنى حوالي 403 مليون دولار في عام 2005 أى بما يمثل نحو 21 % من متوسـط قيمة الصـادرات البينية الزراعية لمصـر البالغة حوالى 1948 مليون دولار، وبلغ حدها الأعلى حوالى 2926 مليون دولار عام 2013 بما يمثل نحو 150% من متوسط قيمة الصادرات البينية الزراعية لمصر خلال الفترة موضع الدراسة.

ويبين الجدول رقم (13) والمعادلة رقم (9) أن قيمة الصـادرات البينية الزراعية لمصـر أخذت اتجاهاً عاماً نحو التزايد بحوالى 161 مليون دولار سـنويا أو ما يوازى نحو 8.3% من متوسـط قيمة الصـادرات البينية الزراعية لمصـر وقد ثبت معنوية تلك الزيادة ، بمعامل تحديد بلغ حوالي 0.64 أى أن عنصـر الزمن يفسـر نحو 64% من التغيرات في قيمة الصادرات البينية الزراعية لدولة مصر.

ويبين الجدول رقم (14) قيمة الواردات البينية الزراعية لمصـــر حيث بلغ حدها الأدنى حوالي 150 مليون دولار في عام 2005 أى بما يمثل نحو 35 % من متوســـط قيمة الواردات البينية الزراعية لمصـــر البالغة حوالى 432 مليون دولار، وبلغ حدها الأعلى حوالى 811 مليون دولار عام 2019 بما يمثل نحو 188 % من متوسط قيمة الواردات البينية الزراعية لمصر خلال الفترة موضع الدراسة.

ويبين الجدول (15) و معادلة رقم (9) أن قيمة الواردات البينية الزراعية لمصر أخذت اتجاهاً عاماً نحو التزايد بحوالى 44 مليون دولار سنويا أو ما يوازى نحو 10% من متوسط قيمة الواردات البينية الزراعية لمصر، وقد ثبت معنوية هذا التزايد بمعامل تحديد بلغ حوالي 0.84 أى أن عنصـر الزمن يفسـر نحو 84% من التغيرات في قيمة الصادرات البينية الزراعية لدولة مصر.

10- المغرب:

يبين الجدول رقم (12) أن قيمة الصـادرات البينية الزراعية للمغرب حيث بلغ حدها الأدنى حوالي 97 مليون دولار في عام 2005 أى بما يمثل نحو 28 % من متوسـط قيمة الصـادرات البينية الزراعية المغربية البالغة حوالى 351 مليون دولار، وبلغ حدها الأعلى حوالى 704 مليون دولار عام 202 بما يمثل نحو 201% من متوسط قيمة الصادرات البينية الزراعية للمغرب للفترة موضع الدراسة.

ويبين الجدول (13) ومعادلة رقم (10) أن قيمة الصادرات البينية الزراعية للمغرب أخذت اتجاهاً عاماً نحو التزايد بحوالى 39.6 مليون دولار سـنويا أو ما يوازى نحو 11.3% من متوسـط قيمة الصـادرات البينية الزراعية لدولة المغرب وقد ثبت معنوية تلك الزيادة إحصـائيا ، وقد قدر معامل التحديد بحوالى 0.89 مما يدل على أن المتغيرات التى يعبر عنها عنصـر الزمن تفسـر نحو 89% من التغيرات في قيمة الصـادرات البينية الزراعية خلال فترة الدراسة.

ويبين الجدول رقم (14) أن قيمة الواردات البينية الزراعية للمغرب حيث بلغ حدها الأدنى حوالي 81 مليون دولار في عام 2005 أى بما يمثل نحو 32 % من متوســـط قيمة الواردات البينية الزراعية المغربية البالغة حوالى 254 مليون دولار، وبلغ حدها الأعلى حوالى 421 مليون دولار عام 2018 بما يمثل نحو 166% من متوسط قيمة الواردات البينية الزراعية للمغرب للفترة موضع الدراسة.

ويبين الجدول رقم (15) ومن المعادلة رقم (10) تبين أن قيمة الواردات البينية الزراعية للمغرب أخذت اتجاهاً عاماً نحو التزايد بحوالى 20.4 مليون دولار سـنويا أو ما يوازى نحو 8% من متوسـط قيمة الواردات البينية

الزراعية لدولة المغرب وقد ثبت معنوية هذا التزايد بمعامل تحديد بلغ حوالي 0.79 أى أن عنصر الزمن يفسر نحو 79% من التغيرات في قيمة الصادرات البينية الزراعية لدولة المغرب.

11- اليمن

يبين الجدول (12) أن قيمة الصـــادرات البينية الزراعية لدولة اليمن أخذت في التذبذب من عام لأخر خلال تلك الفترة حيث بلغ حدها الأدنى حوالي 62 مليون دولار في عام 2006 أى بما يمثل نحو 33 % من متوســط قيمة الصـــادرات البينية الزراعية اليمنية البالغة حوالى 186 مليون دولار، وبلغ حدها الأعلى حوالى 255 مليون دولار عام 2020 بما يمثل نحو 137% من متوسط قيمة الصادرات البينية الزراعية لليمن خلال الفترة موضع الدراسة.

ويبين الجدول (13) والمعادلة رقم (11) أن قيمة الصـادرات البينية الزراعية لليمن أخذت اتجاهاً عاماً نحو التزايد بحوالى 11 مليون دولار ســنويا، أو ما يوازى نحو 5.9% من متوســط قيمة الصـــادرات البينية الزراعية لدولة اليمن وقد ثبت معنوية تلك الزيادة.

يبين الجدول رقم (14) أن قيمة الواردات البينية الزراعية لدولة اليمن أخذت في التزايد من بداية فترة الدراسة حيث بلغ حدها الأدنى حوالي 272 مليون دولار في عام 2005 أى بما يمثل نحو 55 % من متوسط قيمة الواردات البينية الزراعية اليمنية البالغة حوالى 465 مليون دولار، وبلغ حدها الأعلى حوالى 973 مليون دولار عام 2019 بما يمثل نحو 197% من متوسط قيمة الواردات البينية الزراعية لليمن خلال الفترة موضـع الدراسة.

ويبين الجدول (15) و المعادلة رقم (11) أن قيمة الواردات البينية الزراعية لليمن أخذت اتجاهاً عاماً نحو التزايد بحوالى 24 مليون دولار سنويا أو ما يوازى نحو 4.9% من متوسط قيمة الواردات البينية الزراعية لدولة اليمن وقد ثبت معنوية تلك الزيادة إحصـــائيا ، وقد قدر معامل التحديد بحوالى 0.35 مما يدل على أن المتغيرات التى يعبر عنها عنصر الزمن تفسر نحو 35% من التغيرات في قيمة الواردات البينية الزراعية لليمن خلال فترة الدراسة.

الملامح الرئيسية للتجارة العربية الكلية والزراعية والتجارة الزراعية البينية:

يبين الجدول رقم (16) تطور الملامح الرئيسية للتجارة العربية الكلية والزراعية والتجارة الزراعية البينية خلال الفترة (2005-2020) ومنه يتضـــح أن قيمة الصـــادرات العربية الكلية قد تراوحت بين حد أدني بلغ حوالي 592 مليار دولار عام 2005 أو ما يوازى نحو 68% من متوســط قيمة الصـــادرات العربية الكلية البالغة حوالي 871 مليار دولار خلال فترة الدراسة، وبلغ حدها الأعلى حوالى 1291 مليار دولار عام 2014.

يوضـــح الجدول رقم (17) معادلات الاتجاه الزمني العام لقيمة التجارة العربية الكلية والزراعية والتجارة الزراعية البينية خلال الفترة (2005- 2020) وتوضـح المعادلة رقم (1) بالجدول أن قيمة الصـادرات العربية الكلية خلال فترة الدراســـة أخذت اتجاهاً عاماً نحو التزايد بحوالى 22 مليار دولار ســـنويا أو ما يوازى نحو 2.5% من متوسـط قيمة الصـادرات العربية الكلية خلال الفترة موضـع الدراسـة، وقد ثبت معنوية هذه الزيادة إحصـائياً، ويشـير معامل التحديد إلى أن نحو 37% من التغيرات الحادثة في قيمة الصـادرات العربية الكلية ترجع إلى العوامل التي يعكسها عنصر الزمن.

كما يتضـــح من الجدول رقم (16) أن قيمة الصـــادرات العربية الزراعية قد تراوحت بين حد أدني بلغ حوالي 11.2 مليار دولار عام 2005 أو ما يوازى نحو 37% من متوســط قيمة الصـــادرات العربية الزراعية البالغة حوالي 30 مليار دولار خلال فترة الدراسة، وبلغ حدها الأعلى حوالى 51 مليار دولار عام 2018.

وتوضح المعادلة رقم (2) بالجدول (17) أن قيمة الصادرات العربية الزراعية خلال فترة الدراسة أخذت اتجاهاً عاماً نحو التزايد بحوالى 2.9 مليار دولار أو ما يوازى نحو 9.7% من متوسط قيمة الصادرات العربية الزراعية خلال الفترة موضع الدراسة، وقد ثبت معنوية هذه الزيادة إحصائياً، ويشير معامل التحديد إلى أن نحو 93% من التغيرات الحادثة في قيمة الصادرات العربية الزراعية ترجع إلى العوامل التي يعكسها عنصر الزمن.

أما بالنسبة لقيمة الصادرات العربية الزراعية البينية يتبين من الجدول رقم (16) أنها قد تراوحت بين حد أدني بلغ حوالي 3 مليار دولار عام 2005 أو ما يوازى نحو 25.6% من متوسط قيمة الصادرات العربية الزراعية البينية البالغة حوالي 11.9 مليار دولار خلال فترة الدراسة، وبلغ حدها الأقصى حوالى 21 مليار دولار عام 2018 بما يوازي نحو 177% من متوسط الفترة موضع الدراسة.

وتوضح المعادلة رقم (3) بالجدول (17) أن قيمة الصادرات العربية الزراعية البينية خلال فترة الدراسة أخذت اتجاهاً عاماً نحو التزايد بحوالى 1.3 مليار دولار أو ما يوازى نحو 11% من متوسط قيمة الصادرات العربية الزراعية البينية خلال الفترة موضع الدراسة، وقد ثبت معنوية هذه الزيادة إحصائياً ، ويشير معامل التحديد إلى أن نحو 91% من التغيرات الحادثة في قيمة الصادرات العربية الزراعية البينية ترجع إلى العوامل التي يعكسها عنصر الزمن.

جدول رقم (16) تطور قيمة التجارة العربية الكلية والزراعية الكلية والتجارة الزراعية البينية خلال الفترة (2005-2020)

(بالمليار دولار)

البيان	قيمة الصادرات العربية			قيمة الواردات العربية			%البينية الزراعية من الزراعية الكلية	
السنة	الكلية	الزراعية	الزراعية البينية	الكلية	الزراعية	الزراعية البينية	الصادرات	الواردات
2005	592.2	11.2	3.0	318.0	39.3	2.7	27.2	6.8
2006	648.0	13.1	4.0	336.6	39.8	4.6	30.1	11.5
2007	778.0	15.1	4.8	495.3	52.5	6.8	31.9	13.0
2008	772.4	11.4	4.0	576.1	65.3	3.0	35.3	4.5
2009	857.0	17.0	7.4	566.6	64.7	3.7	43.5	5.6
2010	704.0	21.2	6.6	590.2	69.3	3.8	31.1	5.5
2011	820.4	25.7	8.6	722.9	77.6	6.3	33.7	8.1
2012	957.7	26.7	11.5	752.0	96.4	9.7	43.1	10.0
2013	982.6	31.0	11.9	770.7	96.1	9.7	38.3	10.1
2014	1290.9	43.7	18.9	925.7	124.7	18.4	43.3	14.7
2015	896.7	38.9	17.0	872.5	112.7	18.5	43.6	16.4
2016	785.7	36.9	16.2	790.2	105.7	18.4	43.8	17.4
2017	907.8	42.5	14.4	797.8	121.0	15.7	33.7	13.0
2018	1094.7	51.0	21.0	869.9	126.0	20.1	41.2	15.9
2019	1013.3	46.9	20.5	861.2	124.2	20.0	43.6	16.1
2020	837.6	50.6	19.9	772.4	124.4	19.3	39.3	15.5
المتوسط	871.2	30.2	11.9	688.6	90.0	11.3	37.7	11.5

المصـــدر: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب الســنوي للإحصــاءات الزراعية العربية، موقع شــبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، www.aoad.org، أعداد متفرقة.

جدول رقم (17) معادلات الاتجاه الزمني العام للتجارة العربية الكلية والزراعية الكلية والتجارة الزراعية البينية خلال الفترة (2005-2020)

رقم المعادلة	البيان	المعادلة	% التغير السنوى من المتوسط	$ر^2$	ف
1	الصادرات العربية الكلية	ص هـ1 = 683 + 22.1 س هـ (2.8)	%2.5	0.37	8.1
2	الصادرات العربية الزراعية	ص هـ2 = 5.3 + 2.9 س هـ (14.6)	%9.7	0.94	214
3	الصادرات العربية الزراعية البينية	ص هـ3 = 0.82 +1.3 س هـ (11.6)	%11	0.91	134.7
4	الواردات العربية الكلية	ص هـ4 = 396.7 + 34.3 س هـ (6.6)	%5	0.76	43.6
5	الواردات العربية الزراعية	ص هـ5 = 35.9 + 6.4 س هـ (12.6)	%7.1	0.92	159.7
6	الواردات العربية الزراعية البينية	ص هـ6 = 0.26 + 1.36 س هـ (8.7)	%12	0.84	75.5

حيث ص هـ القيمة التقديرية لقيم صادرات وواردات الدول العربية بالمليار دولار في السنة هـ

س هـ = متغير الزمن هـ = 1، 2، 3، ..... ، 16 في السنة هـ

ر2= معامل التحديد ف= اختبار المعنوية للنموذج

الأرقام بين الأقواس أسفل قيم المعاملات تمثل قيمة (ت) المحسوبة

المصدر : جمعت وحسبت من الجدول رقم (16)

كما يتبين من الجدول رقم (16) أن قيمة الواردات العربية الكلية قد تراوحت بين حد أدني بلغ حوالي 318 مليار دولار عام 2005 أو ما يوازى نحو 46% من متوسط قيمة الواردات العربية الكلية البالغة حوالي 689 مليار دولار خلال فترة الدراسة، وبلغ حدها الأعلى حوالى 926 مليار دولار عام 2014 بما يوازي نحو 134% من متوسط الفترة موضع الدراسة .

وتوضح المعادلة رقم (4) بالجدول (17) أن قيمة الواردات العربية الكلية خلال فترة الدراسة أخذت اتجاهاً عاماً نحو التزايد بحوالى 34.3 مليار دولار أو ما يوازى نحو 5% من متوسط قيمة الواردات العربية الكلية خلال الفترة موضع الدراسة، وقد ثبت معنوية هذه الزيادة إحصائياً ، ويشير معامل التحديد إلى أن نحو 76% من التغيرات الحادثة في قيمة الواردات العربية الكلية ترجع إلى العوامل التي يعكسها عنصر الزمن.

كما يتضح من نفس الجدول رقم (16) أن قيمة الواردات العربية الزراعية قد تراوحت بين حد أدني بلغ حوالي 39 مليار دولار عام 2005 أو ما يوازى نحو 44% من متوسط قيمة الواردات العربية الزراعية البالغة حوالي 90 مليار دولار خلال فترة الدراسة، وبلغ حدها الأعلى حوالى 126 مليار دولار عام 2018 بما يوازي نحو 140% من متوسط الفترة موضع الدراسة .

وتوضح المعادلة رقم (5) بالجدول (17) أن قيمة الواردات العربية الزراعية خلال فترة الدراسة أخذت اتجاهاً عاماً نحو التزايد بحوالى 6.4 مليار دولار أو ما يوازى نحو 7.1% من متوسط قيمة الواردات العربية الزراعية خلال الفترة موضع الدراسة، وقد ثبت معنوية هذه الزيادة إحصائياً ، ويشير معامل التحديد إلى أن

نحو 92% من التغيرات الحادثة في قيمة الواردات العربية الزراعية ترجع إلى العوامل التي يعكسها عنصر الزمن.

أما بالنسبة لقيمة الواردات العربية الزراعية البينية يتبين من الجدول رقم (16) أنها قد تراوحت بين حد أدني بلغ حوالي 2.7 مليار دولار عام 2005 أو ما يوازى نحو 24% من متوسط قيمة الواردات العربية الزراعية البينية البالغة حوالي 11.3 مليار دولار، خلال فترة الدراسة، وبلغ حدها الأقصى حوالى 20.1 مليار دولار عام 2018 بما يوازي نحو 178% من متوسط الفترة موضع الدراسة .

وتوضح المعادلة رقم (6) بالجدول (17) أن قيمة الواردات العربية الزراعية البينية خلال فترة الدراسة أخذت اتجاهاً عاماً نحو التزايد بحوالى 1.4 مليار دولار أو ما يوازى نحو 12% من متوسط قيمة الواردات العربية الزراعية البينية خلال الفترة موضع الدراسة، وقد ثبت معنوية هذه الزيادة إحصائياً ، ويشير معامل التحديد إلى أن نحو 84% من التغيرات الحادثة في قيمة الواردات العربية الزراعية البينية ترجع إلى العوامل التي يعكسها عنصر الزمن.

ومما سبق تبين أن التزايد في معدل نمو الصادرات الزراعية العربية الكلية بمعدل أكبر من معدل نمو نظيرتها من الواردات الزراعية الكلية. ويتبين أن معدل نمو الورادات الزراعية البينية أكبر من معدل نمو الصادرات البينية الزراعية ، ويتبين أيضا أن الزيادة السنوية فى قيمة الصادرات العربية الكلية أكبر من الزيادة السنوية فى قيمة الصادرات العربية الزراعية ،مما يعنى أن الزيادة فى قيمة الصادرات العربية الغير زراعية كانت اكبر من الزراعية خلال فترة الدراسة. كما يتبين أيضا الزيادة السنوية فى قيمة الصادرات الزراعية كانت أكبر من البينية الزراعية العربية .وكانت الزيادة السنوية فى قيمة الواردات العربية الزراعية أكبر من قيمتها فى البينية الزراعية العربية وهذا كله يوضح إعتماد الدول العربية بدرجة كبيرة على الدول غير العربية فى الحصول على غذائها .

ويتبين من جدول (16) الأهمية النسبية للصادرات والواردات البينية الزراعية من الزراعية الكلية خلال فترة الدراسة، وتبين أن الصادرات البينية الزراعية العربية بلغ حدها الأدنى فى عام 2005 بأهمية نسبية نحو 27% من الصادرات الزراعية الكلية وحد أعلى فى عام 2016 بنسبة 43.8%. بينما الواردات البينية الزراعية العربية بلغ حده الأدنى فى عام 2008 بأهمية نسبية نحو 4.5% من الواردات الزراعية الكلية وحد اعلى عام 2016 بنسبة بلغت 17.4%.

الأهمية النسبية للتجارة العربية الزراعية البينية:

من الجدول (18) يتبين أن عمان أحتلت المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية لقيمة التجارة العربية الزراعية البينية بالنسبة لقيم إجمالى التجارة العربية البينية الزراعية بنسبة بلغت 51.7% من التجارة العربية الزراعية، ثم تليها الصومال بنسبة بلغت حوالى 40.4%، ثم تأتى البحرين فى المرتبة الثالثة بنسبة بلغت حوالى 38.5%، ثم تأتى الأردن وسوريا فى المرتبة الرابعة والخامسة بنسبة بلغت حوالى 36%، 33.4% ،وجاءت فى المركز السادس دولة الكويت بنسبة بلغت حوالى 32.7% أى أنها تقترب من النصف وتزيد عن الثلث فى هذه الدول الثلاثة ،تليها دولة السودان بنسبة بلغت حوالى 31.6%، بينما تناقصت إلى حوالى 29% ، 27.9%، 25.6% لكل من السعودية والأمارات وجيبوتى، ثم تأتى بعد ذلك كل من ليبيا، اليمن، لبنان، العراق، جزر القمر، مصر، قطر، تونس ، فلسطين ،المغرب بنسب بلغت نحو 25.1%، 25%، 20.6%، 17.7%، 16.1%،15.3% ،14.6% ، 13.6%، 9.1%، 6.1% من التجارة العربية الزراعية، فى حين انخفضت هذه النسب بدرجة كبيرة فى كل من موريتانيا و الجزائر إحتلتا المرتبتين الأخيرتين بنسب بلغت حوالى 5.6%،3.9% وذلك خلال الفترة (2016-2020).

مما سبق يمكن القول أن دول شمال أفريقيا كانت نسبة قيمة التجارة العربية الزراعية البينية من قيمة إجمالى التجارة العربية الزراعية منخفضة، وقد يفسر ذلك أو يوضح أن النسبة الأكبر من تجارتها الزراعية توجه إلى الدول الغير عربية (بحكم موقعها وتوافر الموانى بها على البحر المتوسط ،حيث يسهل لها ذلك عمليات النقل وخاصة بالنسبة لدول المغرب العربى والدول التى تدخل ضمن دول حوض البحر المتوسط ، إلا

أن مصـر تتمتع بميزة إضـافية أومنفردة عن تلك الدول وهى موقعها أيضـا بالنسـبة للبحر الأحمر الذى يربط بينها وبين الدول العربية بآسـيا (وخاصـة دول الخليج التى تعتمد تجارتها أسـاسـا على النفط) وبالتالى تمثل الواردات الزراعية نسبة كبيرة من واردتها ومن الممكن أن تستفيد مصـر من قرب المسافة وسـهولة النقل (برى وبحرى) لهذه الدول عن الدول الغير عربية ،مما يلزم التركيز على تنمية التجارة البينية الزراعية العربية وخاصة بالنسبة لمصر.

جدول رقم (18) الأهمية النسبية للتجارة العربية الزراعية البينية لمختلف الدول العربية خلال الفترة (2016-2020)

(بالمليون دولار)

الدولة	التجارة العربية الزراعية	التجارة العربية الزراعية البينية	% للتجارة العربية الزراعية البينية من التجارة الزراعية
الأردن	5580.3	2016.4	36.1
الإمارات	29458.6	8230.9	27.9
البحرين	2573.3	990.4	38.5
تونس	4205.6	572.0	13.6
الجزائر	10668.1	412.6	3.9
جزر القمر	137.2	22.1	16.1
جيبوتي	1300.5	332.4	25.6
السعودية	24625.8	7175.0	29.1
السودان	4308.8	1360.2	31.6
سوريا	2509.5	838.3	33.4
الصومال	2063.6	834.5	40.4
العراق	10987.0	1949.9	17.7
عمان	5438.1	2811.2	51.7
فلسطين	1809.9	164.2	9.1
قطر	4530.0	661.0	14.6
الكويت	5907.5	1931.8	32.7
لبنان	4152.9	855.6	20.6
ليبيا	3345.0	839.3	25.1
مصر	21021.3	3209.9	15.3
المغرب	15446.0	943.2	6.1
موريتانيا	1564.2	86.8	5.6
اليمن	3597.0	899.9	25.0

المصـدر: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السـنوي للإحصـاءات الزراعية العربية، موقع شـبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، www.aoad.org، أعداد متفرقة.

نسبة تغطية الصادرات للواردات بالدول العربية:

تعد من أهم المؤشـــرات لتقدير كفاءة التجارة الخارجية لتحديد مدي العجز أو الفائض في الميزان التجاري، ويتبين من الجدول رقم (19) أن قيمة الصادرات العربية الكلية تغطي نحو 113% من إجمالي قيمة الواردات العربية وذلك كمتوسـط للفترة (2016–2020)، أى أن هناك فائضـا في الميزان التجاري حيث بلغ متوسط حوالي 108904 مليون دولار خلال فترة الدراسة.

بينما يبين نفس الجدول أن إجمالي قيمة الصـادرات الزراعية العربية لا تغطي سـوي نحو 37% من إجمالي قيمة الواردات الزراعية العربية كمتوسط للفترة السابقة، وأن الميزان التجاري الزراعي العربي البينى حقق عجز بلغ حوالي 75758 مليون دولار، أما بالنسـبة لمختلف الدول العربية يتبين من نفس الجدول أن الميزان التجاري الزراعي للدول العربية قد حقق أعلي فائضـا في كل من موريتانيا، المغرب بنسـب تغطية بلغت نحو 150%، 133% علي الترتيب، أما بالنسبة لباقي الدول العربية فقد انخفضت نسبة تغطية الصادرات للواردات مما يعنى وجود عجز فى الميزان التجارى الزراعى حيث بلغت نحو 75% في السـودان، وقد كانت أقل تغطية في العراق بنحو 1.8% كمتوسط للفترة السالفة. تليها فى ذلك كل من تونس والأمارات بنسب تغطية 72% ، 65% ، ثم قطر ،عمان، الأردن،مصـر بنسـب بلغت حوالى 43.8%، 41.5%، 39.9% ،37% على الترتيب.

وبوجه عام يمكن القول أن أعلى نسبة عجز كانت فى فلسطين وأقلها كانت فى السودان خلال نفس فترة الدراسة.

بينما يبين نفس الجدول أن إجمالي قيمة الصادرات الزراعية العربية البينية لا تغطي سوي نحو 98% من إجمالي قيمة الواردات الزراعية العربية البينية كمتوسط للفترة السابقة، وأن الميزان التجاري الزراعي العربي البينى حقق عجز بلغ حوالي 315 مليون دولار، أما على مسـتوى الدول العربية فيتضـح من نفس الجدول أن الميزان التجاري الزراعى البينى لم يحقق فائضـاً إلا في كل من مصـر، السـودان، الأمارات، تونس، الأردن،المغرب بنسـبة بلغت نحو 383%، 311%، 291%، 240%، 171%، 119% علي الترتيب، ويقترب الميزان التجاري الزراعى البينى للتعادل في كل من لبنان ، البحرين بنسـبة بلغت نحو 86%، 81% علي الترتيب. أما بالنسـبة لباقي الدول العربية فلم تسـتطع الصـادرات الزراعية للدول العربية تغطية الواردات الزراعية للدول العربية إلا بحد أقصي بلغ نحو 79% في السعودية وحد أدني بلغ نحو 1.3% في ليبيا.

مما سـبق يتبين إنخفاض نسـبة تغطية الصـادرات للواردات فى إجمالى الزراعة العربية عن التجارة الزراعية البينية ، مما يعنى زيادة الواردات من الدول غير العربية عن الدول العربية فيما بينها، مما يعنى زيادة الأعتماد على الدول غير العربية فى حصـول الدول العربية على غذائها. مما يمثل خطرا كبيرا على الأمن الغذائى العربى، ومما يعرضـه للتيعية للدول الأجنبية.هذا وجدير بالذكر أن وجود فائضـا فى الميزان التجارى للتجارة العربية الكلية، بينما يوجد عجزا فى الميزان التجارى الزراعى، فإن ذلك يعنى أن الصادرات العربية تكون غير زراعية ،حيث تمثل قيمة صادرات البترول النسبة الأكبر منها، وهذا يتضح من الدول التى بها فائضا فهى الدول المصدرة للبترول. ومما سبق يتضح مدى أهمية تنمية التجارة الزراعية البينية للدول العربية.

جدول رقم (19) نسبة تغطية الصادرات للواردات الكلية والزراعية الكلية والزراعية البينية العربية لمتوسط الفترة (2016-2020) (مليون دولار)

الدول	التجارة العربية الكلية			التجارة العربية الزراعية			التجارة العربية الزراعية البينية		
	صادرات	واردات	% التغطية	صادرات	واردات	% التغطية	صادرات	واردات	% التغطية
الأردن	7546.8	18096.9	41.7	1590.7	3989.7	39.9	1095.3	921.0	118.9
الإمارات	315887.0	263405.3	119.9	11563.6	17895.0	64.6	6128.0	2102.8	291.4
البحرين	13579.3	17355.9	78.2	739.5	1833.9	40.3	443.6	546.9	81.1
تونس	14523.0	20255.1	71.7	1761.9	2443.7	72.1	403.8	168.2	240.1
الجزائر	33057.4	43422.6	76.1	1094.4	9573.7	11.4	173.9	238.6	72.9
جزر القمر	56.5	303.9	18.6	36.1	101.1	35.7	4.0	18.1	22.2
جيبوتي	165.5	5159.8	3.2	84.0	1216.5	6.9	41.8	290.6	14.4
السعودية	224357.2	133485.8	168.1	4599.7	20026.1	23.0	3156.5	4018.5	78.6
السودان	3954.7	8938.3	44.2	1846.9	2461.9	75.0	1029.0	331.2	310.7
سوريا	798.3	5784.1	13.8	575.8	1933.8	29.8	353.3	485.0	72.8
الصومال	445.0	3574.0	12.5	308.6	1755.0	17.6	241.1	593.4	40.6
العراق	72551.2	45731.5	158.6	193.2	10793.9	1.8	98.7	1851.2	5.3
عمان	34375.0	24368.3	141.1	1594.5	3843.7	41.5	909.7	1901.5	47.8
فلسطين	1061.1	6086.8	17.4	229.5	1580.4	14.5	57.1	107.1	53.3
قطر	68236.8	29913.1	228.1	1379.3	3150.7	43.8	19.1	641.9	3.0
الكويت	55558.7	32305.5	172.0	594.4	5313.1	11.2	457.6	1474.2	31.0
لبنان	3437.8	17855.5	19.3	728.2	3424.8	21.3	394.3	461.3	85.5
ليبيا	19759.7	12053.8	163.9	75.6	3269.4	2.3	11.0	828.4	1.3
مصر	27918.2	73037.2	38.2	5692.8	15328.5	37.1	2544.9	665.0	382.7
المغرب	27321.5	46723.8	58.5	8810.3	6635.7	132.8	595.2	347.9	171.1
موريتانيا	2360.3	3074.5	76.8	939.0	625.2	150.2	7.1	79.7	8.9
اليمن	1545.5	8660.7	17.8	298.4	3298.7	9.0	208.9	616.4	33.9
الجملة	928496.4	819592.6	113.3	44736.2	120494.2	37.1	18374.0	18689.0	98.3

المصـــدر: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب الســنوي للإحصـــاءات الزراعية العربية، موقع شـبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، www.aoad.org، أعداد متفرقة.

هيكل التجارة الزراعية العربية البينية:

يبين الجدول رقم (20) التركيب السلعي للصادرات الزراعية البينية وفقا لكمية خلال الفترة (2016-2020) حيث يتبين أن الخضر تأتي في مقدمة الصادرات البينية العربية بنسبة تقدر بنحو 67.7% من إجمالي كمية الصادرات الزراعية البينية العربية، يليها في الترتيب مجموعة الحيوانات الحية بنحو 8.1%، ثم الفاكهة والسكر بنسب متساوية تبلغ نحو 5.4%، ثم الألبان بنسبة 3.7%، ثم الزيوت بنحو 3.3%، ثم تأتي مجموعة الحبوب بنسبة تبلغ نحو 2.5% ثم الدرنات بنسبة 0.9%، ثم البذور الزيتية ومجموعة البقول بنسب متساوية تبلغ نحو 0.8%، وتمثل باقي الصادرات الزراعية نحو 1.4% من إجمالي كمية الصادرات الزراعية البينية.

أما بالنسبة للتركيب السلعي للواردات الزراعية البينية خلال الفترة (2016-2020) فقد أتضح من الجدول أن السكر يأتي في المقدمة بنسبة تبلغ نحو 16.7% من إجمالي كمية الواردات الزراعية البينية يليها في الترتيب الفاكهة بنحو 15.3%، ثم مجموعة الخضر والزيوت بنسب متساوية تبلغ بنحو 13.5%، يليها مجموعة الألبان بنسبة 10.9%، ثم الحيوانات الحية بنحو 8.9%، مجموعة الحبوب بنحو 8.4%، البذور الزيتية ومجموعة البقوليات بنحو 2.5%، وتمثل باقي الواردات الزراعية الأخرى نحو 7.6% من إجمالي كمية الواردات الزراعية البينية.

جدول رقم (20) الأهمية النسبية لمتوسط كمية الصادرات والواردات من المجموعات السلعية الداخلة في التجارة العربية الزراعية البينية خلال الفترة (2016-2020)

الكمية: ألف طن

المجموعة السلعية	الصادرات		الواردات	
	الكمية	%	الكمية	%
الحبوب	901.6	2.5	755.8	8.4
بذور زيتية	281.2	0.8	228.1	2.5
الزيوت	1188.7	3.3	1212.7	13.5
بقول	302.3	0.8	220.6	2.5
درنات	337.8	0.9	211.4	2.4
خضر	24330.4	67.7	1205.0	13.5
فاكهة	1927.2	5.4	1372.9	15.3
حيوانات حية	2920.7	8.1	798.6	8.9
لحوم	132.3	0.4	143.8	1.6
البان ومنتجاتها	1332.5	3.7	978.6	10.9
سكر	1941.2	5.4	1498.8	16.7
الأسماك	224.9	0.6	158.4	1.8
البيض	141.1	0.4	170.7	1.9
الإجمالي	35961.9	100.0	8955.5	100.0

المصدر: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، موقع شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، www.aoad.org، أعداد متفرقة.

أما عن التركيب السلعي للصادرات الزراعية البينية علي مستوي الدول العربية خلال الفترة (2016-2020) فيبين الجدول رقم (21) أن مصر تحتل المركز الأول بالنسبة لكمية صادرات الحبوب بنسبة تبلغ نحو 36.5% من إجمالي صادرات الحبوب البينية للدول العربية يليها الإمارات بلغت نحو25.6%، ثم يليها في الأهمية كل من عمان، الكويت ،اليمن، السعودية ،لبنان، الأردن، السودان بنسب بلغت نحو10%، 9.1%،3.8%،3%،2.9%،2.6%،2.2% علي الترتيب من إجمالي كمية صادرات الحبوب البينية للدول العربية.

بينما يتبين أن السودان تحتل المركز الأول بالنسبة لكمية صادرات البذور الزيتية حيث تمثل نحو 84.6% من إجمالي كمية صادرات البذور الزيتية البينية للدول العربية، يليها كل من مصر والإمارات بنسب بلغت نحو 6.7%، 4% لكل منهما علي الترتيب وذلك من إجمالي كمية صادرات البذور الزيتية البينية للدول العربية.

أما بالنسبة للزيوت فيتضح أن العراق تحتل المركز الأول بنسبة 53.5% من إجمالي كمية صادرات الزيوت البينية للدول العربية، يليها كل من السعودية، الإمارات، عمان،الإردن بنسب بلغت نحو، 10%، 6.8%، 5.7%،4.7% من إجمالي كمية صادرات الزيوت البينية للدول العربية لكل منهما علي الترتيب.

بينما تحتل الإمارات المرتبة الأولي في صادرات البقول حيث تمثل نحو 44.7% من إجمالي كمية صادرات البقول البينية للدول العربية، يليها كل من مصر، عمان بنسب بلغت نحو 37.7%، 6.4% لكل منهما علي الترتيب.

أما بالنسبة لكمية صادرات الدرنات فيتبين أن مصر تحتل المركز الأول بنحو 55.6% من إجمالي كمية الصادرات العربية البينية للدرنات، يليها كل من لبنان، الإمارت بنسب بلغت نحو 24.2%، 5.6% علي الترتيب.

كما يتبين من الجدول أن عمان تحتل المركز الأول في تصدير الخضر بنسبة بلغت نحو 93.7% من إجمالي كمية الصادرات العربية البينية للخضر، يليها مصر بنسبة بلغت نحو 2.3%.أما بالنسبة لتصدير الفاكهة فيتبين أن مصر تحتل المركز الأول في تصدير الفاكهة بنحو 38% من إجمالي كمية الصادرات العربية البينية للفاكهة، يليها كل من الإمارات، السعودية بنسب بلغت نحو 16.4%، 9.1% علي الترتيب. ويتضح من نفس الجدول السالف الذكر أن مصر تحتل المركز الأول في تصدير الحيوانات الحية بنسبة بلغت نحو 49.2% من إجمالي كمية الصادرات العربية البينية للحيوانات الحية، يليها كل من السودان، الأردن بنحو 28.9%، 12% علي الترتيب.

وقد تبين أن عمان تحتل المركز الأول من في تصدير اللحوم بنسبة بلغت نحو 28% من إجمالي كمية الصادرات العربية البينية للحوم، يليها كل من السعودية، الإمارات ،الاردن بنحو 26.4%، 21%، 7.4% علي الترتيب خلال الفترة المذكورة. أما عن الألبان ومنتجاتها فتبين أن السعودية تحتل المركز الأول بنسبة بلغت نحو 58.9% من إجمالي كمية الصادرات العربية البينية للألبان ومنتجاتها، يليها كل من الإمارات، مصر، الكويت بنسب بلغت نحو 19.4%، 8.4%، 5.6% لكل منهما علي الترتيب. كما اتضح من نفس الجدول أن الإمارات تحتل المرتبة الأولي في تصدير السكر بنسبة بلغت نحو 33.5% من إجمالي كمية الصادرات العربية البينية للسكر، يليها كل من الجزائر، السعودية، مصر بنسب بلغت نحو 16.9%، 16.5%،14.5% لكل منهما علي الترتيب خلال نفس الفترة سالفة الذكر.

كما اتضح من نفس الجدول أن عمان تحتل المرتبة الأولي في تصدير الأسماك بنسبة بلغت نحو 27.4% من إجمالي كمية الصادرات العربية البينية للاسماك، يليها كل من فلسطين، اليمن، البحرين، مصر بنسب بلغت نحو 21.4%، 8.3%،6.9%، 6.6% لكل منهما علي الترتيب خلال نفس الفترة سالفة الذكر. أما عن الصادرات البينية للبيض فتبين أن الأردن تحتل المركز الأول بنسبة بلغت نحو 76.3% من إجمالي كمية الصادرات العربية البينية ، يليها كل من الكويت، السعودية، عمان بنسب بلغت نحو 5.4%، 5.2%، 5.1% لكل منهما علي الترتيب.

جدول رقم (21) الأهمية النسبية لكمية الصادرات العربية الزراعية البينية من أهم المجموعات السلعية خلال الفترة (2016-2020)

%

المجموعة السلعية / الدول	الحبوب ومستحصراتها	البذور الزيتية	زيوت	بقول	درنات	خضر	فاكهة	حيوانات حية	اللحوم	ألبان ومنتجاتها	سكر	الأسماك	البيض
الأردن	2.6	0.2	4.7	0.9	0.7	1.8	5.1	12.0	7.4	0.6	0.7	0.9	76.3
الإمارات	25.6	4.0	6.8	44.7	5.6	0.3	16.4	0.1	21.0	19.4	33.5	6.5	5.0
البحرين	0.1	0.0	0.9	0.0	0.0	0.0	0.2	0.2	0.2	1.6	3.0	6.9	0.0
تونس	1.2	0.5	1.2	0.6	0.3	0.1	3.5	0.0	0.7	1.1	3.5	3.5	1.9
الجزائر	0.0	0.0	2.2	0.0	0.3	0.0	0.4	0.0	0.0	0.0	16.9	0.9	0.0
جزر القمر	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
جيبوتى	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	1.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
السعودية	3.0	0.1	10.0	0.5	2.1	0.5	9.1	0.3	26.4	58.9	16.5	5.5	5.2
السودان	2.2	84.6	0.1	1.8	0.0	0.1	0.9	28.9	7.5	0.0	0.0	5.2	0.1
سوريا	1.8	1.4	1.6	4.0	4.4	0.3	4.2	0.9	0.0	0.3	0.2	0.1	0.0
الصومال	0.1	1.9	2.0	0.1	0.0	0.0	0.5	3.9	0.3	0.0	0.0	0.9	0.0
العراق	0.2	0.0	53.5	0.5	0.0	0.0	7.0	0.2	0.0	0.0	0.1	0.2	0.0
عُمان	10.0	0.1	5.7	6.4	0.4	93.7	0.7	0.7	28.0	2.9	0.1	27.4	5.1
فلسطين	0.0	0.0	0.3	0.0	1.3	0.0	0.2	0.0	0.1	0.0	0.0	21.4	0.0
قطر	0.7	0.0	0.9	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	0.1	0.1
الكويت	9.1	0.1	1.0	0.1	0.6	0.1	2.7	1.3	3.2	5.6	0.3	0.0	5.4
لبنان	2.9	0.1	1.2	0.9	24.2	0.3	6.1	0.1	0.1	0.0	2.5	0.1	0.5
ليبيا	0.0	0.0	2.5	0.0	0.9	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.3	0.0
مصر	36.5	6.7	2.1	37.7	55.6	2.3	38.0	49.2	1.4	8.4	14.5	6.6	0.3
المغرب	0.2	0.0	1.7	1.7	3.5	0.3	2.6	0.5	0.0	0.9	8.2	2.0	0.2
موريتانيا	0.0	0.0	0.6	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	3.2	0.0
اليمن	3.8	0.3	1.0	0.0	0.1	0.2	2.3	0.0	3.6	0.2	0.0	8.3	0.0
إجمالي	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصـــدر: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب الســنوي للإحصـــاءات الزراعية العربية، موقع شـبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، www.aoad.org، أعداد متفرقة.

مما سـبق نسـتنتج أن صـادرات البينية للدول العربية لمجموعة الحبوب تتركز فى مصـر و الإمارات عمان يمثلوا أكثر من 70% من إجمالى كمية الصـادرات البينية لمجموعة الحبوب. فى حين يتمركز صـادرات البذور الزيتية فى السـودان بأكثر من 80%إجمالى كمية الصـــادرات من البذور الزيتية. وتبين أن صـــادرات الزيوت تتمركز فى العراق. فى حين تتمركز صـــادرات البقول الإمارات ومصـــر. فى حين صـــادرات البينية للدرنات مصر تمثل لوحدها 55.6% من كمية الصادرات وتمثل لبنان حوالى 24% . وصادرات الخضر تمثل عمان تقريبا 93.7 من إجمالى كمية الصـادرات البينية للخضـر. فى حين تتمركز صـادرات الفاكهة فى مصـر والإمارات . اما الحيوانات الحية يتمركز فى مصـــر والســـودان أكثر من 70% من إجمالى كمية الصـــادرات

البينية.أما اللحوم تتمركز فى عمان والسعودية والإمارات.وصادرات السكر يتمركز فى السعودية والإمارات. ومن الملاحظ أن مصر والإمارات تأتى فى مراكز متقدمة فى كثير من الصادرات البينية للمحاصبل موضع الأعتبار.

أما عن التركيب السلعي للواردات الزراعية البينية العربية علي مستوي الدول العربية خلال الفترة (2016–2020) فقد تبين من الجدول رقم (22) أن السعودية واليمن والصومال هم المستورد الرئيسي للواردات البينية من الحبوب بنسب تبلغ نحو 19.5%، 19.2%، 18.8% من إجمالي كمية الواردات البينية من الحبوب للدول العربية يليها عمان 16% من إجمالي كمية واردات الحبوب البينية للدول العربية.بينما يتبين أن السودان تحتل المركز الأول بالنسبة لكمية واردات البذور الزيتية حيث تمثل نحو 39% من إجمالي كمية واردات البذور الزيتية البينية للدول العربية، يليها كل من السعودية، مصر، لبنان، الأردن بنسب بلغت نحو 16.8%، 13.2%، 8.8%،8.7% لكل منهما علي الترتيب وذلك من إجمالي كمية واردات البذور الزيتية البينية للدول العربية.

كما تعتبر العراق المستورد الرئيسي للواردات البينية من الزيوت حيث تستورد 53%، من إجمالي كمية الواردات البينية من الزيوت للدول العربية، يليها كل من عمان، السعودية، الإمارات ، الأردن بنسب بلغت نحو 15%، 10%، 6%، 5.9% من إجمالي كمية واردات الزيوت البينية للدول العربية لكل منهما علي الترتيب. بينما تحتل السعودية المرتبة الأولي في استيراد البقول حيث تستورد نحو 25% من إجمالي كمية واردات البقول البينية للدول العربية، يليها كل من عمان، الصومال، العراق بنسب بلغت نحو 18%، 7.5%، 7%، 8.5% لكل منهما علي الترتيب من إجمالي كمية الواردات البينية من البقول.أما بالنسبة للواردات البينية من الدرنات فتبين أن الإمارات هي المستورد الرئيسي لها حيث تستورد منها نحو 38% من إجمالي كمية الواردات العربية للدرنات، يليها كل من الكويت، لبنان ، عمان بنسب بلغت نحو 21.7%، 20.7%، 15.9% علي الترتيب. كما تعتبر السعودية المستورد الرئيسي للواردات البينية من الخضر حيث تستورد نحو 36%، يليها كل من الإمارات، مصر، الكويت حيث تستورد كل منها نحو 16%، 13%، 11.9% علي الترتيب من إجمالي كمية الواردات البينية من الخضر. كما تعتبر السعودية المستورد الرئيسي من الواردات البينية للفاكهة بنسبة بلغت 30% من إجمالي كمية الواردات البينية للفاكهة للدول العربية، يليها كل من الإمارات، مصر ،الكويت، الإردن بنسب بلغت نحو 26%، 17%، 8.3%، 7% لكل منها علي الترتيب. كما تعتبر الكويت المستورد الرئيسي للواردات البينية من الحيوانات الحية حيث تستورد نحو 59% منها، يليها البحرين ،السعودية حيث تستورد كل منها نحو 24%، 18.9% من إجمالي كمية الواردات البينية من الحيوانات الحية. وتعتبر عمان المستورد الرئيسي للواردات البينية من اللحوم حيث تستورد نحو 47% منها، يليها كل من الإمارات، السعودية بنسبة 16.9%، 15.2%من إجمالي كمية الواردات البينية من اللحوم لكل منها علي الترتيب.وتعتبر عمان المستورد الرئيسي من الألبان ومنتجاتها حيث تستورد نحو 28.5% من إجمالي كمية الواردات البينية من الألبان ومنتجاتها، يليها كل من الإمارات، السعودية، الكويت حيث تستورد كل منها نحو 25.5%، 17.3%، 11.7%، من إجمالي كمية الواردات البينية من الألبان ومنتجاتها. وبالنسبة للواردات البينية من السكر تعتبر السودان المستورد الرئيسي للسكر بنسبة بلغت 23.8%، يليها كل من الأردن، سوريا، اليمن، ليبيا بنسب بلغت نحو 16%، 10.3%، 8.1%، 7.9% من إجمالي كمية الواردات البينية من السكر لكل منها علي الترتيب وذلك خلال الفترة السالفة الذكر.

مما سبق يستنتج أن الواردات البينية للدول العربية لمجموعة الحبوب تتركز فى السعودية واليمن الصومال وعمان حيث يمثلوا أكثر من 75% من إجمالى كمية الواردات البينية لمجموعة الحبوب. فى حين تتمركز واردات البذور الزيتية فى السودان والسعودية ومصر بأكثر من نصف إجمالى كمية الواردات من البذور الزيتية. وتبين أن واردات الزيوت تتمركز فى العراق و عمان. فى حين تتمركز واردات البقول فى السعودية وعمان والصومال بنسبة تقترب لنصف إجمالى كمية الواردات من البقول. فى حين الواردات البينية للدرنات الإمارات تمثل تقريبا ثلث كمية الواردات وتمثل لبنان و الكويت حوالى النصف أيضا. وواردات الخضر تمثل

السعودية الإمارات تقريبا نصف إجمالى كمية الواردات البينية للخضر. فى حين تتمركز صادرات الفاكهة فى السعودية والإمارات. اما الحيوانات الحية يتمركز فى الكويت وحدها 59% من إجمالى كمية الواردات البينية.أما اللحوم تتمركز فى عمان و الإمارات والسعودية .وواردات السكر يتمركز فى عمان والإمارات.

ومن الملاحظ هيكل الصـــادرات البينية الزراعية تتمركز فيها بعض الدول العربية والبعض الأخر تتمركز فيها الواردات البينية الزراعية ،من الممكن الدول التى تتمركز فيها الصادرات أن تسد الفجوة فى الدول التى تستورد نفس المحاصيل وذلك يكون قد تحقق معظمة للتبادل الزراعى العربى البينى.

جدول رقم (22) الأهمية النسبية لكمية الواردات العربية الزراعية البينية من أهم المجموعات السلعية خلال الفترة (2016-2020)

%

المجموعة السلعية / الدول	الحبوب ومستحصراتها	البذور الزيتية	زيوت	بقول	درنات	خضر	فاكهة	حيوانات حية	اللحوم	ألبان ومنتجاتها	سكر	الأسماك	البيض
الأردن	3.9	8.7	5.9	1.6	5.8	2.5	7.0	10.3	1.2	6.4	16.0	2.4	0.2
الإمارات	1.2	6.4	6.0	3.7	37.6	16.1	25.9	1.9	16.9	25.5	1.8	43.4	3.6
البحرين	0.8	0.1	1.1	3.5	4.0	6.2	2.4	24.4	4.1	7.8	2.4	5.9	2.7
تونس	0.5	6.5	0.3	5.1	2.6	1.0	1.1	0.1	0.2	0.0	4.7	4.7	0.0
الجزائر	0.6	1.9	2.1	9.1	0.0	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0	0.4	2.8	0.0
جزر القمر	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0
جيبوتى	2.5	0.0	0.2	6.2	0.0	0.1	0.6	0.0	0.1	0.5	2.5	0.0	0.1
السعودية	19.5	16.8	10.1	24.9	8.4	35.9	30.4	18.9	15.2	17.3	8.8	45.1	4.7
السودان	0.8	39.1	0.1	2.5	0.2	0.1	1.2	0.6	0.3	0.8	23.8	0.0	0.0
سوريا	6.1	3.6	1.2	4.0	7.8	0.4	1.8	0.0	0.0	0.3	10.3	0.0	0.0
الصومال	18.8	0.6	2.3	7.5	0.2	0.1	0.9	0.0	1.3	2.6	2.8	0.6	0.0
العراق	3.1	2.0	52.7	7.0	6.8	1.3	8.1	0.3	4.9	10.8	1.7	0.3	8.1
عُمان	16.0	0.9	15.1	18.1	15.9	7.8	9.0	2.9	46.9	28.5	5.6	12.2	73.2
فلسطين	0.3	0.5	0.2	0.5	0.0	0.1	0.1	0.2	0.0	0.5	7.9	0.0	0.0
قطر	4.4	1.0	1.8	3.4	4.8	5.9	2.6	0.8	7.8	4.5	2.3	5.6	8.0
الكويت	0.8	1.3	1.5	4.0	21.7	11.9	8.3	59.3	8.6	11.7	3.2	3.3	0.3
لبنان	0.6	8.8	1.9	1.6	20.7	5.7	1.9	0.1	0.5	2.6	5.8	1.9	0.0
ليبيا	5.2	0.4	3.5	2.6	0.3	4.4	1.1	0.0	0.4	4.2	7.9	0.9	1.5
مصر	0.8	13.2	0.4	2.1	0.0	13.3	17.0	7.1	0.6	0.3	0.8	14.1	0.0
المغرب	0.1	2.9	1.4	2.2	0.0	0.2	3.5	0.0	0.1	0.2	0.2	0.9	0.0
موريتانيا	0.3	0.0	0.7	0.0	1.8	5.7	0.4	0.0	0.4	1.9	3.9	0.0	0.8
اليمن	19.2	2.0	1.2	1.5	0.1	1.5	5.5	0.0	7.2	5.1	8.1	0.5	1.8
إجمالي	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصـــدر: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب الســنوي للإحصــاءات الزراعية العربية، موقع شــبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، www.aoad.org، أعداد متفرقة.

يستنتج من نتائج الفصل الاتى:

- يمكن القول أن دول شـــمال أفريقيا كانت نســـبة قيمة التجارة العربية الزراعية البينية من قيمة إجمالى التجارة العربية الزراعية منخفضــة، وقد يفســر ذلك أو يوضــح أن النســبة الأكبر من تجارتها الزراعية توجه إلى الدول الغير عربية (بحكم موقعها وتوافر الموانى بها على البحر المتوســط ،حيث يســهل لها ذلك عمليات النقل وخاصــة بالنسـبة لدول المغرب العربى والدول التى تدخل ضـمن دول حوض البحر المتوسط ، إلا أن مصر تتمتع بميزة إضافية أومنفردة عن تلك الدول وهى موقعها أيضا بالنسبة للبحر الأحمر الذى يربط بينها وبين الدول العربية بآسيا (وخاصة دول الخليج التى تعتمد تجارتها أساسا على النفط) وبالتالى تمثل الواردات الزراعية نسـبة كبيرة من واردتها ومن الممكن أن تسـتفيد مصـر من قرب المســافة وســهولة النقل (برى وبحرى) لهذه الدول عن الدول الغير عربية ،مما يلزم التركيز على تنمية التجارة البينية الزراعية العربية وخاصة بالنسبة لمصر.

الفصل الرابع
تقييم التجارة الزراعية البينية العربية بإستخدام نموذج الجاذبية

تمهيد

طرأت على الساحة الدولية الكثير من المتغيرات الاقتصادية تمثلت بعضها فى إقامة تكتلات اقتصادية التى أصبحت أداة لتعظيم قدرة أطراف هذه الاتفاقيات والاستفادة منها لتنمية قدرتها الاقتصادية والتجارية، ونتيجة للتقلبات واسعة النطاق فى المتغيرات الاقتصادية والسياسية العالمية واتساع نطاق تأثير الاتفاقيات الاقتصادية العالمية فقد ارتبطت التجارة الخارجية للدول العربية بقوى السياسة العالمية أكثر من ارتباطها بقوى السوق العربية، الأمر الذى انعكس على ضآلة معدلات التبادل التجارى العربى البينى. وجدير بالذكر أنه بالرغم من الصور المختلفة للمعاهدات والقرارات والاتفاقيات العربية التى استهدفت تحسين ظروف التبادل العربى البينى بصفة عامة والزراعى بصفة خاصة إلا انه لا زالت الأبواب العربية مفتوحة على مصراعيها للواردات من مختلف الدول والاتفاقيات، وبالتالى فإن واقع التبادل الزراعى البينى لا يزال دون إمكانياته الفعلية. ومن هذا المنطلق سوف يتم استعراض بعض هذه المتغيرات المتمثلة فى الاتفاقيات الاقتصادية للدول العربية ومعرفة تأثير المسافة بين الدول وسعر الصرف وأخيرا تأثير جائحة كورونا حيث أن إلقاء الضوء على مثل هذه العوامل والمحددات يساعد على وضع مقترحات وسياسات لتفعيل مثل هذه الاتفاقيات العربية بالتالى تنمية التجارة البينية العربية.

توصيف النموذج المستخدم:

وفقا لنموذج الجاذبية المستخدم فى التجارة، فان كمية التجارة أوالصادرات أو الواردات بين دولتين (X_{ij}) عبارة عن دالة فى الناتج المحلى الإجمالى (GDP) لكل من الدولتين وعدد السكان فى كل منهما وكذلك المسافة الجغرافية بينهما (بين عاصمتى الدولتين، أو المراكز التجارية) بالاضافة الى مجموعة من المتغيرات الصورية كالاتى:

$$X_{ij} = \beta_0 Y_i^{\beta 1} Y_j^{\beta 2} N_i^{\beta 3} N_j^{\beta 4} D_{ij}^{\beta 5} A_{ij}^{\beta 6} u_{ij} \qquad (1)$$

حيث: X_{ij} تشير الى كمية التجارة أوالصادرات أو الواردات بين كل دولتين، Y_i، Y_j تشيران الى الناتج المحلى الإجمالى لكل من الدولة المصدرة والمستوردة على الترتيب، N_i، N_j تشيران الى عدد السكان لكل من الدولة المصدرة والمستوردة على الترتيب، D_{ij} تشير الى المسافة بين عاصمتى الدولتين (او المراكز التجارية)، بينما تمثل A_{ij} أى عوامل أخرى مساعدة اومعيقة للتجارة بين البلدين، u_{ij} حد الخطأ. وهناك صياغة بديلة للمعادلة (1) تستخدم متوسط دخل الفرد بدلاً من عدد السكان.

$$X_{ij} = \gamma_0 Y_i^{\gamma 1} Y_j^{\gamma 2} YH_i^{\gamma 3} YH_J^{\gamma 4} D_{ij}^{\beta 5} A_{ij}^{\beta 6} u_{ij} \qquad (2)$$

حيث: YH_i، YH_j تشيران الى الدخل الفردى فى كل من الدولة المصدرة والمستوردة على الترتيب. وتعتبر المعادلة (1) والمعادلة (2) متساويتان اذا كانت المعاملات كالاتى:

$$\beta_3 = -\gamma_3 \; ; \; \beta_4 = -\gamma_4 \; ; \; \beta_1 = \gamma_1 + \gamma_3 \; ; \; \beta_2 = \gamma_2 + \gamma_4$$

وتوصيف المعادلة الثانية عادة مايستخدم فى حالة تقدير الصادرات الثنائية لمنتجات محددة. بينما توصيف المعادلة الاولى يستخدم فى حالة تقدير مجموع الصادرات.

وفى حالة التقدير فانه يمكن التعبير عن النموذج (1) فى الصورة الخطية كما يلى:

$$\log X_{ij} = \beta_0 + \beta_1 \log Y_i + \beta_2 \log Y_j + \beta_3 \log N_i + \beta_4 \log N_j + \beta_5 \log D_{ij} + u_{ij} \qquad (3)$$

حيث: log تشير الى أن المتغيرات فى الصورة اللوغاريتمية.

وقد تم استخدام الصيغة التالية عند التقدير:

$$\log Xij = \beta_0 + \beta_1 \log Y_i + \beta_2 \log Y_j + \beta_3 \log N_i + \beta_4 \log N_j + \beta_5 \log Dis_{ij} + \beta_6 \log Ydif_{ij} + \beta_7 \log R + \beta_8 Dumm_1 + u_{ij} \qquad (4)$$

حيث[4]: تشير $Ydif_{ij}$ الى مربع الفروق للناتج المحلى الإجمالى للدولة المصدرة والمستوردة، وتشير R الى

سعر الصرف للدولة المصدرة مقابل وحدة واحدة من عملة الدولة المستوردة ، وتشير $Dumm_1$ الى متغير صورى يأخذ القيمة واحد فى حالة أنضمام الدولة لتكتل ، صفر فى حالة عندم أنضمام الدولة لتكتل .

وقد اعتمد التحليل على بيانات 21 دولة (دول عربية) خلال الفترة (2018–2020) وبالتالى بلغ عدد المشاهدات 63 مشاهدة. ومن ذلك يتضح أن البيانات عبارة عن Panel Data أى بيانات مختلطة بين بيانات مقطعية وبيانات زمنية، وهذا النوع من البيانات يكون أكثر فائدة فى تحديد العلاقة المناسبة بين المتغيرات خلال الزمن، هذا بالاضافة الى أنها تمكن من القدرة على مراقبة التأثيرات الفردية لكل زوج من الشركاء التجاريين، والتى عندما تهمل فان طريقة المربعات الصغرى OLS ستكون متحيزة اذا كانت هذه التأثيرات الفردية مرتبطة مع معاملات الانحدار.

لذلك فقد تم استخدام طريقة التقدير للبيانات المختلطة Pooled Estimation وهى تتم بطريقتين: الاولى Random Effects Model (REM) وهو يستخدم عندما يكون التدفق التجارى بين عينة من الشركاء التجاريين محدد عشوائيا، أما الثانى Fixed Effects Model (FEM) ويكون أفضل من السابق عند تقدير التدفقات التجارية بين الدول المحددة سابقا ، وقد تم استخدام النموذج المقدر والافضل من الناحتين الاحصائية (معنويات المعالم والنموذج، والمشاكل المرتبطة به) والاقتصادية (الاشارات المتوقعة، حجم المعالم اذا كانت محددة الحجم) فى تقدير حجم التجارة.

سيتم قياس أثر الاتفاقيات الدولية والإقليمية على إجمالى التجارة لبعض الدول العربية (التى توفرت لها بيانات) باستخدام نموذج الجاذبية [1]، والذى شاع استخدامه لقياس وتحليل الاتفاقيات التجارية التفضيلية بين الدول وأثرها على التدفقات التجارية ، ويستخدم هذا النموذج حاليا بنجاح فى توضيح أنواع التدفقات الإقليمية والدولية سواء فى الهجرة أو التجارة الدولية بالإضافة للاستخدامات الأخرى. وفى الصورة الأساسية للنموذج يفترض أن كمية التجارة بين دولتين تزيد بزيادة الناتج المحلى الإجمالى لهما وانخفاض تكاليف النقل بينهما وبصغر المسافة بين مراكزهما الاقتصادية، كما تم إدخال السكان كمقياس تقليدى لحجم الدولة وسمى نموذج الجاذبية المطور، كما أدخل فيه الدخل الفردى وقد يتضمن فيه نسبة العمل إلى رأس المال فى الدولة المصدرة.

الاشارات المتوقعة لمتغيرات النموذج:

يشيرالمستوى المرتفع للناتج المحلى الإجمالى فى الدولة المصدرة الى مستوى مرتفع من الانتاج والذى يزيد من تيسر وجود السلع للتصدير، لذلك فانه من المتوقع أن تكون β_1 موجبة. ومن المتوقع ان تكون قيمة المعامل β_2 للمتغير Y_j موجبة لانه فى وجود مستوى مرتفع من الناتج المحلى الإجمالى فى الدولة المستوردة يمكن زيادة حجم الاستيراد. بينما تقدير معامل السكان للدولة المصدرة β_3 فانه من الممكن ان يكون موجب أوسالب (غير محددة) ويعتمد ذلك على حجم صادرات الدولة . اما بالنسبة لمعامل السكان للدولة المستوردة β_4 فاشارته تكون ايضا موجبة أو سالبة لنفس السبب. بينما من المتوقع ان يكون معامل المسافة سالب لانه يعبر عن كل المصادر المحتملة للتكلفة التجارية، وعموما فان نموذج الجاذبية يستخدم المسافة لتمثيل التكاليف التجارية، كما تم ادخال متغير سعر الصرف للنموذج لوجود البعد الزمنى فى التحليل، ومن المتوقع أن تكون اشارته سالبة.

نموذج الجاذبية المستخدم :

$$T_{aijt} = a_0 \log Y_{it}^{a1} \log Y_{jt}^{a2} \log N_{it}^{a3} \log N_{jt}^{a4}$$

$$\log dis_{ijt}^{a5} \log R_{ijt}^{a6} Li_{jt}^{a7} P_{jt}^{a8} F_{ijt}^{a9}$$

[1] **د.** عبدالوكيل محمد أبوطالب، **أثر التوسع فى الاتحاد الاوروبى على التجارة الزراعية المصرية بين الواقع والمأمول** ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، المجلد 17، العدد الرابع ، ديسمبر 2007 .

حيث

T_{aijt} : قيمة التبادل التجارى (اجمالى التجارة أو الصادرات أو الواردات) من الدولة i الى الدولة j فى السنة t.

a_0 : ثابت المعادلة.

Y_i : الناتج المحلى الإجمالى فى الدولة i .

Y_j : الناتج المحلى الإجمالى للدول j.

N_i :عدد السكان فى الدولة i .

N_j : عدد السكان للدول j.

dis_{ij} : مسافة جغرافية بين الدولة المستوردة أو المصدرة.

R_{ij} : سعر الصرف .

$Lijt$: متغير صورى يعبر عن تكتل الأغادير.

P_{jt} : متغير صورى يعبر عن سوق العربية المشتركة

F_{ij} : متغير صورى يعبر عن جائحة كورونا

تطبيق النموذج:

أولا : التجارة الزراعية البينية للأردن.

يتضح من الجدول (23) انه بزيادة الناتج المحلى الإجمالى لدول العربية 1% تزيد قيمة التجارة البينية الزراعية للأردن بنحو 35.7%، وبزيادة المسافة بنحو 1% تقل التجارة بنحو 0.59%. ويتضح عندما يزداد عدد سكان دول العربية بنحو 1% تزيد قيمة التجارة الزراعية البينية للأردن بنحو 0.34%. وعندما يزيد سعر الصرف تتناقص قيمة التجارة الزراعية البينية للأردن بنحو 0.07%. كما تشيرالإشارة السالبة للمتغير الصورى المعبر عن التفضيلات التجارية بين الأردن و دول (الأغادير) إلى أن تلك الأتفاقية محولة للتجارة، أى أن الأردن تحصل على السلع الزراعية من هذه الدول بتكلفة أعلى. كما تشير الإشارة الموجبة للمتغير الصورى المعبر عن التفضيلات التجارية بين الأردن ومنطقة التجارة الحرة العربية إلى أن تلك التفضيلات خالقة للتجارة. كما يتضح أن جائحة كورونا لها تأثير إيجايى على التجارة الزراعية البينية للأردن. كما بلغ معامل التحديد المعدل حوالى 0.69 للنموذج ، مما يعنى أن المتغيرات الداخلة فى النموذج تفسر حوالى 69% من التغير فى المتغير التابع، والباقى يرجع الى عوامل غير مقيسة فى النموذج.

ثانيا : التجارة الزراعية البينية للبحرين.

يشير الجدول (24) انه بزيادة الناتج المحلى الإجمالى لدول العربية 1% تزيد قيمة التجارة البينية الزراعية للبحرين بنحو 0.53%، كما أنه بزيادة عدد سكان البحرين 1% تزداد قيمة التجارة الزراعية البينية بنحو 9.1%، وبزيادة المسافة بنحو 1% تقل قيمة التجارة البينية الزراعية بنحو 0.57%.

كما تشير الإشارة الموجبة للمتغير الصورى المعبر عن التفضيلات التجارية بين البحرين ومنطقة التجارة الحرة العربية ومجلس التعاون لدول الخليج إلى أن تلك التفضيلات خالقة للتجارة. كما ثبتت معنوية كل المتغيرات فيما عدا متغير الناتج المحلى الإجمالى للبحرين ،عدد السكان البحرين، عدد سكان الدول العربية. كما بلغ معامل التحديد المعدل حوالى 0.27 للنموذج ، مما يعنى أن المتغيرات الداخلة فى النموذج تفسر حوالى 27% من التغير فى المتغير التابع، والباقى يرجع الى عوامل غير مقيسة فى النموذج.

مما سبق تبين أن التجارة الزراعية البينية للبحرين تتأثر بالناتج المحلى لدول المستورد ،ومنظمة التجارة الحرة العربية، المسافة كعوامل جذب . وسعر الصرف كعامل طرد، بينما لم يثبت تأثير الناتج المحلى الإجمالى وعدد السكان للبحرين.

جدول (23): نتائج تحليل النموذج التجارة الزراعية البينية للأردن خلال الفترة (2018-2020)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	132.62	31.87	4.16	0.000
YI	35.70	12.65	2.82	0.005
YJ	1.13	0.07	15.28	0.000
NI	-75.52	18.86	-4.00	0.000
NJ	0.34	0.10	3.43	0.001
DIS	- 0.59	0.05	11.66	0.000
R	-0.07	0.04	-1.87	0.062
ALGA	-1.07	0.11	-10.17	0.000
AFTA	0.76	0.11	7.11	0.000
COV	1.08	0.30	3.56	0.000
R-squared	0.700872	Mean dependent	3.877009	
Adjusted R-squared	0.69206	S.D. dependent	1.43466	
S.E. of regression	0.796127	Schwarz criterion	2.545655	
Sum squared resid	387.2625	Durbin-Watson	1.125058	
F-statistic	79.5336			
Prob(F-statistic)	0			

حيث :

Y_i : الناتج المحلى الإجمالى للأردن.

Y_j : الناتج المحلى الإجمالى لباقى الدول العربية.

N_i :عدد السكان فى الأردن.

N_j : عدد السكان فى لباقى الدول العربية.

dis_{ij} : أقرب مسافة جغرافية بين الدولة المستوردة أو المصدرة.

R_{ij} : سعر الصرف .

ALGA: اتفاقية الأغادير.

AFTA: منطقة التجارة الحرة العربية

COV: جائحة كورونا.

جدول (24): نتائج تحليل النموذج التجارة الزراعية البينية للبحرين خلال الفترة (2018-2020)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-45.67	1481775.0	0.00	1.00
YI	3.35	521253.10	0.00	1.00
YJ	0.53	0.12	4.56	0.00
NI	9.06	282679.80	0.00	1.00
NJ	-0.20	0.16	-1.22	0.22
DIS	0.57-	0.06	8.88-	0.00
R	-0.20	0.06	-3.68	0.00
ALGA	0.05	0.15	-0.33	0.74
AFTA	1.14	0.15	7.47	0.00
COV	0.40	18266.56	0.00	1.00
R-squared	0.292243	Mean dependent	3.375911	
Adjusted R-squared	0.269932	S.D. dependent	1.332744	
S.E. of regression	1.13875	Akaike info criterion	3.129413	
Sum squared	740.4455	Durbin-Watson	0.73246	
F-statistic	13.09857			
Prob(F-statistic)	0			

حيث :

Y_i : الناتج المحلى الإجمالى للبحرين.

Y_j : الناتج المحلى الإجمالى لباقى الدول العربية.

N_i :عدد السكان فى البحرين.

N_j : عدد السكان فى لباقى الدول العربية.

dis_{ij} : أقرب مسافة جغرافية بين الدولة المستوردة أو المصدرة.

R_{ij} : سعر الصرف .

ALGA: اتفاقية الأغادير.

AFTA: منطقة التجارة الحرة العربية

COV: جائحة كورونا.

ثالثا : التجارة الزراعية البينية الجزائر.

يشـــير الجدول (25) انه بزيادة الناتج المحلى الإجمالى لدول العربية 1% تزيد قيمة التجارة البينية الزراعية للجزائر بنحو 1.5%، وبزيادة المســافة بنحو 1% تقل التجارة البينية الزراعية بنحو 0.7%. وعندما يزيد سـعر الصـرف تقل قيمة التجارة الزراعية البينية للجزائر بنحو 0.10% ولكن لم يثبت معنوية ذلك، وتبين أبضـــا انه بزيادة عدد الســـكان للدول العربية الأخرى تقل التجارة البينية الزراعية للجزائر بنســـبة بلغت نحو 0.5%.

كما تشـير الإشـارة الموجبة للمتغير الصـورى المعبر عن التفضـيلات التجارية بين الجزائر واتفاقية الأغادير إلى أن تلك التفضـيلات خالقة للتجارة كما تشـير العلاقة السـالبة بين المتغير الصـورى المعبر عن النفضـيلات التجارية بين الجزائر منطقة التجارة الحرة العربية بأنها طاردة للتجارة مما يعنى أن الجزائر تحصـل على السـلع الزراعية من خلال هذه الإتفاقية بتكلفة أعلى. كما يتضـح أن جائحة الكورونا ليس لها تأثير على التجارة الزراعية البينية للجزائر.

كما بلغ معامل التحديد المعدل حوالى 0.40 للنموذج ، مما يعنى أن المتغيرات الداخلة فى النموذج تفسر حوالى 40% من التغير فى المتغير التابع، والباقى يرجع الى عوامل غير مقيسة فى النموذج.

مما سبق يتبين أن التجارة الزراعية البينية للجزائر تتأثر عكسيا بسعر الصرف والمسافة وعدد السكان، وطرديا أو أيجابيا بالناتج المحلى الأجمالى للدول العربية مع اتفاقية الأغادير.

جدول (25): نتائج تحليل النموذج التجارة الزراعية البينية للجزائر خلال الفترة (2018-2020)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	649.76	336.25	1.93	0.05
YI	-3.89	4.56	-0.85	0.39
YJ	1.47	0.15	9.71	0.00
NI	6.-13	67.78	-2.02	0.04
NJ	-0.54	0.20	-2.68	0.01
DIS	0.70-	0.12	5.62-	0.00
R	-0.10	0.07	-1.41	0.16
ALGA	2.89	0.19	15.09	0.00
AFTA	-1.54	0.29	-5.38	0.00
COV	0.96	0.60	1.61	0.11
R-squared	0.408314	Mean dependent	2.565098	
Adjusted R-squared	0.390883	S.D. dependent	1.957032	
S.E. of regression	1.527384	Akaike info criterion	3.714684	
Sum squared	1425.402	Durbin-Watson stat	0.890143	
F-statistic	23.4246			
Prob(F-statistic)	0			

حيث :

Y_i : الناتج المحلى الإجمالى للجزائر.

N_i :عدد السكان فى الجزئر.

dis_{ij} : أقرب مسافة جغرافية بين الدولة المستوردة أو المصدرة.

ALGA: اتفاقية الأغادير.

COV: جائحة كورونا.

Y_j : الناتج المحلى الإجمالى لباقى الدول العربية.

N_j : عدد السكان فى لباقى الدول العربية.

R_{ij} : سعر الصرف .

AFTA: منطقة التجارة الحرة العربية

رابعا : التجارة الزراعية البينية للسودان.

يشير الجدول (26) أنه بزيادة الناتج المحلى الإجمالى للسودان 1% تزداد قيمة التجارة الزراعية البينية بنحو 120% ، كما تبين انه بزيادة الناتج المحلى الإجمالى لدول العربية 1% تزيد قيمة التجارة البينية الزراعية للسودان بنحو 0.76%، وبزيادة المسافة بنحو 1% تقل التجارة البينية الزراعية بنحو 1.2%. كما تشير الإشارة الموجبة للمتغير الصورى المعبر عن التفضيلات التجارية بين السودان ومنطقة التجارة الحرة العربية إلى أن تلك التفضيلات خالقة للتجارة .كما يتضح أن جائحة كورونا لها تأثير إيجابى على التجارة الزراعية البينية للسودان.

كما بلغ معامل التحديد المعدل حوالى 0.47 للنموذج ، مما يعنى أن المتغيرات الداخلة فى النموذج تفسر حوالى 47% من التغير فى المتغير التابع والباقى يرجع إلى عوامل غير مقيسة.

مما سبق يتبين أن التجارة الزراعية البينية للسودان تتأثر عكسيا بسعر الصرف والمسافة، وطرديا أو أيجابيا مع منطقة التجارة الحرة العربية،والناتج المحلى الإجمالى لدول المصدرة والمستوردة .

جدول (26): نتائج تحليل النموذج التجارة الزراعية البينية للسودان خلال الفترة (2018-2020)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
YI	120.7	65.3	1.8	0.1
YJ	0.8	0.2	4.2	0.0
NI	304.5	157.7	1.9	0.1
NJ	0.1	0.1	0.5	0.6
DIS	-1.2	0.3	-3.9	0.0
R	0.0	0.1	-0.3	0.7
AFTA	0.9	0.2	4.4	0.0
LI	0.8	0.4	2.1	0.0
COV	-0.2	0.1	-1.5	0.1
R-squared	0.5	Mean dependent var		7.1
Adjusted R-squared	0.5	S.D. dependent var		1.4
S.E. of regression	1.0	Sum squared resid		542.4
Log likelihood	-796.5	F-statistic		58.2
Durbin-Watson stat	2.5	Prob(F-statistic)		0.0

حيث :

Y_i : الناتج المحلى الإجمالى للسودان.

Y_j : الناتج المحلى الإجمالى لباقى الدول العربية.

N_i :عدد السكان فى السودان.

N_j : عدد السكان فى لباقى الدول العربية.

dis_{ij} : أقرب مسافة جغرافية بين الدولة المستوردة أو المصدرة.

R_{ij} : سعر الصرف .

ALGA: اتفاقية الأغادير.

AFTA: منطقة التجارة الحرة العربية

COV: جائحة كورونا.

خامسا : التجارة الزراعية البينية للمغرب.

يتبين من الجدول (27) انه بزيادة الناتج المحلى الإجمالى للمغرب وللدول العربية 1% تزيد قيمة التجارة البينية الزراعية للمغرب بنحو38.4%، 0.63% على الترتيب، وبزيادة المسافة بنحو 1% تقل التجارة البينية الزراعية بنحو 0.81%، وبتناقص عدد السكان للمغرب 1% تؤدى إلى زيادة التجارة البينية للمغرب بنحو 68.7% . كما تشير الإشارة الموجبة للمتغير الصورى المعبر عن التفضيلات التجارية بين المغرب ومنطقة التجارة الحرة العربية ودول الأغادير إلى أن تلك التفضيلات خالقة للتجارة، والأشارة الموجبة لجائحة كورونا تعبر عن التأثير الأيجابى لتجارة البينية بين المغرب والدول العربية. كما بلغ معامل التحديد المعدل حوالى 0.37 للنموذج ، مما يعنى أن المتغيرات الداخلة فى النموذج تفسر حوالى 37% من التغير فى المتغير التابع والباقى يرجع إلى عوامل غير مقيسة.

مما سبق يتبين أن التجارة الزراعية البينية للمغرب تتأثر عكسيا بسعر الصرف والمسافة ،عدد السكان للمغرب، وطرديا أو أيجابيا مع منطقة التجارة الحرة العربية، واتفاقية الأغادير ولكن لم يثبت تأثيرها الإيجابى ،والناتج المحلى الإجمالى لدول المصدرة والمستوردة .

جدول (27): نتائج تحليل النموذج التجارة الزراعية البينية للمغرب خلال الفترة (2018-2020)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	116.33	92.74	1.25	0.21
YI	38.35	18.65	2.06	0.04
YJ	0.63	0.10	6.12	0.00
NI	-68.72	23.25	-2.96	0.00
NJ	0.10	0.14	0.74	0.46
DIS	0.81-	0.08	10.58-	0.00
R	0.20-	0.05	3.96-	0.00
ALGA	0.17	0.15	1.07	0.28
AFTA	0.14	0.15	-0.95	0.34
COV	1.31	0.43	3.04	0.00
R-squared	0.392792	Mean dependent	3.514563	
Adjusted R-squared	0.374904	S.D. dependent	1.39472	
S.E. of regression	1.102708	Schwarz criterion	3.197187	
Sum squared	742.955	Durbin-Watson stat	0.753851	
F-statistic	21.95804			
Prob(F-statistic)	0			

حيث :

Y_i : الناتج المحلى الإجمالى للمغرب.

N_i :عدد السكان فى المغرب.

dis_{ij} : أقرب مسافة جغرافية بين الدولة المستوردة أو المصدرة.

ALGA: اتفاقية الأغادير.

COV: جائحة كورونا.

Y_j : الناتج المحلى الإجمالى لباقى الدول العربية.

N_j : عدد السكان فى لباقى الدول العربية.

R_{ij} : سعر الصرف .

AFTA: منطقة التجارة الحرة العربية

سادسا : التجارة الزراعية البينية لليمن.

يشـــير الجدول (28) أنه بزيادة الناتج المحلى الإجمالى لدول العربية 1% تزيد قيمة التجارة البينية الزراعية لليمن بنحو 2.8%، وبزيادة المســافة بنحو 1% تقل التجارة البينية الزراعية بنحو 0.16% ، وبزيادة عدد السكان للدول العربية 1% تقل التجارة الزراعية البينية بنحو 1.3%. كما تشير الإشارة السالبة للمتغير الصـــورى المعبر عن التفضـــيلات التجارية بين اليمن ومنطقة التجارة الحرة العربية إلى أن تلك التفضيلات طاردة للتجارة. والأشارة الموجبة بين المتغير الصورى المعبر عن التفضيلات التجارية بين اليمن واتفاقة الأغادير تشير إلى تلك التفضيلات خالقة للتجارة وأن اليمن تحصل على السلع الزراعية من هذه الدول بتكلفة أقل. كما بلغ معامل التحديد المعدل حوالى 0.64 للنموذج ، مما يعنى أن المتغيرات الداخلة فى النموذج تفسر حوالى 64% من التغير فى المتغير التابع.

جدول (28): نتائج تحليل النموذج التجارة الزراعية البينية لليمن خلال الفترة (2018-2020)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	58.32	48.54	1.20	0.23
YI	-11.33	9.49	-1.19	0.23
YJ	2.84	0.14	20.55	0.00
NI	-2.88	19.18	-0.15	0.88
NJ	-1.29	0.19	-6.78	0.00
DIS	-0.16	0.08	-1.90	0.06
R	0.09	0.06	1.46	0.14
ALGA	1.78	0.18	9.85	0.00
AFTA	-1.69	0.25	-6.77	0.00
COV	0.60	0.49	1.23	0.22
R-squared	0.648557	Mean dependent	2.335548	
Adjusted R-squared	0.636416	S.D. dependent	2.108842	
S.E. of regression	1.271589	Akaike info criterion	3.352963	
Sum squared	842.4251	Durbin-Watson stat	1.095451	
F-statistic	53.41452			
Prob(F-statistic)	0			

حيث :

Y_i : الناتج المحلى الإجمالى لليمن.

Y_j : الناتج المحلى الإجمالى لباقى الدول العربية.

N_i :عدد السكان فى اليمن.

N_j : عدد السكان فى لباقى الدول العربية.

dis_{ij} : أقرب مسافة جغرافية بين الدولة المستوردة أو المصدرة.

R_{ij} : سعر الصرف .

ALGA: اتفاقية الأغادير.

AFTA: منطقة التجارة الحرة العربية

COV: جائحة كورونا.

سابعا : التجارة الزراعية البينية لتونس.

يشـير الجدول (29) أنه بزيادة الناتج المحلى الإجمالى لتونس 1% تزداد قيمة التجارة البينية الزراعية لها بنحو 24%، كما أنه بزيادة الناتج المحلى الإجمالى لدول العربية 1% تزيد قيمة التجارة البينية الزراعية لتونس بنحو 1.1%، وبزيادة المسـافة بنحو 1% تقل التجارة البينية الزراعية بنحو 0.5%، بينما اوضـحت النتائج أيضا أنه عندما تتناقص عدد سكان تونس 1% تزداد التجارة الزراعية البينية بنحو 22%، فى حين فى حالة تزايد عدد سكان الدول العربية 1% تزداد التجارة الزراعية البينية لتونس بنحو 0.75%.

كما تشير الإشارة الموجبة للمتغير الصورى المعبر عن التفضيلات التجارية بين تونس اتفاقة الأغادير إلى أن تلك التفضيلات خالقة للتجارة. والأشارة السالبة بين المتغير الصورى المعبر عن التفضيلات التجارية بين تونس ومنطقة التجارة الحرة العربية تشير إلى تلك التفضيلات طاردة للتجارة وأن تونس تحصل على السلع الزراعية من هذه الدول بتكلفة أعلى.كما يتضح أن جائحة كورونا لها تأثير إيجابى على التجارة الزراعية البينية لتونس كما مبين من النتائج.

كما بلغ معامل التحديد المعدل حوالى 0.43 للنموذج ، مما يعنى أن المتغيرات الداخلة فى النموذج تفسر حوالى 43% من التغير فى المتغير التابع.

جدول (29): نتائج تحليل النموذج التجارة الزراعية البينية لتونس خلال الفترة (2018-2020)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7670.99	2733.69	2.81	0.01
YI	2.24	88.45	2.74	0.01
YJ	1.07	0.11	10.11	0.00
NI	61.-21	771.91	-2.80	0.01
NJ	0.75	0.14	5.25	0.00
DIS	0.55-	0.08	6.70-	0.00
R	0.08	0.05	1.42	0.16
ALGA	0.23	0.17	1.39	0.17
AFTA	-0.84	0.15	-5.50	0.00
COV	1.23	0.45	2.76	0.01
R-squared	0.448834	Mean dependent	3.086284	
Adjusted R-squared	0.432327	S.D. dependent	1.507444	
S.E. of regression	1.13577	Schwarz criterion	3.258414	
Sum squared	775.2743	Durbin-Watson stat	0.74179	
F-statistic	27.18976			
Prob(F-statistic)	0			

حيث :

Y_i : الناتج المحلى الإجمالى لتونس.

Y_j : الناتج المحلى الإجمالى لباقى الدول العربية.

N_i :عدد السكان فى تونس.

N_j : عدد السكان فى لباقى الدول العربية.

dis_{ij} : أقرب مسافة جغرافية بين الدولة المستوردة أو المصدرة.

R_{ij} : سعر الصرف .

ALGA: اتفاقية الأغادير.

AFTA: منطقة التجارة الحرة العربية

COV: جائحة كورونا.

ثامنا : التجارة الزراعية البينية لعمان.

يشـــير الجدول (30) أنه بزيادة الناتج المحلى الإجمالى لعمان 1% تزداد قيمة التجارة البينية الزراعية لعمان بنحو 10.4%، كما أنه بزيادة الناتج المحلى الإجمالى لدول العربية الأخرى 1% تزيد قيمة التجارة البينية الزراعية بنحو 1.2%، وبزيادة المسـافة بنحو 1% تقل التجارة البينية الزراعية بنحو 0.45%، وبزيادة عدد السكان لعمان 1% تقل قيمة التجارة البينية الزراعية لعمان بنحو 27%، كما أنه بزيادة عدد سكان لدول العربية الأخرى 1% تقل قيمة التجارة البينية الزراعية بنحو 1.6%. كما تشـــير الإشـــارة الموجبة للمتغير الصورى المعبر عن التفضيلات التجارية بين عمان ومنطقة التجارة الحرة العربية واتفاقية الأغادير إلى أن تلك التفضيلات خالقة للتجارة.

كما يتضـــح أن جائحة كورونا لها تأثير إيجابى على التجارة الزراعية البينية. كما بلغ معامل التحديد المعدل حوالى 0.40 للنموذج ، مما يعنى أن المتغيرات الداخلة فى النموذج تفسر حوالى 40% من التغير فى المتغير التابع.

جدول (30): نتائج تحليل النموذج التجارة الزراعية البينية لعمان خلال الفترة (2018-2020)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1484.21	140.77	10.54	0.00
YI	10.45	10.89	-9.60	0.00
YJ	1.24	0.17	7.47	0.00
NI	-26.52	25.48	-10.41	0.00
NJ	-1.62	0.22	-7.39	0.00
DIS	0.45-	0.11	4.11-	0.00
R	-0.32	0.09	-3.74	0.00
ALGA	1.05	0.23	4.59	0.00
AFTA	1.35	0.23	5.80	0.00
COV	1.25	0.66	1.89	0.06
R-squared	0.418522	Mean dependent	3.493274	
Adjusted R-squared	0.401107	S.D. dependent	2.239675	
S.E. of regression	1.733243	Schwarz criterion	4.103781	
Sum squared	1805.484	Durbin-Watson stat	1.490867	
F-statistic	24.03187			
Prob(F-statistic)	0			

حيث :

Y_i : الناتج المحلى الإجمالى لعمان.

Y_j : الناتج المحلى الإجمالى لباقى الدول العربية.

N_i :عدد السكان فى عمان.

N_j : عدد السكان فى لباقى الدول العربية.

dis_{ij} : أقرب مسافة جغرافية بين الدولة المستوردة أو المصدرة.

R_{ij} : سعر الصرف .

ALGA: اتفاقية الأغادير.

AFTA: منطقة التجارة الحرة العربية

COV: جائحة كورونا.

تاسعا : التجارة الزراعية البينية لليبيا.

يتبين من الجدول (31) أنه بزيادة الناتج المحلى الإجمالى لدول العربية 1% تزيد قيمة التجارة البينية الزراعية لليبيا بنحو 2.3%،%، وبزيادة عدد السكان لليبيا 1% تزيد قيمة التجارة البينية الزراعية لليبيا بنحو 22%، كما أنه بزيادة عدد سكان لدول العربية الأخرى 1% تقل قيمة التجارة البينية الزراعية بنحو 0.61%. وبتناقص المسافة بنحو 1% تزداد التجارة البينية الزراعية بنحو 0.16%، كما تشير الإشارة السالبة للمتغير الصورى المعبر عن التفضيلات التجارية بين ليبيا ومنطقة التجارة الحرة العربية واتفاقية الأغادير إلى أن تلك التفضيلات طاردة للتجارة وأن ليبيا تحصل على السلع الزراعية من هذه الدول بتكلفة أعلى.كما يتضح أن الجائحة كورونا لها تأثير إيجابى على التجارة الزراعية البينية.

كما بلغ معامل التحديد المعدل حوالى 0.71 للنموذج ، مما يعنى أن المتغيرات الداخلة فى النموذج تفسر حوالى 71% من التغير فى المتغير التابع.

جدول (31): نتائج تحليل النموذج التجارة الزراعية البينية لليبيا خلال الفترة (2018-2020)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1059.56	562.64	-1.88	0.06
YI	42.58	25.51	1.67	0.10
YJ	2.31	0.09	24.30	0.00
NI	22.51	117.07	1.92	0.06
NJ	-0.61	0.12	-5.25	0.00
DIS	0.16-	0.07	2.32-	0.02
R	3.11-	0.12	25.42-	0.00
ALGA	-2.85	0.17	-16.37	0.00
AFTA	0.00	0.42	0.00	1.00
COV	0.77	0.37	2.08	0.04
R-squared	0.718175	Mean dependent	1.910903	
Adjusted R-squared	0.708622	S.D. dependent	1.969409	
S.E. of regression	1.063076	Schwarz criterion	3.143033	
Sum squared	600.0996	Durbin-Watson	0.75567	
F-statistic	75.175			
Prob(F-statistic)	0			

حيث :

Y_i : الناتج المحلى الإجمالى لليبيا.

Y_j : الناتج المحلى الإجمالى لباقى الدول العربية.

N_i :عدد السكان فى ليبيا.

N_j : عدد السكان فى لباقى الدول العربية.

dis_{ij} : أقرب مسافة جغرافية بين الدولة المستوردة أو المصدرة.

R_{ij} : سعر الصرف .

ALGA: اتفاقية الأغادير.

AFTA: منطقة التجارة الحرة العربية

COV: جائحة كورونا.

عاشرا : التجارة الزراعية البينية لمصر.

يتبين من الجدول (32) أنه بزيادة الناتج المحلى الإجمالى لدول العربية 1% تقل قيمة التجارة البينية الزراعية لمصر بنحو 0.01%، أنه بزيادة الناتج المحلى الإجمالى لمصر 1% تقل قيمة التجارة البينية الزراعية لمصر بنحو 21.4%، وبزيادة عدد السكان لمصر 1% تزيد قيمة التجارة البينية الزراعية لمصر بنحو 41%، كما أنه بزيادة عدد سكان لدول العربية الأخرى 1% تزيد قيمة التجارة البينية الزراعية بنحو 0.6%. وبتناقص المسافة بنحو 1% تزداد التجارة البينية الزراعية بنحو 1.3%، وعندما يرتفع سعر الصرف 1% تقل قيمة التجارة الزراعية البينية لمصر بنحو 0.08%.

كما تشير الإشارة السالبة بين المتغير الصورى المعبر عن التفضيلات التجارية بين مصر واتفاقية الأغادير إلى تلك التفضيلات طاردة للتجارة وأن مصر تحصل على السلع الزراعية من هذه الدول بتكلفة أعلى.كما يتضح أن منطقة التجارة الحرة العربية لها تأثير إيجابى على التجارة الزراعية البينية كما هو المتوقع، وأيضا جائحة كورونا لها تأثير ايجابى كما موضح من النتائج.

كما بلغ معامل التحديد المعدل حوالى 0.76 للنموذج ، مما يعنى أن المتغيرات الداخلة فى النموذج تفسر حوالى 76% من التغير فى المتغير التابع.

جدول (32): نتائج تحليل النموذج التجارة الزراعية البينية لمصر خلال الفترة (2018-2020)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-90.02	36.82	-2.45	0.01
YI	-21.41	4.18	-5.12	0.00
YJ	-0.01	0.06	-0.24	0.81
NI	41.21	10.39	3.97	0.00
NJ	0.60	0.08	7.31	0.00
DIS	1.27-	0.04	29.44-	0.00
R	0.09	0.03	3.15	0.00
ALGA	-0.59	0.08	-7.62	0.00
AFTA	0.51	0.08	6.46	0.00
COV	0.77	0.23	3.38	0.00
R-squared	0.765595	Mean dependent	4.774295	
Adjusted R-squared	0.758456	S.D. dependent	1.205771	
S.E. of regression	0.592602	Schwarz criterion	1.959532	
Sum squared	207.5456	Durbin-Watson	0.475208	
F-statistic	107.2378			
Prob(F-statistic)	0			

حيث :

Y_i : الناتج المحلى الإجمالى لمصر.

N_i :عدد السكان فى مصر.

dis_{ij} : أقرب مسافة جغرافية بين الدولة المستوردة أو المصدرة.

ALGA: اتفاقية الأغادير.

COV: جائحة كورونا.

Y_j : الناتج المحلى الإجمالى لباقى الدول العربية.

N_j : عدد السكان فى لباقى الدول العربية.

R_{ij} : سعر الصرف .

AFTA: منطقة التجارة الحرة العربية

الحادى عشر : التجارة الزراعية البينية للأمارات.

يتبين من الجدول (33) أنه بزيادة الناتج المحلى الإجمالى لدول العربية 1% تقل قيمة التجارة البينية الزراعية للأمارات بنحو 0.3%، أنه بزيادة الناتج المحلى الإجمالى للأمارات 1% تزيد قيمة التجارة البينية الزراعية بنحو 18.6%، وبزيادة عدد السكان للأمارات 1% تقل قيمة التجارة البينية الزراعية بنحو 2.9%، كما أنه بزيادة عدد سكان لدول العربية الأخرى 1% تزيد قيمة التجارة البينية الزراعية بنحو 0.67%. وبتناقص المسافة بنحو 1% تزداد التجارة البينية الزراعية بنحو 1.02%، وعندما يرتفع سعر الصرف 1% تقل قيمة التجارة الزراعية البينية للأمارات بنحو 0.067%.

كما تشير الإشارة السالبة بين المتغير الصورى المعبر عن التفضيلات التجارية بين الأمارات واتفاقية الأغادير إلى تلك التفضيلات طاردة للتجارة وأن الأمارات تحصل على السلع الزراعية من هذه الدول بتكلفة أعلى.كما يتضح أن منطقة التجارة الحرة العربية لها تأثير إيجايى على التجارة الزراعية البينية كما هو المتوقع، وأيضا جائحة كورونا لها تأثير ايجابى كما موضح من النتائج.

كما بلغ معامل التحديد المعدل حوالى 0.45 للنموذج ، مما يعنى أن المتغيرات الداخلة فى النموذج تفسر حوالى 45% من التغير فى المتغير التابع.

الثانى عشر : التجارة الزراعية البينية للسعودية.

يتبين من الجدول (34) أنه بزيادة الناتج المحلى الإجمالى لدول العربية 1% تقل قيمة التجارة البينية الزراعية للسعودية بنحو 0.76%، أنه بزيادة الناتج المحلى الإجمالى للسعودية 1% تزيد قيمة التجارة البينية

الزراعية بنحو 31.3%، وبزيادة عدد السكان للسعودية 1% تقل قيمة التجارة البينية الزراعية بنحو 16.1%، كما أنه بزيادة عدد سكان لدول العربية الأخرى 1% تزيد قيمة التجارة البينية الزراعية بنحو 0.99%. وبتناقص المسافة بنحو 1% تزداد التجارة البينية الزراعية بنحو 0.81%، وعندما يرتفع سعر الصرف 1% تزيد قيمة التجارة الزراعية البينية لسعودية بنحو 0.18%.

كما تشير الإشارة السالبة بين المتغير الصورى المعبر عن التفضيلات التجارية بين السعودية و اتفاقية الأغادير إلى تلك التفضيلات طاردة للتجارة وأن السعودية تحصل على السلع الزراعية من هذه الدول بتكلفة أعلى.كما يتضح أن منطقة التجارة الحرة العربية لها تأثير إيجايى على التجارة الزراعية البينية كما هو المتوقع، وأيضا جائحة كورونا لها تأثير ايجابى كما موضح من النتائج.

كما بلغ معامل التحديد المعدل حوالى 0.33 للنموذج ، مما يعنى أن المتغيرات الداخلة فى النموذج تفسر حوالى 33% من التغير فى المتغير التابع.

جدول (33): نتائج تحليل النموذج التجارة الزراعية البينية للأمارات خلال الفترة (2018-2020)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-93.38	84.08	-1.11	0.27
YI	18.64	5.97	3.12	0.00
YJ	-0.30	0.11	-2.89	0.00
NI	-2.97	16.38	-0.18	0.86
NJ	0.67	0.14	4.89	0.00
DIS	1.02-	0.08	13.51-	0.00
R	0.07-	0.05	1.40-	0.16
ALGA	-0.66	0.13	-5.06	0.00
AFTA	0.78	0.14	5.61	0.00
COV	1.46	0.40	3.71	0.00
R-squared	0.466647	Mean dependent	4.487266	
Adjusted R-squared	0.450935	S.D. dependent	1.387338	
S.E. of regression	1.028003	Schwarz criterion	3.056885	
Sum squared	645.6988	Durbin-Watson	1.063462	
F-statistic	29.69906			
Prob(F-statistic)	0			

حيث :

Y_i : الناتج المحلى الإجمالى للأمارات.

N_i :عدد السكان فى الأمارات.

dis_{ij} : أقرب مسافة جغرافية بين الدولة المستوردة أو المصدرة.

ALGA: اتفاقية الأغادير.

COV: جائحة كورونا.

Y_j : الناتج المحلى الإجمالى لباقى الدول العربية.

N_j : عدد السكان فى لباقى الدول العربية.

R_{ij} : سعر الصرف .

AFTA: منطقة التجارة الحرة العربية

جدول (34): نتائج تحليل النموذج التجارة الزراعية البينية للسعودية خلال الفترة (2018-2020)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-110.48	95.11	-1.16	0.25
YI	31.26	8.87	3.52	0.00
YJ	-0.76	0.12	-6.10	0.00
NI	-16.09	16.28	-0.99	0.32
NJ	1.00	0.16	6.14	0.00
DIS	0.81-	0.08	9.65-	0.00
R	0.18-	0.06	2.91-	0.00
ALGA	-0.15	0.17	-0.89	0.37
AFTA	0.85	0.17	4.90	0.00
COV	1.90	0.49	3.90	0.00
R-squared	0.349833	Mean dependent	4.402813	
Adjusted R-squared	0.330679	S.D. dependent	1.5768	
S.E. of regression	1.290012	Schwarz criterion	3.510952	
Sum squared	1016.784	Durbin-Watson	0.718087	
F-statistic	18.26437			
Prob(F-statistic)	0			

حيث :

Y_i : الناتج المحلى الإجمالى للسعودية.

Y_j : الناتج المحلى الإجمالى لباقى الدول العربية.

N_i :عدد السكان فى السعودية.

N_j : عدد السكان فى لباقى الدول العربية.

dis_{ij} : أقرب مسافة جغرافية بين الدولة المستوردة أو المصدرة.

R_{ij} : سعر الصرف .

ALGA: اتفاقية الأغادير.

AFTA: منطقة التجارة الحرة العربية

COV: جائحة كورونا.

الملخص

تعتمد الدول العربية بدرجة كبيرة على الدول غير العربية فى حصـــولها على الغذاء، بالرغم من تنوع مواردها حيث أن الوطن العربى يحتل أهمية اســـتراتيجية كبرى بين دول العالم نظرا لموقعه الجغرافى الحيوى ،ومسـاحته الشـاسـعة وتعداد سـكانه وامتلاكه لموارد اقتصـادية هامة.حيث يمتد الوطن العربي جغرافياً في أهم مناطق العالم ، من المحيط الأطلسي غرباً حيث يقع المغرب العربي إلى الخليج العربي شرقاً، ومن بحر العرب جنوباً حتى تركيا والبحر إلابيض المتوسط شمإلا، وتبلغ مساحته حوالي 13,487,814 كيلومتر مربع ، ومن هذه المسـاحة حوالى 22% يقع في آسـيا، وحوالى78% في أفريقيا. وتبلغ السـواحل العربية حوالي 22.828 كيلومتر. ويبلغ عدد السـكان حوالي 438.250 مليون نسـمة، ويبلغ معدل النموالسـكاني في الوطن العربي حوالى 2.3%.

ولأن العالم يعيش اليوم متغيرات عديدة تســتوجب من الدول النامية (ومنها الدول العربية) إعادة النظر فى مسارها التنموى حيث أصبح من الصعب أن تحقق دولة متطلباتها التنموية بجهودها منفردة دون أن تلجأ إلى غيرها من الدول لتبادل وتقاسـم المنافع المشـتركة، بالإضـافة إلى أن هذه المتغيرات العالمية المتلاحقة لا تخلو من المخاطر والمخاوف حيث لا تســتطيع أى دولـة أن تكون بمعزل عنهما ويمكن تقليل آثار هذه المخاطر بزيادة التعاون بين الدول . ويلعب قطاع التجارة الخارجية دوراً هاماً فى تعزيز هذا التعاون. لذا يجب إلقاء الضــوء على دراســة أوضــاع التجارة العربية الكلية والزراعية والبينية الزراعية، وتأثير المتغيرات الدولية المعاصــرة عليها، حتى يمكن وضــع مقترحات أو تصــورات لكيفية تحقيق تكاملا زراعيا عربيا فى ضــوء الامكانيات المتاحة، والمتغيرات المتواجدة على الساحة الدولية.

تتلخص مشـكلة الدراسـة فى أن الدول العربية تتصـف بارتفاع حجم العجز التجارى الزراعى حيث بلغ حوالى 68.856 مليار دولار فى عام 2016، ثم ارتفع إلى حوالى 73.800 مليار دولار فى عام 2020، مما يعنى زيادة الواردات عن الصادرات الزراعية، حيث تعتمد الدول العربية على الدول غير العربية بنسبة كبيرة فى سد هذه الفجوة، حيث بلغت قيمة الواردات الزراعية الكلية حوالى 124.373مليار دولار فى عام 2020، بينما بلغت قيمة الواردات العربية الزراعبة البينية حوالى 19.312 مليار دولار للعام نفسـه ، وكانت التجارة الزراعية البينية العربية تمثل حوالى 22% من التجارة الزراعية الكلية. ومن هذا يتبين مدى تدنى حجم التجارة الزراعبة العربية البينية، وتزايد اعتماد الدول العربية على الدول غير العربية لحصولها على غذائها، مما ينتج عنه تبعية اقتصـادية، وأمر كهذا من شـأنها إحتمالات تعرض الدول العربية لمخاطر عديدة نتيجة لارتباط ذلك بالعلاقات السياسية وإمكانية استخدام الغذاء كسلاح للضغوط الاقتصادية لتبنى اتجاهات أو سياسات أو قضايا قد لا تتفق مع المصالح والتطلعات العربية .هذا بالإضافة إلى تأثير السلبى لبعض المتغيرات الدولية على صادرات الدول العربية للخارج مما يسـتدعى بضـرورة الإهتمام والعمل على زيادة التجارة الزراعية البينية العربية. ولقد شـهدت السـنوات الأخيرة محاولات عديدة وتجارب مختلفة فى مجال الاقتصـاد العربى إلا أنه على الرغم من ضـخامة هذه المجهودات فى ظاهرها فقد ظل حجم التجارة البينية الزراعية العربية والتكامل العربى ضئيل .

يتمثل الهدف الرئيسى للبحث فى إلقاء الضوء على وضع التبادل التجارى بين الدول العربية وأين نحن الآن؟ وذلك من خلال دراسة الآتى:

1- التجارة العربية الزراعية الكلية و البينية، من حيث تطور قيمتهما،ومدى تغطية الصـادرات للواردات، وهيكل التجارة لمختلف الدول العربية.
2- دراسة الملامح الرئيسية للتجارة العربية الكلية والزراعية والتجارة الزراعية البينية.
3- إتجاه التجارة الزراعية البينية للدول العربية.
4- تقييم التجارة الزراعية والبينية الزراعية للدول العربية.

اعتمدت الدراسـة على اسـتخدام أسـلوب التحليل الوصـفى، والكمى حيث اسـتخدمت بعض الأسـاليب والنماذج الإحصائية والتى من أهمها تحليل الانحدار البسيط ، ومؤشر الميزان التجارى الزراعى، بالإضافة إلى

نموذج الجاذبية Gravity Model لقياس أثر المتغيرات الدولية على التجارة البينية الزراعية ،بالإضـــافة إلى استخدام المتغيرات الصورية.

وقد تم الإستناد على البيانات المنشورة من خلال موقع جامعة الدول العربية (المنظمة العربية للتنمية الزراعية)، فضلاً عن الإستعانة ببعض الدراسات والرسائل ذات الصلة بموضوع البحث.

وتشتمل الدراسة بعد المقدمة ومشكلة الدراسة والهدف منها على أربع فصول يتناول الفصل الأول الإطار النظري للدراسة، يشتمل الفصل الثاني وصف الوضع الراهن للتجارة الخارجية العربية الكلية والزراعية، وتبين أن قيمة الصادرات والواردات للدول العربية أخذت أتجاهاً عاماً نحو التزايد بما يوازي نحو 3.5%، 4.1% من متوسط قيمة الصادرات والواردات للدول العربية علي الترتيب خلال الفترة (2005– 2020). كما تناولت الدراسة أهم الأسواق للتجارة العربية الخارجية حيث يتبين أن أكبر زيادة سنوية فى قيمة صادرات الدول العربية خلال فترة الدراسة كانت للصين ثم باقى دول أسيا ثم التجارة البينية بين الدول العربية وبعضها.

أما بالنسبة لمعدلات النمو فى قيم الواردات العربية يتبين أن أكبر زيادة سنوية فى قيمة الواردات العربية خلال فترة الدراسة كانت من دول باقى دول أسيا، ثم الصين، ثم الإتحاد الأوروبى ، تأتى كل من الدول العربية فيما بينها والولايات المتحدة فى المرتبتين الرابعة والخامسة من حيث قيمة الزيادة السنوية فى الواردات العربية من أهم أسواقها خلال فترة الدراسة.

أما هيكل الصـادرات والواردات للدول العربية لأهم المحاصـيل الزراعية خلال الفترة (2015–2019) ويتضـح أن أهم الصـادرات الزراعية العربية تتمثل فى الفاكهة ، الخضـروات، الألبان ومنتجاتها و السكر الخام حيث تمثل كل منها نحو 19.4% ، 16.8% ، 13.8% ، 11.6% من إجمالى قيمة الصادرات العربية على الترتيب خلال الفترة (2015–2019) .كما يتبين من نفس الجدول أن أهم الواردات العربية الزراعية تتمثل فى الحبوب والدقيق ، الســكر الخام ، ضـــأن وماعز حية و الألبان ومنتجاتها حيث تمثل كل منها نحو 56% ، 9.3% ، 7.8% ، 7.2% من إجمالى قيمة الواردات العربية الزراعية على الترتيب.

أما الفصل الثالث فتناول التجارة البينية الزراعية الكلية والبينية الزراعية، وتبين أن التزايد في معدل نمو الصـــادرات الزراعية العربية الكلية بمعدل أكبر من معدل نمو نظيرتها من الواردات الزراعية الكلية. ويتبين أن معدل نمو الورادات الزراعية البينية أكبر من معدل نمو الصـــادرات البينية الزراعية ، ويتبين أيضـــا أن الزيادة السـنوية فى قيمة الصـادرات العربية الكلية أكبر من الزيادة السـنوية فى قيمة الصـادرات العربية الزراعية ،مما يعنى أن الزيادة فى قيمة الصادرات العربية الغير زراعية كانت اكبر من الزراعية خلال فترة الدراسة. كما يتبين أيضـــا الزيادة الســـنوية فى قيمة الصـــادرات الزراعية كانت أكبر من البينية الزراعية العربية .وكانت الزيادة السنوية فى قيمة الواردات العربية الزراعية أكبر من قيمتها فى البينية الزراعية العربية وهذا كله يوضـح إعتماد الدول العربية بدرجة كبيرة على الدول غير العربية فى الحصول على غذائها .

ويمكن القول من خلال نتائج الدراسـة أن دول شـمال أفريقيا كانت نسـبة قيمة التجارة العربية الزراعية البينية من قيمة إجمالى التجارة العربية الزراعية منخفضـــة، وقد يفسـر ذلك أو يوضـح أن النســبة الأكبر من تجارتها الزراعية توجه إلى الدول الغير عربية (بحكم موقعها وتوافر الموانى بها على البحر المتوســـط ،حيث يسهل لها ذلك عمليات النقل وخاصة بالنسبة لدول المغرب العربى والدول التى تدخل ضمن دول حوض البحر المتوسط ، إلا أن مصر تتمتع بميزة إضافية أومنفردة عن تلك الدول وهى موقعها أيضا بالنسبة للبحر الأحمر الذى يربط بينها وبين الدول العربية بآسيا (وخاصة دول الخليج التى تعتمد تجارتها أساسا على النفط) وبالتالى تمثل الواردات الزراعية نسبة كبيرة من واردتها ومن الممكن أن تستفيد مصر من قرب المسافة وسهولة النقل (برى وبحرى) لهذه الدول عن الدول الغير عربية ،مما يلزم التركيز على تنمية التجارة البينية الزراعية العربية وخاصة بالنسبة لمصر.

وقد أوضـــحت النتائج أن نســـبة تغطية الصـــادرات للواردات فى إجمالى الزراعة العربية عن التجارة الزراعية البينية ، مما يعنى زيادة الواردات من الدول غير العربية عن الدول العربية فيما بينها، مما يعنى زيادة الأعتماد على الدول غير العربية فى حصـــول الدول العربية على غذائها. مما يمثل خطرا كبيرا على الأمن

الغذائى العربى، ومما يعرضـــه للتبعية للدول الأجنبية.هذا وجدير بالذكر أن وجود فائضـــا فى الميزان التجارى للتجارة العربية الكلية، بينما يوجد عجزا فى الميزان التجارى الزراعى، فإن ذلك يعنى أن الصادرات العربية تكون غير زراعية ،حيث تمثل قيمة صادرات البترول النسبة الأكبر منها، وهذا يتضح من الدول التى بها فائضا فهى الدول المصدرة للبترول. ومما سبق يتضح مدى أهمية تنمية التجارة الزراعية البينية للدول العربية.

وبدراسة هيكل الصادرات وواردات البينية الزراعية استنتج أن صادرات البينية للدول العربية لمجموعة الحبوب تتركز فى مصر و الإمارات عمان يمثلوا أكثر من 70% من إجمالى كمية الصادرات البينية لمجموعة الحبوب. فى حين يتمركز صـــادرات البذور الزيتية فى الســودان بأكثر من 80%إجمالى كمية الصـــادرات من البذور الزيتية. وتبين أن صـــــادرات الزيوت تتمركز فى العراق. فى حين تتمركز صـــــادرات البقول الإمارات ومصـــر. فى حين صـــادرات البينية للدرنات مصـــر تمثل لوحدها 55.6% من كمية الصـــادرات وتمثل لبنان حوالى 24% . وصـادرات الخضـر تمثل عمان تقريبا 93.7 من إجمالى كمية الصـادرات البينية للخضـر. فى حين تتمركز صادرات الفاكهة فى مصر والإمارات . اما الحيوانات الحية يتمركز فى مصر والسودان أكثر من 70% من إجمالى كمية الصادرات البينية.أما اللحوم تتمركز فى عمان والسعودية والإمارات.وصـادرات السكر يتمركز فى الســـعودية والإمارات. ومن الملاحظ أن مصـــــر والإمارات تأتى فى مراكز متقدمة فى كثير من الصادرات البينية للمحاصبل موضع الأعتبار.

ويتضـــح أن الواردات البينية للدول العربية لمجموعة الحبوب تتركز فى الســـعودية واليمن الصـــومال وعمـان حيث يمثلوا أكثر من 75% من إجمـالى كميـة الواردات البينيـة لمجموعـة الحبوب. فى حين تتمركز واردات البذور الزيتية فى السودان والسعودية ومصر بأكثر من نصف إجمالى كمية الواردات من البذور الزيتية. وتبين أن واردات الزيوت تتمركز فى العراق و عمان. فى حين تتمركز واردات البقول فى الســـعودية وعمان والصـومال بنسـبة تقترب لنصـف إجمالى كمية الواردات من البقول. فى حين الواردات البينية للدرنات الإمارات تمثل تقريبا ثلث كمية الواردات وتمثل لبنان و الكويت حوالى النصف أيضـا. وواردات الخضـر تمثل السعودية الإمارات تقريبا نصـف إجمالى كمية الواردات البينية للخضـر. فى حين تتمركز صـادرات الفاكهة فى السـعودية والإمارات. اما الحيوانات الحية يتمركز فى الكويت وحدها 59% من إجمالى كمية الواردات البينية.أما اللحوم تتمركز فى عمان و الإمارات والسعودية .وواردات السكر يتمركز فى عمان والإمارات.

ومن الملاحظ هيكل الصـــادرات البينيـة الزراعيـة تتمركز فيهـا بعض الـدول العربيـة والبعض الأخر تتمركز فيها الواردات البينية الزراعية ،من الممكن الدول التى تتمركز فيها الصـادرات أن تسـد الفجوة فى الدول التى تستورد نفس المحاصيل وذلك يكون قد تحقق معظمة للتبادل الزراعى العربى البينى.

واشـــتمل الفصـــل الرابع على قياس أثر بعض المتغيرات الدولية على التجارة العربية الزراعية البينية العربية باســـتخدام نموذج الجاذبية. وتوصـــل النتائج إلى أن هناك عوامل جذب للتجارة وأخرى عوامل طاردة للتجارة ، حيث تتمثل عوامل الجذب فى المسافة بين الدول ، لناتج المحلى الإجمالى سواء للدول المصدرة أو المسـتوردة، وأيضـا يوجد بعض التكتلات أو الإتفاقيات الجاذبة للتجارة. بينما تتمثل العوامل الطاردة للتجارة فى سعر الصرف ، وأيضا بعض التكتلات وإتفاقيات فى غير صالح الدول العربية.

بالرغم من هذا إلا أن هناك فرص متاحة أمام الدول العربية يمكن استغلالها لتنشيط العلاقات التجارية ، لذا **توصى الدراسة بما يلى:**

1. من خلال الدراسة تبين وجود فرص تكامل من مدخل سلعى أى فى إطار مجموعة سلعية معينة ،وقد تناولت الدراسة بالفعل مجموعة من المحاصيل الزراعية (مجموعة الحبوب، البذور الزيتية، البقوليات، الدرنات، مجموعة الخضر ، مجموعة الفاكهة ، المحاصيل السكرية) وعلى هذا الأساس يمكن دراسة إمكانية تحقيق التكامل الزراعى العربى.
2. ربط الأجهزة الحكومية كلها بشبكة المعلومات وتطوير قواعد المعلومات فى المجال الزراعى، بحيث تعمل على تزويد المستثمرين بمعلومات وبيانات دقيقة وموثوق بها، مما يسهل عملية التعرف على الإمكانيات المتوافرة فى كل دولة عربية. ويؤدى إلى سرعة الإنجاز فى المعاملات وتحقيق الجودة والكفاءة.

3. إحداث مقارنة للمزايا التجارية التى تحصل عليها الدول العربية سواء من خلال اتفاقيات منظمة التجارة العالمية أو من خلال اتفاقيات الشراكة الأوربية أو مناطق التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية مع تلك التى تطبقها الدول العربية على تجارتها البينية، وفى ضوء ذلك يشرع باتخاذ الإجراءات والسياسات الكفيلة بإعطاء شروط تفضيلية للتجارة البينية العربية وخاصة فى مجالات تجارة السلع التبادلية. وقد يتطلب ذلك أن تتوجه الدول العربية بشكل جماعى نحو مزيد من الانفتاح التجارى البينى .
4. الاستفادة من وجود بعض الدول رأسمالية (دول الخليج) ودول أخرى غنية بالموارد البشرية (مصر ،الأردن) ، ودول يتوفر بها المراعى (الصومال ،السودان) وتتميز بالخصوبة وقلة العوائق الطبيعية ووفرة مياه الرى من أنهار وأودية وأمطار إلى جانب المناخ المتنوع. وذلك يستدعى المزيد من استثمارات دول الخليج فى السودان لتحقيق التكامل الزراعى العربى المرغوب.
5. تنفيذ مشاريع تنموية بين الدول العربية الغنية (دول الخليج) مع الدول العربية أشد فقرا (جيبوتى ، الصومال) للنهوض باقتصادها ومساندها لمواجهه الاقتصاديات الآخرى .
6. الاستفادة من الموارد البترولية التى تتوفر فى معظم الدول العربية فى استثمارات لصناعات هامة للزراعة مثل إنتاج الأسمدة ، حيث تعتبر الأسمدة من مستلزمات الإنتاج الزراعى الذى يمثل عبء فى الوطن العربى. وذلك يستدعى إقامة مشروعات صناعية زراعية فى المناطق التى يتوفر فيها المواد البترولية التى تحتاجها مثل هذه الصناعات.

المراجع

- جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، أعداد متفرقة.
- جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة ، **مجموعة الاتفاقيات والمعاهدات** ، يوليو 1987.
- جامعة الدول العربية ، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، **الأحكام والمبادئ للسوق العربية المشتركة** ، عمان ، 1981.
- جامعة الدول العربي ، الأمانة العامة ، **ميثاق العمل الاقتصادى القومى** ، مؤتمر القمة الحادى عشر ، عمان ، الأردن ،1980.
- خالد عبد الحميد حسانين، **تقييم لأثر المشاركة المصرية الأوروبية على التجارة المصرية**، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد 21، العدد الأول ، مارس 2011.
- رنا حمدي علي النجار، **آليات تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم الإقتصاد، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2004.
- رشا محمد أحمد (دكتور)، **التجارة الزراعية البينية للدول العربية فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة** ، رسالة دكتوراه، ، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، 2013.
- – رشا محمد أحمد (دكتور) وأخر، " **تقييم التبادل التجاري بين مصرو الدول العربية في ظل المتغيرات المعاصرة** "، الجمعية المصرية للإقتصاد الزراعي، المجلة المصرية للإقتصاد الزراعي، المجلد (26)، العدد (1)، مارس 2016 .
- زينب حسين عوض الله، **العلاقات الإقتصادية الدولية**، الدار الجامعية ،مصر، 1982.
- سامى عفيفى (دكتور) ، **مجلس التعاون الخليجى**، المؤتمر الدولى الأول لمركز بحوث دراسات التنمية التكنولوجية، جامعة حلوان،2000.
- سامي عفيفي حاتم، **التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق**، كلية التجارة ، جامعة حلوان ، 2003.
- عمر صقر، **التكامل الإقتصادي الإقليمي والدولي**، مكتبة عين شمس، مصر 1996.
- عبد الحميد عبد المطلب، **السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة**، مكتبة النيل العربية، القاهرة،2003.
- عبد الوهاب شحاته عبد الوهاب ،**تنمية التجارة الزراعية البينية للدول العربية في ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة**، رسالة دكتوراه ، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس 2001.
- عبدالوكيل محمد أبوطالب، **أثر التوسع فى الاتحاد الاوروبى على التجارة الزراعية المصرية بين الواقع والمأمول** ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعى، المجلد 17، العدد الرابع ، ديسمبر 2007 .
- فيفيان بشرى ، **الآثار الاقتصادية للمشاركة الأوربية على هيكل التجارة البينية بين مصر والدول العربية المشاركة** ، رسالة ماجستير ، قسم الاقتصاد، كلية التجارة ،جلمعة عين شمس، 2005.
- فارس رشيد البياتي، **التنمية الاقتصادية سياسياً في الوطن العربي**، عمّان 2008
- محمد إبراهيم محمود الشافعي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية وأثرها على النظام التجاري العالمي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.
- محمد العمادى ، **مسيرة التكامل الاقتصادى العربى** ، اتحاد الاقتصاديين العرب ، دمشق ، سوريا ، أكتوبر، 2002.
- مجلس الوزراء .مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار ،**مستقبل التجارة العربية .. التحديات والفرص** ، فبراير 2003.